

حاشية أبي النجا على شرح الأزهرى للأجرومية ، تأليف
أبي النجا ، محمد أبي النجا - كان حيا ١٢٢٣ هـ . بخط
محمد المدني ١٢٤٩ هـ .

١١ ق ٢٣ س ٢٣ × ١٧ اسم

٩٦٢

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

معجم المؤلفين ٨ : ٢٢٤ ، ١٢ ، ٧٣ ، دار الكتب المصرية ٢ : ١٣ .

النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف يد النسخ

ج - تاريخ النسخ د - حاشية على شرح الأزهرى
لأجرومية .

ما كان من باله ابا شامخ في توارى
ما كان من باله ابا شامخ في توارى

٣٢

هذه حواشي الشيخ ابي النجا
على شرح الآخر ومعه تحق
الشيخ خالد الازهرى
رضي الله عنه
ونفعنا به
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

نظمتها ابدى التقدير في سلك
حياتى الفقير المضطر الى الط
ربه الخفى تيمور على بن
اغما القواله وى الخفى
اراش السجناه
ومحاضنه
وعقروالديه
ومشايخه

نقل بالثر الشري الى ملكه
الفقيه عبد حسن ابراهيم
عقروالديه وى يارب
العالمين

مكتبة جامعة الرياض - قسم	اسم الكتاب هو شري النجا على
شرح الاقرويه للزهرى	اسم المؤلف ابو النجا
٩٦٢	تاريخ النسخ ١٢٤٩ هجرى
٤١٥	عدد الاوراق ١١١
٢	ملاحظات

الأصل قال قول إنما هو تدریب وتعلیم ولم یطلق به العرب وتعبیر المصم بالمصنوع
 بان الخطبة قبل التالیف افاده عبد المعطي **قوله** العبد فاعل یقول والمراد به هذا الاسم
 حر كان او رقبا لانه ملوك لبارکة وهو صفة في الاصل وغلبت علیه الاسمية
 فصار من الاسماء التي غلب علیها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد ماخوذ من العبودية
 التي هي التذلل والخضوع لامن العبادۃ التي هي غاية التذلل **من عبد المعطي**
قوله الفقی صفة عبد ای دائم الفقر ای الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر
 ان كان صیفة مبالغة **قوله** ای مولاه ای سید وناصر و**قوله** الغني یحمل
 ان يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر ای الذي لا یحتاج ای غیره بل كل ما سواه
 محتاج الیه ویحمل ان يكون بالرفع صفة للعبد ای الغني بمولاه عن سواه وهو
 بعید خالد بدل من العبد او عطف بیان علیه فان نعت المعرفة اذا تقدم
 علیها عرّب بحسب العواصم وأعرّب فی بدلا او عطف بیان وصار المتبوع تابعاً
 ونعت النكرة اذا تقدم علیها انتصب علی الحال **قوله** ابن عبد الله بدل او عطف
 بیان من خالد و**قوله** ابن ابی بكر بالجر علی انه تابع لعبد الله علی انه بدل
 منه او عطف بیان علیه و**قوله** الازهر بالرفع صفة لخالد ویجوز علی بعد
 جرم صفة لعبد الله بناء علی انه كان ازهرا ایض **قوله** عامله الله ای قابله وجزاه
 والمفاعلة لیست علی بابها فی معنی اصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء
 لنفسه واللفظ التوفیق والخفی ای الظاهر من باب اسماء الاضداد **من عبد المعطي**
قوله واجراء المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعواید جمع
 عایدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنی اللهم
 ادم علیه مرات برك العایدة ولا حاجة ای تقدیر مضاف قبل عواید ای استمرار
 عواید الخ كما فعل المحشي لا غنا معنی الاجرا المتقدم عنه مع لزوم الركبة فی العبارة
 علیه لان المعنی حیثینذ اللهم ادم دوام عواید الخ فتأمل ویحتمل
 ان يكون المراد بالعواید جمع عایدة بمعنی الصائم والحروف فالاضافة بیانية ای

عوايد هي بركة والبر اسم جامع لكل خير **قوله** المحي بالحاء المهملة بعدها
 فاء وهو البالغ في الأكرام والكثير الواسع **قوله** الحمد لله هو مبتدأ خبره
 المحار والمجوز والمعلق بمحذوف تقديره كان أو استقر والحمد هو الوصف
 بالجميل على الفعل المجمل الاختياري حقيقة أو حكماً على وجه التعظيم
 ظاهراً وباطناً كذا عرفه السيد الصغوي وقوله أو حكماً لادخال
 الحمد على ذاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع الحمد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما مما يؤهم
 اختصاص الحمد بوصف دون وصف أي قال الله إشارة إلى استحقاقه
 تعالى الحمد بكل وصف **قوله** رافع بدل من لفظ الجلالة لأصفاً لأنه نكرة
 فإن إضافة اسم الفاعل محمولة لا تقيد التعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف
 وقوله مقام بالجور ولا يصح نصبه لأنه أي لفظ رافع ليس فيه ال وقول
 بعضهم يجوز فيه نصب عكظ والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي
 الدرجات في الجنة أو المعنوية وهي المكانة عند الله تعالى وقوله
 المنتصبين مضاف إليهم أي المتصدرين وفي قوله رافع براعة الاستعمال
 أحد جمع عبد أفاده عبد المعطي **قوله** لنفع العبيد أي اتصال الخير إليهم
 أحد جمع عبد الأحد عشر المعلوم **قوله** الخافضين جناحهم أي الملينين
 جانبهم ففي الكلام استعارة ترضيحية تبعية حيث شبه الأنة جناحهم لطا
 الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق خفض على الأنة الجانب ثم استق من
 الخفض بمعنى الأنة خافضين بمعنى ملينين وأثبت الجناح ترضيح وفيه
 إختلاف آخر فراجعها في الحاشية وقوله المستفيد معناه طالب
 الفائدة التي هي لغة ما استفيد من علم أو مال أو اصطلاحاً ما يرتب على
 الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لا جله الأقدام على الفعل
 أو كان ما لا جله الأقدام على الفعل **قوله** شتواني الجازمين أي القاطعين
 شتوني أي شتوني

بغيرهم وقوله بان تسهيل اي تيسير وقوله الخ هو باله
المعوي اي الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار مجرور
متعلق بالخو قوله من غير شك اي من غير تردد لان الشك هو
التردد بين امرين لازمة لاحدهما علي الاخر فعطف التردد عليه
عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا اريد بالتردد المساوي فقط
اما اذا اريد به المطلق الاعرض والجمع والمزوج والمساوي كان عطف
عام علي خاص وعلي كل فالتردد يد بعني التردد لانه القاييم به
وليس المراد منه المعني المصدر الذي هو فعل الفاعل افادة المحسني ويد
المعطي قوله والصلاة والسلام الي اخر جملة خبرية لفظا قصد بها
انشاء الدعاء بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام اي السلامة من النقايس
والمطلوب بهذه الجملة امر زائد علي ما حصل له في كل وقت
من الصلاة والسلام في العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة
علي ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم وقوله علي سيدنا محمد
الضمير للعقل فغير او غير فهم اولي او للجمع وهو النسب قوله
محمد بدل من سيدنا وعطف بيان عليه لاصفة لانه علم والعالم ينفعت
ولا ينفع به وجوده فغيره يصح ان يكون صفة نظرا لاصلة فانه
في الاصل اسم مفعول الفعل المضاعف والحاصل انه ان نظر
الي اصله صح جعله صفة وان نظر الي ما بعد العلمية كان بدلا
او عطف بيان فقط قوله المعرب من الاعراب بالمعني اللغوي
وهو الابانة والاطهار اي المبين وقوله باللسان يحتمل ان
يراد به اللفظ من اطلاق المحل علي الحال فيكون وصفه بالفصيح
بالمعني المقرر عند علماء المعاني والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة
المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعني خلوصه من اللكنة والعجز

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله
المعرب من الاعراب بالمعني اللغوي

عن المطلق قوله عن ما في ضمير اي كل شيء في ضمير والعموم مستفاد
من المقام اي هو مقام مدح كمال القصاصة الفصاحة ولا يكون
الفصيح فصيحاً حتي يعرب عن كل شيء مما في ضمير من غير غرابية
والمراد بالضمير السرافاده عبد المعطي قوله من غير غرابية الغرابية
هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعني ولا مالوفة الاستعمال نحو
تكا كاته علي وافر نفعا عبد المعطي قوله ولا تنافر هو كون
الكلمة ثقيلة علي اللسان والتنافر اما في الحروف والكلمات
فاما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها علي اللسان
فوعسر المطلق بها نحو متشدرات اي مرتفعات واما في الكلمة
فهو كونها ثقيلة علي اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس
قرب قبر حرب قبر عبد المعطي قوله ولا تعقيد هو كون الكلام معقداً
لا يظهر عناه بسهولة كقول الشاعر
وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امية حمي ابوه يقارب
واصحابه ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل علي افعال بخلاف
ولا جمع صاحب باسكان الماء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع علي
افعال بخلاف المعتل فانه يجمع علي افعال كثوب وثواب وبيت وابيان
بل هو جمع صحب بكسر الماء كفتح مخفف صحب باسكانها وهو اسم
جمع صحب بالاسكان قوله اولي بمعني اصحاب مجرور بالياء لانه
ماتحق يجمع المذكور السالم وهو نعت للآل والاصحاب قوله الفصاحة
هي ملكة يقدر بها علي التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف
بها الكلمة والكلام والمتكلام عبد المعطي قوله والبلاغة هي ملكة
في النفس يقدر بها علي كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم
والمستكلم فقط عبد المعطي قوله والتجريد بالرأي الذين تجردوا عن

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله
المعرب من الاعراب بالمعني اللغوي

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله
المعرب من الاعراب بالمعني اللغوي

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

التي هي في بعض النسخ بالواو اي الذين جودوا الحروف في المقال ولا
يخفى اشتغال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاسماء
قوله وبعد الواو فيها نائية عن اما واما نائية عن مهمما واصل
الكلام مهمما ولكن من شيء بعد البسمة فمهما مبتدأ او الاسمية لازمة
لها وليكن شرط والفا لازمة له فحين تضمنت اما معني المبتدأ
والشرط لزمها ما لزمهما وهو الفا والاسمية اقامة للآزم وهو الفا والاسمية
مقام الملزوم وهو مهمما وليكن وبقا لا يرد في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية
باما لكونها حرفا الصقوها للاسم اي او نحوها قبله بلا فاصل وقولنا
في الجملة يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفا وان قامت
مقام الشرط ليست في موضع خفيفة لان موضع حقيقة ما قبل
الظرف الذي هو بعد علي القول بأنه من معمولات الجزا والاسمية
بمعني لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ اذ موضع حقيقة موضع
اما لانها فاجت عنه ويصح ان يرجع لقولنا وبقا لا يرد وذلك لان اثار
المبتدأ اي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والمجل بينهما فاصوق الاسم
بمنزلة وجود اثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط
اي التعليق والفا والجزا فلزم الفا ايها في الجملة **قوله** من الشراوي
اي التعرير واما هنا المجرد التوكيد اي توكيد مضمون الكلام او كونه
ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنة بناء على ان التفصيل لا يفسر قرأ وفيه
تكلف والحق ان التفصيل يفسر قرأ وبعد هذه لا تقع بين كلامين
متحدين لكونها لا تنقل من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم
وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع
اول الكلام ولا آخره ومعناها تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان
قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

ولها اربعة احوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا
من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مما يمكن من شيء بعد ما
تقدم او العامل فيها اما الواو والنائية عنها وان قلنا انها من متعلقات
متعلقات الجزا كانت معمولة للجزا والتقدير مما يمكن من شيء فاقول
بعد البسمة والمهلة هذا الخ وهذا الثاني اولي لانه حينئذ
يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقيد بكونه بعد البسمة
والمهلة وذلك امر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ماعلق عليه
ايص محققا بخلافه علي الاول فان المعلق عليه وجود شيء مقيد
بكونه بعد البسمة والمهلة **قوله** فهذا اي الحاضر في الذهن من
الالفاظ سواء تقدمت الخطبة علي التأليف او تأخر عنه لا
المشار اليه علي الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها علي
المعاني **قوله** شرح اي الفاظ من تبة ترتيبا باعتبار دلالتها علي
معاني مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من ان اسماء
الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة
من حيث دلالتها علي معاني مخصوصة **قوله** لطيف اي قصير
قوله لا لفاظ الاجرومية متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر
وقد علمت مما تقدم قريبا ان اسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة
فكون الاجرومية عبارة عن الالفاظ ايض وحينئذ فاضافة الفاظ
اليها يحتمل انها من اضافة المسمى للاسم اي الفاظ مسماة بالاجرومية
ويحتمل انها من الاضافة البيانية اي الفاظ هي الاجرومية وعلي كل يلزم
من شرح الالفاظ ان تكون شرحا للمعاني ايضا **قوله** من الحشي وعبد المعطي
والاجرومية نسبة الي مؤلفها ابن اجروم علي القاعدة التي هي اذا
نسب الي المركب الاضافي المبدؤ بابن او اب يحدو في صدره وينسب الي

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى
قوله واما ان يكون المضاف مضافا الى

ما كان
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد بهاملا حضة ذات
وصفاته في كل افعاله **قوله** بربه اي مآله العلي اي المرتفع **قوله**
نفعي الله جملة خبرية لفظا انشائية معني اي اللهم انفعني
ببركاته والبركة لغة الزيادة والمآ والمراد بها هنا علومه ومعارفة
من عبد المعطي وكان الاول ان يعزم هنا فيقول نفعي والمسلمين الخ
كما صنع في السجدة الثانية الا ان يقال حذف من الاول دلالة الثاني
وان كان الاكثر العكس **قوله** واعاد اي افاض لان العود الرجوع الي
الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراد الله إذ المراد ادام او جدد مرة
بعد اخرى من عبد المعطي **قوله** عاني قديم نفسه خبر ابد بنفسك
الحديث ولقوله تعالى مقدما النفس رب اغفر لي ولاخي عبد المعطي
بزيادة **قوله** صالح دعواته من اضافة الصفة للموصوف اي دعواته
الصالحة اي التي يحصل منها خير الدنيا والاخرة عبد المعطي بتغيير
قوله انه يجوز فتح الهفوة عاني تقدير لام التعليل ويكون تعليل لا ينفرد
اي لتدبره عاني ما يشاء ولكونه حقيقيا بالاجابة ويجوز كسر عاني
الاستئناف البيا فيكون تعليل لا يجله هي جواب عن سؤال مقدر كأن
قائلا قال له لا اي شيء قصرت سؤلك عليه فقال انه الخ **قوله** عاني
ما يشاء قد ير المشيئة والارادة بمعنى واحد وهو صفة اربية متعلقة
في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدرة صفة
ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال اي في المستقبل
شواني وقوله تؤثر فيه مساححة لان التأثير للذات
بواسطة انصافها بالقدرة قال والفعل للذات بذوي الصفات
محشي وبالا جابة جدير اي حقيق **قوله** الكلام الخ لما كان الكلام
مقصودا بالذات بالنظر الي الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

سنة
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

المع عليها واخرها في قوله واقسامه الخ عاني ما ياتي من
تقسيم للكلمة ولم يوجب له لانه واقسامه من المقدمات
بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات
من الفن حينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبار
مختلفين فبالنظر اليه الكلمة مقصود بالذات وهي تبع مقدم
عليها وبالنظر الي الاعراب وما بعده من الابواب مقصود
بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة نظرا لكونها جزءا والجزء مقدم
عاني كله طبعيا فتناسب تقديمه وضعا ثم ان في الكلام يحتمل
ان تكون عوضا عن المضاف اليه اما الضمير اي كلامنا او الظاهر
اي كلام النخاعة ويحتمل ان يكون لتعريف العهد الذهني اي الكلام
المعهود عند النخاعة المعروف فيما بينهم وقد اشار الشارح الي
هذين الاحتمالين بقوله في اصلاح الغويين وعاني كل من الاحتمالين
يخرج كلام الغويين فانه ما يتلفظ به مفعلا كان او مستعلا
مفعلا لو كان او مركبا مفيدا او غير مفيد وما تحصل به الفائدة
وان لم يكن لفظا كخط وشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام
النخاعة العموم والخصوص المطلق فكلام النخاعة اخص فكل كلام غوي
كلام لغوي ولا عكس فيجتمعا في الكلام الغوي لصدق عليه ما
وينفرد للغوي في لفظ مهيمل او مستعمل غير مفيد او في مفيد غير
لفظ كخط وشارة **قوله** في اصطلاح الغويين الاصطلاح لغة
مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة معهودة عاني
امر معهود بينهم مهي اطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور
متعلق بخذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من
المبتدأ او محيي الحال منه ممنوع عاني الصحيح لانه ليس حالا من الكلام

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر
فإن
العلم
بشيء
آخر
هو
معرفة
الشيء
بغير
العلم
بشيء
آخر

يكون هو صريح في العمل لا محال له من الاعراب وكما بذلك لانه يفصل
اذا قلت زيد هو القائم فلو لم ياتي بهو لاحتمال ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما اتيت بهو تعين ان يكون
القائم خبرا عن زيد

المبتدأ او ذلك لان قولك الكلام علي حذف مضاف تقديره
تفسير الكلام الخ حذف ذلك المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فان رفع الرفع هو حال من المضاف اليه ويجوز الحال من المضاف اليه
صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا
فان تفسير مصدر هو علي حد الي الله من جعلكم جميعا قال في المحل
ولا تجز حالا من المضاف الخ قوله هو اللفظ اي سماء اللفظ
اي الكلام مقصور علي اللفظ ويختص فيه كما يفيد تعريف الخبرين
اعني المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو الاثنيان بضمير الفصل توكيد
لذلك فهو من قصر المبتدأ اعلي الخبر وليس المراد ان اللفظ مقصور
علي الكلام فيكون من قصر الخبر علي المبتدأ اذ يجري في الكلمة والكلام وهذا
اذ اقطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي المركب وعن صفة المركب
وعن صفة المركب وهي المفيد فان لو خط اضاف الخبر بذلك قبل الاخبار
به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ اعلي الخبر والعكس الا انه صرحوا
بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد قصر المبتدأ في الخبر
اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم جعل يعني
اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشفقان فلهذا
فيه تصرفات وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد انه حينئذ مجاز
المعطوبه حقيقة كريد او حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في
عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف
اللفظ لما شاع من استعماله في الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي في الاول
كذا اي رآه واعتقده قوله اي الصوت هو في اللغة ما يسمع
فان اللفظ

فان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم جعل يعني اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشفقان فلهذا فيه تصرفات وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد انه حينئذ مجاز المعطوبه حقيقة كريد او حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي في الاول كذا اي رآه واعتقده قوله اي الصوت هو في اللغة ما يسمع فان اللفظ

نحو

والاعتماد علي بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو
اسم بغيره باللفظ اول يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب اصول
الحيوانات فهو علي قسمين وعرف اهل السنة الصوت بانه كيفية
تحدث بحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتتوحد الهوا ولا للقرع
الذي هو اساس يعنف ولا للقطع الذي هو انفصال يعنف بشرط كون كل
من اللطوع والقلوع منه والقارع والمقروع ذاصلا لا كالكافن فانه
صد مد شي لان معه وكذا الوان فصل بعضه عن بعض لم يخرج له
صوت قوله المشتمل اي المحتوي علي بعض الحروف جمع حرق وهو
الصوت المعتمد علي مقطع اي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو
اللسان والخلق والشفقان او مقدر وهو الجوف فالخرف صوت خاص
واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام علي الخاص فلا يعترض
عليه بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل
علي بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتمد المشتمل
والشتمل عليه والشيء لا يشتمل علي نفسه وقد علمت الجواب وان
الصوت المطلق يشتمل علي واو العطف مثلا وهي صوت مفيدة بالاعتماد
مخرج قوله الهجائية نسبة الي الهجا وهو الكلمة لبيان الحروف التي
تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف وان اعدت الحروف بانفسها لم
يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كن وعلي قوله التي
اولها الالف هو علي حذف مضاف في الاول اي اول اسمائها الالف
او في الثاني اي اولها مسمي الالف وهكذا قوله وآخرها الياء والمراد
اولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم اولها وآخرها
شرا قوله المركب اي حقيقة او حكا فالاول كقام زيد والثاني
كن زيد في جواب من قال من الجاي قوله فصاعدا حال حذف

ولا للقرع الذي هو اساس
كان لغيره اي لا تأثير للقرع
بالصوت الذي يسمع
عنده بل هو محض
خلق الله

فان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم جعل يعني اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق والشفقان فلهذا فيه تصرفات وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد انه حينئذ مجاز المعطوبه حقيقة كريد او حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي في الاول كذا اي رآه واعتقده قوله اي الصوت هو في اللغة ما يسمع فان اللفظ

قوله المركب الذي يقابله الباء هو لغة وضع في كلامه
منه بانه اليقين وعرفنا ذلك من كلامه كانه كالمركب
او لكونه كالمركب من اجزاء كزيادة من
البنية

من
الاعراب بنوع العرف
البلادي

وَقَدْ رَأَى نَاصِرًا
وَقَدْ رَأَى نَاصِرًا

الكتاب وهو القول
دلالة الكلام عقلية
جري على ان المركب
ليس موضوعا
صنع مفردة
والخيار ٩

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript. The text is written on a single page and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical or administrative record. The script is dense and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

مثله عمرو وبكر وخالد الخ **قوله** قائم اي مثالا كراقد وقاعد الخ
ومعني زيد الذات المشخصة ومعني قائم ذات اتصفت بالانتماء
فاذا عرف كل واحد منهما على انفراد لا ومع الخ **قوله** باعرابه المخصوص
متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم اي وسمع لفظ
زيد قائم معربا باعرابه المخصوص **قوله** فله بالضرورة اي عقل مجرد
نظر العقل من غير احتياج الي نظره وفكر ومعرفة وضع بل مجرد السماع
قوله معني هذا الكلام وهو نسبة القيام الي زيد والمراد فهمه ان يكون
مفروما له قبل في كلام التارخ قيد محذوف لم ان قوله بالضرورة اي
من غير احتياج الي معرفة وضع مجي مبني على الاصح عند الذي هو
ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الراي يتوقف الغرض على الوضع **قوله** فله بالضرورة
وهذا الجواب اي تعريف الكلام بما ذكره المتن **قوله** اي اعتبار امور الغرض على الوضع
اربعة نراد ان مالك في التسهيل خامسا وهو لانه حيث قال الكلام
هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لانه لا يخرج صلة
الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الجبر وحده ورد بان
هذا القيد يعني عند قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد في حال
اعتبار مضمونا الي غير **قوله** مثال اجتماعها زيد قائم مبتدا وجنر
اي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لان المراد
من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم
ويجاب بان الله علي حذف في الاول اي مثال ذي اجتماعها اي
الكلام الذي اجتمع فيه وفي الثاني اي مثال اجتماعها في زيد قائم
قوله فيصدق الخ المراد بالصدق هنا الاخبار بخبر عنه بانه
لفظ المراد لان الصدق في المفردات معناه الحمل وفي الجملة
معناه عدم الشناقض **قوله** علي الراي اي الخاي سماه الي اخرها

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

معلق

بالفعل وبالجار في القيد
حقيقة في القيد
ان القيد

متعلق بمحذوف اي وانه في العدد الي اخرها من كلمتين اي
ملغوظين فلا يرد ان في صيغ قائم ضمير استل لم تكن عند السامع
مبني علي خلاف الراي من اشتراط تجدد الفاعل **قوله** ويصدق
علي زيد قائم انه مقصود اي كما يصدق عليه انه وضع عزري وانما
اقتصر علي ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار الفصد وهو ضعيف
كما تقدم **قوله** المسروقة اي الحالية عن الاسناد بخلاف الاعداد
المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام **قوله** والمعلوم
للمخاطب قد عرفت ضعفه فالراي جمع دخوله في الكلام النحوي
قوله والمجهول علما اي والاسنادي المجهول علما وانما قيده
بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما **قوله** وخوذلك
لا طائل تحته فالاولي حذفه **قوله** والمفيد بالعقل كفاية اي
المفيد بواسطة العقل فقط كذا في افادة حياة الخاي كالكلام ذي
افادة حياة الخاو المراد وافادة المفيد بالعقل كفاية الخ فلا
يد من حذف مضاف من الاول او من الثاني ليصح التمثيل ثم اضافة افادة
الي حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي افادة اللفظ
المسوغ حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من ورا جدار اي
او غيره من كل سائر فهو من ذكر الخاص واردة العام والمراد ان هذا
لا يسمي كلاما بالنسبة الي هذه الافادة اي افادة حياة المتكلم وان
سمي كلاما بالنسبة الي افادة المعني الذي طريقه الوضع وانما قلنا
بواسطة العقل فقط لاجل قوله من ورا جدار والافلو كان المتكلم
مشاهدا لم تكن افادة حياة بالعقل فقط بل به وبالبصر **قوله**
وتخرج علي الثاني الخ تقدم ضعفه **قوله** علي لانه اي منه **قوله**
ومحاكاة بعض الطيور ويحتمل انه من اضافة المصدر لفاعله اي محاكاة

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله

بعض الطيور الالفاظ التي علمه الغيب اياها كما لو علم انسان طائر ادا
يقول عند الصباح قد اقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك لم تعلم
ان النهار قد اقبل وليس بكلم لانه لم يقصد للافادة وانما ينطق به
الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل الله من اضافة المصدر
لمفعوله اي محاكاة الانسان بعض الطيور الذي ينطق بها كما يفيد
قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم ايضا قوله وما اشبه

2/9/20

المركب

الامور اللغوية معتبرين اثنين اتباعه ويتبع خرقه ووقع لبعض العلماء
 في رد فيه والثاني ان ما زاده داخل في اول الثلاثة وهو الاسم كانه ينادي
 عليه تسمية باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة **قوله** خالفه
 بكسر اللام من الخلفة اي ما خلفه لا من الخلفة **قوله** وعني بذلك
 اي اراد بذلك الرابع اسم الفعل اي اسم فعل من الافعال فاسم
 الفعل في كلام الشارع مفرد مضاف في اسماء ساير الافعال وان كان
 في قول من لا يخصص **قوله** فانه خلق عن معنى
 التسمية بخالفه وهذا مبني على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والخفا
 عند المحققين انه وضع للدلالة على المعنى المصدرية وهو ان يكون
 في صفة ثم استعمل في معنى الفعل مجازا **قوله** اسم اي وما عطف
 عليه فليس الخبر هو الم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة
 او التقدير او لها الم الخ وهذا بالنظر لما عرجه الشارع من تقدير
 المبدأ اعني قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقا الكلام
 كلام المتن على حاله فام وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من محل
قوله وهو ثلاثة اقسام تقسيم الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه
 في الفعل والخرق من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم فاما
 فقط لان الجهم من المظهر **قوله** هو هذا الذي وليس المهم
 غير اسم الاشارة والموصول **قوله** جاء اي وضع لمعني وفي ذلك
 وصف الشيء بوصف ناقلة لان المجزئ لا يتصف به الحرف بل ناقلة
 اي واضفه **قوله** لمعني اصله معنى تحركت اليا وانفتح ما قبلها
 قلبت اليا الفا وجملة قوله جاء لمعني في محل نصب على الحال من حرف لانه

زنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غير ما فقط وهذا هو الظاهر
قوله فعمل اي فعمل على الفعل فعمل قام زيد وعلى الاسم فعمل
 زيد قام ومحل كونه مشتركة ان لا يكون الفعل في غير ما فان كان في غير
 فعل اختصت به ومن ثم ذكرنا في باب الاشتغال ان فعمل زيد قام
 قام فاعل فعل محذوف يفسر المذكور وفي فعمل زيد ارايته مفعول
 فعل محذوف يفسر المذكور والتقدير هل رايت زيد ارايته **قوله**
 اذا كانت اجزاء كلمة الخاعلم ان حروف التهجى من زيد مثلا انما هي
 تري دو اما زاي ويا وود ال فهي اسماء تلك الحروف وان حروف
 التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت اجزاء كلمة كالمثال
 المتقدم ولا كتب ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارع لها
 في الاختراز بما اذا كانت اجزاء كلمة لا فتضاية انما اذا لم تكن كذلك
 كان لها معنى مع انه ليس كذلك وايضا الذي احتج به بذلك القيد
 ليس منها بل هو اسماء وهي اسماء وحاجات **قوله** عن الشارع بانه
 اراد حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسماء
 من اطلاق قائم المدلول على الدال في الثاني فالتقيد بقوله
 اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظور
 فيه للمجازية فالاعتراض مبني على ان المراد الحقيقية والحاصل
 ان الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف المعاني كن وعن وهي
 قسم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعني الثاني
 حروف التهجى وهي مسميات الفباء والخروشي حروف المباني
 الثالث اسماء مسميات الحروف وهي اسماء حقيقة لقبوها
 على علامات الاسماء كما ذكرنا في الشارع ولا يطلق عليها حروف
 التهجى لا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه

في التي اطلق عليها اثناس حروف هي فساغ له الاحترار عنها بقوله اذا
كانت اجزاء كلمة كما تقدم وحسب فالاحترار بقوله جالمعني من حروف الهجاء
الحقيقية وهي المسماة التي تركبت منها الكلمات اما المجازية وهي اسماء تلك
الحروف فلا يصح الاحتراز عنها الا انها اخلت في اول الثلاثة وهو الهمزة هذا ايضا
ما في الحاشية **قوله** كذا اي زيد الخ لا بد من تقدير مضاف اي كسيميائ الخ لان
غرضه التمثيل للحروف التي هي المسماة وهو انما مثل باسمها **قوله** لا مطلقا
اي لم يحتز من حروف التماهي المطلقة سواء كانت اجزاء كلمة وهي الحقيقية ام لا ويجب
المجازية **قوله** اذ لم يكن كذلك اي اجزاء كلمة **قوله** اسم جدي اسم سماه
جده **قوله** كسبت جيماء وهذه الجيم احسن من جيمك فالدليل على انها اسماء
دخول التنوين في الاول والاعلى الثاني ومن والاضافة على الثالث
قوله وكذا الباقي اي باقي الحروف نحو كسبت في الاول وهي الدال احسن من
ذلك **قوله** واذا اردت الخ اشارة الى ان قول المصنف فالاسم الخ
جواب شرط مقدر وهذه الفاسية فالنصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر
في رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر **قوله** فالاسم اي افراده والمراد
بعضها لا كلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كترال ودراك
وليس المراد حقيقة وما هيته لصدورها بغير واحد **قوله** المقدم فيه
اشارة الى ان اللفظ واللام للبعد التكرار المقدم مصحوبها ذكر في قوله اسم
والقاعدة ان التكرار اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمه
تجدد الثلاثة من ال في قوله واقسامه اسم وفعل وحرف وتحليلها بها
في قوله فالاسم الخ **قوله** بالخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والمحقق
خاص بالاسماء وهو مقابل الجزم في الافعال وانما اخص بالخفض بالاسم
حتى يصح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الاعلى الاسم
فلا يجوز الاقتران قيل كان ينبغي حسنة التعريف بمطلق الاخبار عنه

بالخفض

لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدرك
المبتدئ بخلاف الخفض ثم اعلم ان الهمزة في اللفظة كل ما ابان عن صيغته فيصدق
به وبالفعل والحرف لان الغالب ان المعنى اللغوي اعم من الاصطلاح وفي
الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعها فقولنا
كلمة تشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها اي بلا
واسطة يخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره وقولنا ولم تقترن بزمان
وضعها يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه باحد الزمان الثلاثة وقولنا
وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الاسماء كما سم
الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما استلخ عن الدلالة على الزمان
من الافعال كعسى وليس **قوله** والخفض اي لفظه لاجل صحة الاخبار
عنه بقوله عبارة وليست ال للبعد لانه لم يرد مفهوما والمراد بالعبارة المعبر به
قوله عن الكسرة الخ في قصور ودور اما القصور فلا تقصانه على
الكسرة فلم يشمل الياء والنقطة النايئين عنها واما الدور فلا خذ المعرف في
التعريف ويجاب عن الاول بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني
بانه تعريف لفظي فالخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بخوفاة الجرو ولا
يعلم انها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والسمية ثم ان تعريف
الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرد اليه تقدير المضاف
المقدم لصحة الاخبار بقوله عبارة والتعريف ليس للالفاظ وانما هي
للمعاني فكان الاولى للشارح ان يقول في تعريفه على ان الاعراب
لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها او يقول على ان الاعراب
مصنوي وهو تعيين بخصوص علامة الكسرة وما ناب عنها هذا ايضا
ما في الحاشية **قوله** عند دخول عامل الخفض المراد بعامل الخفض الحرف
والاسم والاول والا ثالث لهما على الاصح ومقابلته ان الجر قد يكون بالسبعية



وقد يكون بالمجاورة وسياتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** ويعرف ذلك اي كونه
اسما **قوله** والتنوين الواو بمعنى او التي لمنع الخلو يعني ان الاسم لا
يخلو عن احدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما
قوله وهو اي اصطلاحا واما لغة فصدر نون اي ادخلت نونا فاطلا
عليها مجازا من اطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح **قوله** ساكنة اي
فلا يرد تحريكها لعارض نحو محظور انظر **قوله** تتبع آخر الام فيه دور لا
تتضاهي توقف معرفة الام على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة
التنوين على معرفة الام لكونه ما خوذ في تعريفه وقد يقال الجهة متعكدة
لانه قد يعرف الام بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفة اي الاسم
على معرفة ثم المراد بالآخر الاخر الحقيقية كدال زيدا او حكما كدال يد
وبإضافة آخر الى الام خرج نون التوكيد في نحو لنسفن لا نها في آخر الفعل
ولهذا لم ينجح الى زيادة قول بعضهم في التعريف بغير توكيد **قوله**
وتعارف في الخط اي في اغلب الأحوال وهو الرفع والجر فلا يرد انه يرسم
الفا في حالة النصب **قوله** استغنا عنه لقوله تعارفه في الخط اي
للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر
هو الشكلة الثانية اما الاولى فهي لبيان الاعراب واعترض هذا التعليل
بان الكلمة قد لا تشكل فالاولي قول الرضي وانما لم يركم للتنوين بـ لا بدل
لان الكتابة مبني على الوقف والتنوين يسقط فيه جر ورفعا **قوله**
خو رجل وزيد وصه وملحات اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين
الخاصة بالام وفي اربعة الاول تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو
الملاحق للاسماء العربية المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدة
الدلالة على خفة الام وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف
فيبي عكسي ولا الفعل فيمنع من العرف خو زيد ورجل وقيل ان التنوين

في رجل تنوين تنكير ويرد بانه معرب وتنوين التنكير كما سيأتي لا يدخل الا في
المبنيات الثانية تنوين التنكير من اضافة الدال للدلول وهو الملاحق
لبعض الاسماء المبنيّة فربما ين معرفتها ونكرتها فانها كان نكرة وما لم ينون
كان معرفة فهو يدل على ان ما لحقه اريد به غير معني ويقع سماعا في باب
اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المحتوم بويه كسيويه وعرفه
ونقطويه تقول سيويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسم سيويه وايه
بكسر الهاء بلا تنوين اذا استزددت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت
شخصا ماسمي سيويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان
نوتتها فيسيويه بلا تنوين معرفة بالعامية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف
بالالعهدية وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر اي مدلوله وهو
الصحيح كاقوم واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال
نكرات كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا في الصريح
ايضا واعترضه محشي الزوداني بانه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكر
حتى يكون نكر بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك انه في انه عام له اي علم
شخص وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد
بتعدد تدقيق فلسفي لا تعبيري ارباب العربية من الحاشية على الاشعري
قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر معرفة جعل علما لمفعولية الفعل الذي
هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعد
اللفظ به تعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله
فعلا **قوله** لمفعولية الفعل الزاي للفعل من حيث حصوله في
الفعل من غير اعتبار التلطف به وغرضه بهذه الصارحة صحة جعل اسم
الفعل معرفة ونكرة على القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث
تنوين المقابلة وهو الملاحق لمسلمان مما جمع بالف وباء من تدوين كيه بذلك

وقال
بأن
الاسم
الخاصة
بالام
وفي اربعة
الاول
تنوين
التمكن
وتنوين
الامكنية
وهو
الملاحق
للاسماء
العربية
المنصرفة
غير جمع
المؤنث
السالم
وفائدة
الدلالة
على خفة
الام
وتمكنه
في باب
الاسمية
لكونه
لم يشبه
الحرف
فيبي
عكسي
ولا الفعل
فيمنع
من العرف
خو زيد
ورجل
وقيل ان
التنوين

لا يطمح جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون
 الزائدة فان الالف والتاء في الجمع للمؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع
 المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافته او افراد
 فريد التنوين للتسم لذلك حتى لا يلزم من بنية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد
 التنوين للزم ان في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم
 لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركة لان
 الاصل في الاعراب الحركات والحروف نوايب عنها كما سيأتي الرابع تنوين
 العوض وهو ثلاثة اقسام الاول عوض عن جملة او جمل وهو اللاحق لاذ
 عوضا عما تضاف اليه في نحو يومين وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا
 وحينئذ كان كذا اخذت الجملة وهي بالتنوين عوضا عنها اختصارا
 ثالثا ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على الاصل التقاء الساكنين
 والاضافة في ذلك من اضافة الاعم الذي هو يوم وحين للاخص الذي
 هو وقت ان كان كذا **الثاني** عوض عن كلمة وهو تنوين كل في
 نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته اي كل انسان وتنوين بعض في نحو
 فضلنا بعض النبيين على بعض اي بعضهم **الثالث** عوض عن حرف
 وهو اللاحق للجمع المعطلة الالية على وزن فواعل نحو حوار وغواش
 وتواض في حالة الرفع والجر بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو
 المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها
 بعد تمامها فاصلة جوارى بالضم والتنوين استقلت الضمة على الياء اخذت
 ثم حذفت الياء للتقاء الساكنين ثم نحو وجدت صبغة مشري المجموع الاقي
 تقدير لان المحذوف لعدة كالتأنيث ولهذا لم يجر الاعراب على الراء المحذوف
 تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستقل
 لفظا بكونه منقوصا ومعني بكونه فرعافوضوا التنوين من الياء لتقطع

في التنوين
 في التنوين
 في التنوين

طماعية

طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى ان منع الصرف مقدم على الاعلال
 قال كما تشهد له لغة من اثبت الياء حال الجر مفتوحة فاصل حوار
 حوارى بلا تنوين استقلت الضمة على الياء اخذت واتي بالتنوين عوضا
 عنها ثم حذفت الياء للتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كان
 الفتح في حالة الجر ثقيلة لنيايتها من ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون
 التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائية عن الكسرة لاعتبار
 حرف وبذلك صرح المبرد والزجاج وقيل هو عليه ايض عوض عن حرف
 بان يقال استقلت الضمة على الياء ثم وجد في اخره مزيد ثقيل لكونه
 ياء مكسورا ما قبلها وقد اعمل مع ال في الرفع والجر بتقدير اعرابه
 استقالاتا فاذا اخلاص من ال والاضافة نظرت اليه التغيير وامكن فيه
 التعويض فحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ
 اخلال بالصيغة **قوله** ودخول الالف واللام الاولي ودخول ال ليكون
 جارا بناء على القاعدة من الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها ان كل لم تدخل
 عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام واسماء الاسماء والضمائر والحيات
 بان المراد ان ال لام الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام
 عليه وبان هذه علامة فلا يفرانفكا كما ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة
 للموصولة كالضارب ومثلها لم في لغة حمير ولا يرد دخول الموصولة
 على المضارع في قوله ما انت بالحكم الرضي حكومت له شاذ على الراجح
 نعم تستثنى الاستغناء مية في قولهم ان فعلت بمعنى ال هل فعلت **قوله**
 في اوله تفسير عليه او بدل منه **قوله** ودخول حروف الخفض نسبة
 باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على ان حروف الخفض
 معطوفة على الالف واللام **قوله** في اوله اي على اوله سواء كان
 اسما صريحا نحو من الرسول او مؤولا نحو عجبت من ان تقوم واو كان مدحها

الذي هو الاسم المذكور كما مثل أو مقدر أخو والله ما يلي بناء صاحب
لأن مدحول حرف الجرام تقدّر أي دليل مقول فيه **قوله** صاحب
وعكسي الترتيب الطبيعي المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أولاً على
ما يدخل في الأول وآخر على ما يدخل في الآخر والمص رحمه الله تعالى
خالف هذا فتكلم أولاً على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في
الأول وعذره طوله الكلام على حروف الخفض لأن عادتهم تقديم
ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشافعي ويكون المراد بالطبيعي ما تقدم سقط ما يقال
أن الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفاً على وجود
الأول ويكون الأول علّة للثاني كتوقف الابن على الأب وما هنا
ليس كذلك **قوله** وعطف العلامات فيه تغليب فأنه لم يعطف
كل العلامات ضرورة بأن الأولى ليست معطوفة **قوله** اشعاراً
فيه أنه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك **قوله** وقد
لا يجامع المعنى عن قوله في الجملة وأقرب للإيضاح **قوله** كاللف
واللام مع التنوين لأنه يكون للتأكيد وهي التعريف ولا يجتمعان في
مادة واحدة لتضادها وكذا التنوين مع الإضافة لأنه يؤذن بالانفصال
وهي بالاتصال وما أحسن قول بعضهم
• كافي تنوين وإنه إضافة • فإن ترا في لا محل مكانه
ثم استطرده عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرده والاستطراد ذكر
الشيء في غير محله لمناسبة لأن محل حروف الخفض آخر الكتاب وإنما
ذكرت هنا لمناسبة الخفا من خواص الاسم وفي كون ذلك استطراد أو
فقه لأنه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج إلى
بيانها وكان قائل لا يقول وما هي حروف الخفض فقال من الخ **قوله** من
أي وما عطف عليها فسقط ما يقال أنه أخبر بالمفرد الذي هو من

عن الجمع الذي هو حروف لأنه مرجح هي ولا يقال أن من حرف
وهو لا يقع مبتداً ولا خبراً لأن المراد لقطبها والحرف إذا ارتد
لفظه صار اسماً فيصح الحكم عليه وبه مكافأة كسرت **قوله** الابتداء
أي زماناً كسرت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة أو مكاناً كسرت من البصرة
إلى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية المسافة من انطلاق
الجز وإرادة الكل **قوله** ومن معانيها الانتهاء أي انتهاها الغاية
أي المسافة المخصوصة من مكان أو زمان **قوله** المجاوزة وهي
لغة بعد شيء عن شيء واصطلاحاً بعد شيء عن المجزئ بها بواسطة
اليجاد مصدر الفعل المجرى بها أي الذي قبلها ويكون حقيقة
في الأجسام كرميت عن القوس مجازاً في المعاني كاخذت العلم
عن زيد **قوله** مرست عن القوس أي باعدت السهم عن القوس
بسبب الرمي وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح
مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو اخذت العلم عن زيد والمعنى
فيه غير صحيح لأن المعنى باعدت العلم عن زيد بواسطة الأخذ
وهذا لا يصح وإنما المعنى أنه يجاوزه تعالى خلق فيك علماً بواسطة
أخذك عنه كما خلق فيه العلم فكان العلم الحاصل لك يجاوز منه
اليك والمعنى في رضي الله عنهم أن رضي كأنه لما هم وفاض بجوار
عنهم كما إذا أملأ مكانه بجوار منه أي غيره **قوله** الاستعلاء
أي العلو فالسبين والتأزير أي أن المعنى أن علي من معانيها أن
شياء علواً وتفوق علي المجزئ بها حقيقة كمثال الشافعي وهو صعدت
بكسر العين كفرجت علي الجبل أو مجازاً نحو عليه دين **قوله** الظرفية
وهي حلول شيء في شيء وهي حقيقة وضابطها أن يتفقد يكون
للظرف احتواء للظروف تحيز كمثال الشافعي ومجازية وضابطها

وذا ت نحو الحمد لله **قول** للتخفيف بالفاء اي الذي يخلف غيره فعليه
معني فاعل او الذي استخلفه غيره فعليه يعني مفعولة **قول** السين
اي وفتح السين **قول** معني اليمين اي الخلف **قول** وحروف القسم
من حروف الخفض اشار به الي ان قوله لمتن حروف القسم بالرفع
معطوف على من ويحتمل ان يكون مجزوا عطفا على الف واللام اي ما
ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتة اختصا
تلا بالدلالة على القسم مع البرجلا ف باقي الحروف فاتها جارة ولا تدل
على القسم **قول** ثلاثة اشار به الي ان الخبر مجموع الواو والباء
والناء فلا يقال اخبر بالمقر د عما مر جده الجمع **قول** الواو والباء
والناء وشروط الواو ثلاثة احدها حذف فعل القسم معها فلا
يقال اقسام والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم في اكثر
استعمالها من اصلها اي والثاني ان لا تسعمل في قسم السؤال
فلا يقال والله احد اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط في الناء
المشاة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كما الله وحكي الاختص
تريب وترتيب الكعبة وهو شاذ واما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك
وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقول **قول**
في ظاهر مع حذف فعل القسم بالواو مع ترك السؤال اقسام
وهذه الشروط في الناء وزد تخصيصها بالله والباء عمم
اه وكان الاولي للمص تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها
اعم الحروف لانه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة
دورها على الالسة وان كانت الباء اصلا لها **قول** وقد جعل
هاء اي بدل الناء على قلبه هاء **قول** هاء الله بقطع الهجزة ووصلها

وكلاهما

وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها **قول** الله لا يؤخر الاجل
بكسر اللام وحكي فتحها مع جميع المظهرات والاصل والله لا يؤخر
الاجل ويؤخر يصح ان يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعوله والفاعل
ضمير يعود على الله ويصح ان يكون مبنيا للمفعول والاجل نائب
فاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب
قول والفعل التهويلة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام
وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معني في نفسها
واقترنت بزمان وضعا فكلية بمنزلة الجنس وخرج بقوله واقترنت
بزمان الاسم وخرج بقوله دلت على معني في نفسها الحرف وخرج بقوله
واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب
واسم المفعول كمضروب وخرج ايضا اسم الافعال كهيئات فان
اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما موضوع للفظ الفعل
ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه بعضهم واما
لانها وضعت للمعني المصدرية ثم استعملت غالبا في معني الفعل
كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسي وليس ونعم وبئس مما
هو فعل وبدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عارضة
لكونه اشبه الحرف في الجود وعدم التصرف فاستلح عن ذلك والمراد
بالوضع ما يشمل التقديري لانه لم يثبت في عسي وضعه للزمان
لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهو تاء التانيث وبالفاعل
قد ردت لك ادراجاله في نظم اخواته فان قلت هذا التعريف
مستقص بما لا يتصور معه زمان فوارد الله في الازل كذا اخلق
الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق فلما يكفي في ذلك
توفهم الفعل للزمان **قول** بكسر الفاء احترازا عن مفتوحها فانه

مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا الجنب الاصطلاح
والا فاما في اللغة مصدران لفعل يفعل **قوله** بقداي به وله
دخول قد حرفية عليه وهي المفعولة عند الاطلاق فتبيند الت
بها البيان الواقع في المداة للمص فلا اعتراض عليه لان المراد
يدفع الابراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا انضاف الاسم
اليها عند الاطلاق **قوله** ويدخل علي الماضي اي للتحقيق في
غالب الافعال نحو قد قام زيد وقد افصح المؤمنون والتعريب
الحال نحو قد قامت الصلاة **قوله** وعلي المضارع اي للتفصيل
اما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد
يقوم زيد وقد يصدق الكذب وقد يوجد البخل واما في
متعلق المتعني الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن
نحو قد يعلم ما الله عليه اي من الاحوال اي ما الله عليه اقل
معلوماته فقد افادت في هذا المثال التحقيق والتفصيل معا
لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه **قوله**
لاها بمعنى حسب وتسهل مبنية وهو الغالب لشبهها
بقد حرفية لفظها وكثير من الحروف في وضعها نحو قد يسكون
الدال اي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على الكون
في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتسهل معربة
لاضافتها المانعة من ختم البناء تقول قد زيد درهم برفع
قد علي الابتداء ودرهم علي الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم
وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتصب المتعني
المفعول تقول قد زيد ادرهم اي يكفي درهم ويوصف
الاضافة بالمانعة من ختم البناء يندفع الاعتراض بالها

يكون

كيف تبني مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف
شبهها بالحرف وحاصل الجواب ان الاضافة لا تمنع جواز البناء
بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب **قوله** والسين ال للعهد
الذهبي اي السين المعروفة عند النحاة وهي سين الاستقبال الق
معناها التقيس فخرج السين المجازية وسين الصيرورة كاستخرج
الطين اي صار حجرا وغيرهما **قوله** وسوف وهي كلمة تنفيس كالسين
الاها تدل علي الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل علي الاستقبال
القريب هي أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل علي زيادة المعني وهذا
كلمة بناء علي ان السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب
الجمهور وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليد الحروف
علي تقرب الفعل ومعني التقيس باخير الفعل في الزمن المستقبل
وعدم التضييق في الحال يقال نفسه اي وسعته وتفتت له اي
وسعته وانما لم يعرف المص سوف بال كما عرف السين لان سوف
اريد بها لفظها والكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علم جنس والا
لا تدخل عليها الاسماء التي تمنع اجتماع اداتي تعريف علي معروف
واحد وهو مبني علي الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين
فان صورة حرفية س فغيرت الي سين وجعلت اسما وصار معر فادخل
ال فاعرب **قوله** وتا التانيث اي الدالة علي تانيث المسند اليه اي
كونه مؤنثا فاعلا كان او نائبا عنه او اسم كان فخرجت تاء تانيث وت
اذا سكتا لانها فيهما تانيث اللفظ **قوله** قول الساكنة اي اصالة
فلا يضر تحريكها لعارض نحو قالت اخرج قالت امه قالتا ايتا طابعين
فخرج المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اخصت بالاسم
كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت الثلاثة كلا قوة وربت وتقوم

علام

هند واعلم ان ما ذكره المص من علامات الماضي والمضارع فقط وهي
ثلاثة اقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الاعلى المضارع
المشتب المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال
قد رحله الله زيداً بمعنى الله رحله واما اختص بالمضارع وهي
السين وسوف وما اختص بالماضي وهي ياء التانيث الساكنة اصله ولم
يذكر المص ما اختص بالامر وهي دالة على الطلب مع قولهم
يا مخاطبة كاضري او نون التوكيد كاضرين ولعل تركها لغيرها
على المبتدي بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت او انه جاز على
مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان ماضٍ ومضارع والامر
قطعة من المضارع **قوله** والحرف لغة الطرف واصطلاحاً ما دل
على معنى في غير ولم يكن احد جزئ الجملة فقولنا ما دل على
معنى في غير معناه انه يشترط في دلالة على معناه الا ان كان
الاقتران الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلاً فغني
من الابتداء الاستفاد الا بذكر البصرة الا ترى انك وقفت على الحرف
دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتي بما بعده وبذلك يخرج الامر
والفعل فانما يدلان على معنى في انفسهما فانه يفهم من زيد الشخص
المعروف ومن قام وحده قيام ماضٍ فالقيام من الحروف والمعنى
من الصيغة وقولنا ولم يكن احد جزئ الجملة يندفع ايراد الموصول
ونحوه وان كان يدل على معنى في غير وهو الصلة الا انه يكون
احد جزئ الجملة نحو اعجبني الذي قام ابوه وكذلك اسماء الاسماء
وشبهها الا ترى انك اذا قلت من ابوك فقد دلت من على معنى
في غيرها وهو الاستفهام عن الاب **قوله** ما لا يصلح معها
الخوابيق اي كلمة لا يصلح معها الذوابيق ما على كلمة اندفع

ايراد الجملة فانه يصدق عليها قول **قوله** ما لا يصلح معه دليل
الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير بتانيث الضمير في معه الا
انه ذكره من اعادة اللفظ ما فان قيل ان اريد بدليل الاسم والفعل
خصوص ما ذكره فقط وترد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره
وليت بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول
اجيب بان لنا ان نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف
تعريفاً بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في
الجملة ولنا ان نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدي
وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف بين له لم يلم يذكره المص
وعلى الاول يكون اضافة دليل الى ما بعده للبعد الذكري وعلى
الثاني يكون للاستفراق وكان الاولى ان يعبر المص بالعلامة بدل
الدليل لان دلالة قطعية والعلامة دلالة ظنية والمراد هنا
الدلالة الظنية ولعله انما اعتبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان
والحجة عند اهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحيية المنفية
الصلاحيية اللغوية لا الفعلية ولا الشرعية لان الكلام في محبة
الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى ان
تشهد اهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول
من او ال او سوف مثلاً على البا او رب مثلاً **قوله** ولا دليل
الفعل عطف بالواو دون او ليفيد اشتراط المعية في النفي واعاد
حرف النفي للتخصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها
لا تفيد هنا نصاً الا ترى انك لو قلت ما جاني زيد وعمر وكان
ظاهراً في استغناء مجيئهما معاً محتملاً لا تنقار مجيئي احدهما فاذا قلت
ما جاني زيد ولا عمر وكان نصاً في استغناء مجيئهما معاً **قوله** فعدم

صلاحيته استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودي ولجيب
 بان العدم قسما من عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي
 وعدم مفيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم
 علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم
 والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ونعكس لانها اشرف
 منه والوجودي اشرف من العدمي فاعطى الاشرف للاشرف والاخر
 للاخر **قوله** بالكلية اي لا من اسفلها ولا من فوقها
باب الاعراب هذه ترجع وهي كلمات
 ثمانية وهي الاعراب مجزئة لا غير واما الاولى وهي لفظة باب
 فيجوز فيها الرفع والنصب والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 تقديره **باب الاعراب** هذا المحل وادوار الامرين هذين التقديرين
 قيل الاول اولى لان الخبر محط الفائدة فالاولى بالحدف الا لمبتدأ
 وقيل الثاني هو الاول لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر
 مقصود لغيره فالخبر اولى بالحدف واما النصب فعلى انه مفعول
 لفعل محذوف تقديره اقرأ او تعلم **باب الاعراب** ولا يصح ان يكون
 المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوف
 على الاصح واما الجر بحرف محذوف تقديره انظر في **باب الاعراب**
 فمنعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوف والاشد ودا واولى الكل الرفع لان
 فيه ابقاء احد مركبي الاسناد ولبية النصب واصفها الجر لما تقدم
 والباب لغة ما يدخل منه الى غيره واصطلاحا الفاظ مخصوصة
 دالة على معان مخصوصة على ما اختار السيد من ان اسم الكتاب
 وما فيها من التبراهيم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
 على معان مخصوصة وايضا فانه الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول

باب

اي باب دال على الاعراب اي على حقيقته وقسامته به تكلم عليها
 فيه فتكلم على الاول بقوله هو تغيير الحز وعلالي الثاني بقوله وقسامته
 الربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناسبات منها ههنا
 الابانة والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا
 اعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف واما في الاصطلاح
 فقيه مذهبنا احدثا انه لفظي اي نفس الحركة والسكون ومما
 ينوب عنهما وعليه فحده ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حرف
 او حركة او حذف اي شئ جئ به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
 كالفا علىه والمفعولية والاضافة وتبادل البناء فحده ما جئ به
 لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا
 ولا ابتعا ولا تخلصا من سكونين والثاني انه معنوي والحركة
 دلائل عليه وعليه فحده ما قاله المص تغير الحز وتبادل البناء فحده لرفع
 اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل يخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال
 فخرج الفني ونحوه والبنالعة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها
 التبو وتعلم من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما
 وهو المعرب والمبني **قوله** بكسر الهجزة احتراز من الاعراب
 وهو اسم لسكان البوادي **قوله** تغيير الحز اعترض بان التغيير فعل الشف
 والقصد تفسير الاعراب الذي يقصف به اللفظ فلا يصح تفسيره
 وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدأ واجيب بان المراد بالتغيير
 اثر وهو التغيير لا نفسه كثير ما يطلقون المصدر ويبدون به
 الخاص بالصدر من اطلاق اسم السبب على السبب وهو بهذا
 المعنى يصح وصف اللفظ به **قوله** في اصطلاح من يقول الحز
 اختار هذا المذهب الاعمال وكثيرين وهو مذهب سيبويه واعترض

هذا المذهب بأنه يقتضي ان التغيير الاول ليس اعراباً لان العوامل
لم تختلف وليس كذلك **قوله** احوال جمع حال وهو الصفة اشار به الى
ان التغيير انما هو صفة او اخر الكلام لا ذاتها وفيه تصور لانه لا يشمل
تغيير ذات الاخر بان يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المتني
والجمع حال نصب والجر او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
صارا للتثنية بعد ما كانا شيئا واحدا لانهما صارا علامتين للتثنية
والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا للاول فقط وعبارة المتن بدون
ذلك التقدير صادقة بذلك وتغيير الصفة بان تبدل حركة بحركة اخرى
حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره او حكما كما في غير المنصرف حال جره
بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن التسمية بانها لا تقيد بالاحوال نظر الي ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات **قوله** او اخر الكلمة لاختلاف
العوامل اعترض بان الا واخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا بتغيير ثلاثة او اخر والا من جلا فيه واجيب عنه بان
الاضافة للجنس وهي تبطل معني الجمعية فالمراد جنس الا واخر الصادق
بالواحد وبالكثر واعترض ايضا بان الكلمة اسم جنس جعي اقل ما يطوق عليه
ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة واحدة او كلمتين
واجيب بان لا مذهب للجنس فالمراد جنس الكلمة واعترض ايضا بان
العوامل جمع اقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والا من جلا فيه واجيب بحواب ما تقدم قبله وهذا
الاعتراض بعينه وارد على قول انه احوال وجوابه ان الاضافة للجنس
وتقييده بالا واخر لبيان محل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ما خرج به
يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير سبب العوامل لا يكون الا في
الواحد وكذا ان جعله للاحتراز من الاول والاوسط كالتغيير التكسير

والصغير

والصغير كقولك في زيد زيد او زويد ولا يضر خروج ذلك بما بعد
لان هذا سابق وقع في مركب والاعتراض بالمتاخر على المتقدم غير
موجه **قوله** حقيقة او حكما حالان من او اخر يعني ان اخر
الكلمة قد يكون اخر حقيقة بان لم يحدف مني شيء كذا زيد وقد
يكون اخر حكما بان يحدف منها اخرها كيد ودم فان اصلها يدي ودمي
حدفت اليها وجعلت الدال والميم في حكم الاخر بان صارتا محل الاعراب
وكذا الافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها شوب
النون مع انها ليست اخر او لا متصلة بالآخر بل بالصغير الذي هو الفاعل
لكن لما كان الفاعل كالمجرى من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلة الاخر
قوله تغيير من فروع الضمير راجع للاخر وهو يقتضي ان
الرفع او المنصوب او المحفوض هو نفس الاخر وليس كذلك لان
الذي يوصف باحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها واما الاخر
فهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للاخر باعتبار الكلمة
بتمامها فهو من اطلاق الجوز وارادة الكل ثم ان قوله من فروع الخ فيه
تصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع انه داخل في الكلمة
كما ذكره بعد ويجاب بانها تقتصر في البيان على اعراب الاسم لشرفه
وقوله بعد ان كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى احد
هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهذا حكم
وجاب بان الانتقال من احدها الى الاخر يعلم انه اعراب بالاولي
لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولي الانتقال من حالة
من الالف حالات الاعراب الى الاخر **قوله** بعد ان كان
موقوفا اي ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء **قوله** هنا اي في
تعريف الاعراب **قوله** الاسم المتكسر اي المعرب سواء كان امكنا

اي منصرفا كريد او غير ممكن اي غير منصرف كاحد **قوله** فون الاناث
اي النسوة والمراد النون الموضوعه لهن وان استعملت في الذكر كما في
قوله في صفة النصوص يرفون بالدهننا حقا فاعيا بهد ويرجعن من
دارين بحر الحقايب **قوله** ولم تباشرنون التوكيد اي لفظا او تقدير
فالم تباشرنون لا يصدر ذلك فاما من العرب **قوله** علي الله
علة له اي لوجوده وتسميته اعرابا في وجد اختلاف العوامل
وجد التغير ومتي انعدم الاختلاف انعدم التغير واورد عليه انه
قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما في ضرب زيد او ان زيد اوراث
زيد او قد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف العامل كما في **العرب**
ابتد المنقول من الوقف الي وجه من اوجه الاعراب واجيب
عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضرب
زيد او ان زيد اوراث زيد لم يختلف عملها لانه واحد وهو الضرب فلذا
يتغير الآخر باختلافها في العمل يلزمه تغيير الآخر وعن الثاني
بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الي الوجود وهذا
غير ما ذكره الشرح كما يفهم من الحكمة اقول هذا الاينافي ما في الله لا احتمال
ارتكاب التجوز في التعريف في التعاقب الذي فيه بان يراد به ما يشمل
الوجود بعد العدم من اطلاق المذموم وهو التعاقب والمراد باللازم
وهو الوجود فتأمل بانصاف وخارج بقيد اختلاف العوامل تغيير
الاخر لا بسبب كحيث اذ افتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالنفي
بسبب الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا **قوله**
الداخله عليها صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا
لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير في
عليها راجع الي الكلم والكلم اسم جنس جمع مجوز في ضميره التذكير والثاني

والذكر

والتذكير احسن **قوله** واحد بعد واحد منصوب علي انه
مفعول مطلق اي دخول واحد بعد واحد او علي الحال اي حال
كونها مرقبة في الدخول فلا يجتمع انسان مني اعالي تركيب واحد
من جهه واحدة **قوله** جمع عامل وانما ساع جمعه علي فواعل
مع شذوذ جمع فاعل علي فواعل لان محل ذلك في غير مسائل مستثنا
منها ما لم يكن فاعلا مستعجلا سما والاساع كما هنا فان العامل صار عليا
بالغلبة لا من مخصوص **قوله** والمراد بالعامل المقام للاضمار ولم
يقل بالعوامل لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست
للافراد المدلول عليها بالجمع **قوله** ما به يقوم اي شيء ملغوظ به
او مقدر او معنوي بسببه يحصل معنى من المعاني المقضية اي
الطالبة للاعراب اي لبيان الحركات او السككات **قوله** لفظيا
اي ظاهر او مقدر **قوله** نحو جاء اي جاء ونحو خور جمع ذهب
قوله فانه يطلب الفاعل اي المتصف بالفعل وقوله المقضي
اي الطالب للرفع اي من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع
ايراد ان المقضي للرفع اما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف
العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها
فا فهم وفس عليه ما بعد **قوله** فانه اي رايته بجرلته من
الفعل والفاعل علي ما هو ظاهر كلاه وهو احد اوقوال اربعة
ذكرها الشرح في شرح التوضيح اصحها ان الفعل وحده يطلب
المفعول الواقع هو عليه **قوله** المقضي اي الطالب للضرب
من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر **قوله**
فانهما تطلب المضاف اليه المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لان
احرف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الي

والله اعلم

卷之四

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

تفسير لم يتعرض هنا للاعراب المحاي والفرق بينه وبين التقدير ان الاعراب التقديري في الحرف
الاخير فقط كان الاعراب اللفظي في الحرف الاخير من الكلمة فقط والاعراب المحاي يكون في الكلمة بتمامها كسينويه
واعماله ان المحاي لا يخص بالمعنى بل يكون في المعنى كالفعل المحرور باضافة المصدر اليه نحو قول تعالى
ولولادفع الله الناس فانهم من قريش المحرور كذا اذا جرح حرف جر زائد نحو كفى بالله شهيدا من الذبيح علي الشئ خالد

حرف نفي ونصب مع ان الحروف مبنية وليس المراد هنا
مقابل المباحثي يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا **قوله** اللفظي
اي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب
عند المصدر معنوي **قوله** ضمة ظاهرة في آخره هل المراد بعد آخره
او قبل آخره او مع آخره اختلف الناس علي ثلاثة مذاهب قال
ابن جني والاول مذهب سيبويه وكلامه محتمل للمذاهب
الثلاثة يجعل في المصاحبة اي ضمة ظاهرة مع آخر **قوله**
وكيفية الاعراب التقديري اي تطبيق التركيب علي القواعد
النحوية كما سبق ومعني التقدير المقدر علامته **قوله** التقدير
هو ان لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كالاسم الذي في آخره الف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصي
والرحي او محذوفة لالتقاء الساكنين واما الاشتغال الاستثقال
فهو ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها
كقاص وداع والقاضي والداي **قوله** وفاعل بخشي لم يقل
وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للجراد لانه اقرب مذكور
مستتر فيه جوارا اي استنار اجازة او ذاجواز والمسترجوز
هو ما يخلفه الظاهر فذلك في فعل الغائب او الغائبة كقام وقوم
وقامت وقوم واسم الفاعل يجوز بدله ابوه واما المستتر
وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في
المضارع الجند وبالحزب او بالنون او بتاء الخطاب الواحد وفي
الامر المسند الي واحد وافعال الاستثقال كخلا وعدا وفعل
التهجب وافعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر

الوقف

الواقع بدلا من اللفظ بفعاله **قوله** لالتقاء الساكنين اي لدفع التقاءهما
وذلك لان اصل في تقولبت الواو الفالحتن كما وانفتاح ما قبلها
فالتقي ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جرح كلمة دون
التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء اولي من حذف الكل كذا في
الحاشية اقول وهو مخالف لغير عبارة ابن مالك في الخلاصة من
ان اصل في في بالياء لا بالواو حيث قال كذا الذي اليها اصله
نحو الفتي وقال نفس المحشي علي الاثني في ذلك الموضع ولا يرد
القوة اي علي الله ياتي فان الياء قبلت فيها والاضمام ما قبلها
الاستثقال اي الثقل في النطق بالياء مضمومة او مكسورة واسقط
النصب لانه ظاهر لحذفه **قوله** وفي الجر كذلك اي بان يصول
علامة جرح كسرة مقدرة علي الياء محذوفة لالتقاء الساكنين فان
الاصل جاقاضي ومن يرت بقاضي بالثبات الياء مع التنوين والجر
استثقلت الحركة علي الياء فحذفت فالتقاء ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء كذلك الالتقاء اذا دخلت ال او الاضافة رجعت الياء
وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك واما في حالة النصب
فالفتحة ظاهرة كما من لحقتها مطلقا وينون ان لم يضاف وما لم يكن فيه
الكرات قاضيا وهذا حكم الوصل واما الوقف فالاكثر علي انه كالوصل
فتقول في المعرفة هذا القاضي بالاثبات وفي النكرة هذا قاضي بالحد
وهذا وقد جال العكس **قوله** فحيث كان اي اذا وجد حيث بمعنى
ان اخرج من معنى الشرط وكان تامة بمعنى وحد **قوله** يشبه
الصحيح اي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه **قوله**
كالواو الخ الكاف استقصائية اذ ليس هناك غير هذين الحرفين
فالاعراب ظاهريان لم يمنع منه مانع كالاضافة الي ياء المتكلم

نحو جاعلا مني **قوله** واليا تقدر فيها الحركة اي الفحة والكسرة وكذا
 الفتحة النائية عن الساكنة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في
 نحو هربت بجوار واما الفتحة فتظهر حقيقتها عليها كما تقدم وكذا
 تقدر الفحة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي اخبره واو او ياء
 نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليها **قوله** ثلاثة احوال حال
 يقدر فيه الحركة للاستقبال وحال يقدر فيه للتقدير وحال تظهر فيه
 حيث لا يقدر ولا استقبال كذا في الحاشية واقول التقدير السابق لم يظهر
 يظهر منه احوال الفعل المنقوص فامل **قوله** وان الانتقال الواجب
 ويظهر ان الانتقال اي التحول من الوقف اي من حالة الوقف الى
 السكون الى حالة الرفع الذي ظهر لك من قوله فيما سبق والمراد
 بتفسير الآخر حيث فسر التخيير الواقع خبرا عن الاعراب بتفسير
 مرفوعا وزمن النصب الى غير اي الجري في الاسم والجزم في الفعل ثم ان
 كلامه معترض باقتضائه ان الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك
 وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى
 الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المتقارن بالانتقال اليه
 وهو التغير بخصوص واجيب بان المراد بالانتقال تغير
 حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم واردة لا لزوم **قوله**
 مجازا حال من انواع اي حالة كون الانواع متجاوزا عما عن معناها الاصلية
 وانما كان اطلاق الانواع على ما هنا مجازا لان النوع كلي مقول على
 كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير منافي هنا لان الرفع مثلا مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقة بالضم غير حقيقة بالواو مثلا
 وكذا البقية وهذا التجوز لا يظهر على ما ذهب اليه غير المص من كون
 الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لا خفا

حينئذ

حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم
 تندرج تحتها شيئا متفقا بالحقيقة فليست انواعا منطقية بل انواع لغوية
 واما على ما ذهب اليه المص من كون الاعراب معنوية فهي انواع حقيقة لانها
 تحت الاعراب بمعنى التغير المطلق والرفع مثلا تغير مخصوص تندرج تحت
 مطلق التغير وله افراد تغير بالضم وتغير بالواو والياء في انواع منطقية
 ح كذا في الحاشية واقول في قول الله وان تلك الاحوال التي وذلك لانهم
 يظهر من كلامه السابق ان تسمية تلك الاحوال المنفصل اليها انواعا تسمية
 مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الزمان هذه انواع للاعراب
 واما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع
 عليها فامل بانصاف **قوله** واقسامه الخ جواب عن سؤال مقدر كان
 سائلا قال له قد ذكرت حقيقة الاعراب فعمل لهذه الحقيقة افراد او لا
 فاجاب بقوله واقسامه الخ اي جزئياته لا اجزائه فالاقسام هنا مستعملة
 في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في كلامنا فاعلم ان الاعراب
 على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل
 والحرف جزؤه واما الاعراب فليس مركبا لانه التغير بخصوص فكل من
 هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغير فيه فهي جزئيات له وتسمى
 اليها من تقسيم الكلي الى جزئياته لوجود ضابطه **قوله** اي اقسام الاعراب
 اي سواء كان في الاسم او في الفعل وسواء كان بالضم او بغيرها فالقسم الاعراب
 المطلق لا بخصوص كونه ضم مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه
 الاقسام اقسام له على كونه لفظيا او معنويا اذ لو جعلت له على احدها
 لم يعم ان له على الاجزاء قسما ما اخر غيرهما وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب
 على القولين وكذا البقية واما الفحة مثلا فهي نفس الاعراب على الله لفظي
 وعامة له على الله معنوي **قوله** بالنسبة الى الاسم والفعل اي بالنظر

اعراب

الي مجموعها وهذا جواب عما يقال ان اراد ان هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم
كانت ثلاثة الرفع والنصب والحذف او اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة
ايض الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام اعرابها من
غير ملاحظة واحد منها بل هو مخصوص **قوله** رفع الوبدل من اربعة
بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة
ومعني في الاصطلاح اعلي كلاً القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو
والارتفاع واصطلاحاً اعلي ان الاعراب لفظي نفس النية وما ناب
عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحاً اعلي ان الاعراب
لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها واعلي انه معنوي تغيير مخصوص
علامته الفتحة وما ناب عنها والحذف لغة تقيض الرفع واصطلاحاً
اعلي ان الاعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها واعلي انه معنوي
تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحاً
اعلي انه لفظي نفس السكون وما ناب عنه واعلي انه معنوي والمراد اعلي وجه
مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بان يكون في الآخر
اختلاف العوامل فيخرج البناء **قوله** وحذف في اسم وجزم في
فعل انما اختص الحذف بالاسم لنقل الحذف وخفة الاسم بواسطة مدلوله
وهو الذات واختص الجزم بالفعل لحققة ونقل الفعل بتركيب مدلوله وهو
الحديث والزمان فاعطي الثقل للتحفيف والخفيف للتثقل لتساو التعادل
قوله اعلي سبيل الاجمال اي طريق في الاجمال والمراد به عدم
تعيين متعلقها من اسم او فعل وقوله واما اعلي سبيل التفصيل
اي طريق في التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالص قسمها اولاً في
قوله واما اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانياً في قوله فكلها للاسماء
التي باعتبار متعلقها اي محلها من الاسم والفعل **قوله** فكلها للاسماء

بشعرية

اي معرفة كانت او مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده في الافعال
بالمعرفة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد ان يقال ان الافعال المعربة
هي المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بان الجمع بالنظر للافراد
وبعضهم جعل كلام المص في خصوص المعرب من الاسماء والافعال وقصر
عليه بدليل ان فرض الكلام في اقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف
الصفة في الموضوعين خلاف ما صنعه الشارح **قوله** المذكور
اشاره الي ان اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور
والا فذلك اسم اشارة مفردة والمشار اليه وهو الاربعة جمع **قوله**
الرفع اي ظاهر او مقدراً او محلاً وكذا فيما بعده **قوله** والحاصل
اي المتحصل من ذلك ان **قوله** مشترك اي مشترك فيه فهو من
باب الحذف ولا يصلح لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بهي وكذا
اسم مفعوله تقول اشترك في كذا فهو مشترك فيه **قوله** فالمشترك
متداخلة شيان وصح الاخبار به مع انه مشتق عن المشترك مع انه
مفرد لان لامة الجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا
يقال في والخص شيان **قوله** لانه كر الرفع والنصب اي ذكرها
ذكرها من مع الاسماء واخرى مع الافعال **قوله** فعلمنا انه اي
القسم اي قسم الرفع والنصب والا فحق العبارة انهما **قوله**
علامات المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الاعلا
او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي مكانة الحقوق في
افراد الفعل المعرب **قوله** عقبها بقوله اي اي عقبها بقوله
المدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو من اضافة
باب معرفة علامات الاعراب
من اضافة المدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجزم

متان

جاني في مسمى الكتب والابواب والفضول انه الالفاظ المخصوصة
 الدالة على المعاني المخصوصة اي هذا اذ ال معرفة الخ والمراد بالعرفه
 الادراك واصافه باب اليها من اضافة السبب للمسبب اي باب هو
 سبب حصول معرفة الخ ولا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمعبر
 لان ذلك بالنظر لمذلوله اي الباب وهو علامات الاعراب وان لفظ المعرفة
 مستدرك ثم ان المص غير بالمعرفة مع انها لا يقال الا لادراك الجزئيات
 كزيد وعمر والسايط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما
 هذا ليس كذلك لان العلامات امور كلية فكان الاولى ان يعبر
 بالعلم لانه يقال للكل كالحوان والانسان والمركب كالنسبة في
 زيد قايم واجيب بانه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكابر
 من انهما معني واحد او انه نزل العلامات لقلتها المفرومة من
 التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جمع القلة منزلة الجزئي الذي
 لا تكثر فيه ثم ان كلام المص معترض بشئ اخر وهو انه ترجم لشي
 وهو المعرفة ولم يذكر شيئا وهو علامان الاعراب التي عقد لها الباب
 ولم يترجم له الجواب ان المعرفة لما كانت تشيا من هذا الباب اضافه
 اليها من اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعده وفهم
 معاني مساياله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الش
 لفظ اقسام لان العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب
 المطلق والاماد لت الظه على خصوص الرفع وانما كانت تدل على
 اعراب مطلق اي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص
 الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول
 المتن فاما الضمة الخ وايضا الاعراب نفسه ليس مستدركا مع غيره
 حتي يحتاج الي علامات يميز والعلامات انما يوتي بها التمييز

الاشيا

الاشيا المشتركة بعضها عن بعض واصافة علامات الى ما قدره الش
 وهو لفظ اقسام على معني اللام على ما مشي اليه المص من ان
 الاعراب معنوي واما على انه لفظي فالاصافة ديانة اي علامات
 هي اقسام الاعراب **قوله** التي هي الرفع الخ نفت للاقسام ولا
 يضر الفصل بالمضاف اليه الذي هو الاعراب لان المضامين كالشي
 الواحد **قوله** من حيث هو اي لا تفيد كونه في الاسم لان علاماته
 حمة ملائكة فقط الضمة والواو والالف ولا يفيد كونه فيهما لان
 علاماته خمسة ولا يفيد كونه بالضمة والواو والالف او بالنون
 لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وكذا يقال في الضب
 والحفص والجرم فالحقيقة حيشية اطلاق **قوله** اربع
 علامات ذكر العدد لان المحدود وهو علامات مؤنث **قوله**
 على الاصل متعلق بخذوف ايمانفت للضمه اي الكافية على
 الاصل او حال منها الي كافية على الاصل والصفة لبيان
 الواقع والحال اللازمة فلا يعترض بانه يقتضي ان لنا ضمة اصلية
 وضمة غير اصلية وهو فاسد **قوله** نيابة بالضب حال من الا
 الثلاثة بتاويله باسم الفاعل اي حال كونها ثابته لكن وقوع
 المصدر المنكر حال اسماعي وان كان كثيرا فالاولي نصبه على انه
 مفعول مطلق اي ثوب نيابة **قوله** لاصالتيها اي ارجيتها
 في الدلالة على الرفع دون غيرها **قوله** وتني بالواو اي التي
 بالواو ثانيا **قوله** تشيا اي تحدث وقوله فهي بشتها اي
 لتولد منها وهذا التعليل تبع فيه الش قول ابن جني في
 الخصايص وهو ان حروف العلة ناشئة عن الحركة ومركبة
 منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحين والياء من

حرف

كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها سايط لا تركيب فيها
وعليه فيقال انه ثني بالواو لكونها فرعاً في النيابة عن الضمة **قوله**
وثلث بالالف اي ذكرها ثلثة **قوله** لانها اخت الواو حقيقة
الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره في الولادة والرضا ع
ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هي فان الف اخت الواو
اي مشاركتها في المد الذي فيه استعاره مصرحة اصلية ولا يخص
بغير تقديرها **قوله** واللين عطف عام على خاص لان الواو
والالف والياء مطلقا وحروف مدان حابس الواو والياء ما
بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين
ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس **قوله** لضعف
شبهها من اضافة الصفة للموصوف **قوله** في الغنة بيان
لوجه الشبه وقوله عند ساكونها اي النون ظرف للغنة فهو
يفيد ان حروف العلة فيها غنة وان النون ان اسكنت كذلك
فاسميت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاحترت
النون لذلك **قوله** وكل واحد الخ اعترض بانه يقتضي ان
لكل واحد ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو
ليست لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع
واحد كما سيأتي واجيب بان الجمع في مواضع باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التحقيق في افراد ما سيأتي وبارت
المراد بكل هذا الكل المجعول ومن بياضية لا تبعيضية اي
والجمع الذي هو العلامات مواضع وهذا لا يستلزم ان يكون
لكل واحد منها عدة مواضع **قوله** الاول في الاسم المفرد
قد ينظر فيه لانه يوجب اما ان يكون الشئ ظرفا لنفسه

ان كان الاول هو الاسم المفرد او يكون الاول غير الاسم المفرد وكل
منهما باطل فكان الاصح ان يقول الله بعد قول المصنف
الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيها كلامه بان يكون
التقدير الاول يعني في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص
بمعنى حقيقة فيه لان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم
المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائر
والمفرد المراد به هنا اي في باب الاعراب ما ليس مشي حقيقة
او حكما ولا مجموعا حقيقة او حكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان
مركبا عبد الله وعلبك **قوله** نحو جازيد الخ مثل المذكورين
والموت مثالين ايضا لاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي
والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير **قوله**
والاساري يقع المجرى وجمعها جمع السري بفتح الهاء جمع اسير فالاسا
جمع الجمع **قوله** والعلاري جمع عذرا وهي البكر **قوله** ما تغير فيه
واحدة فالمراد بالمفرد فيه بناء مفردة اي جمع وهو ما دل على اكثر من اثنين
تغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اي ما تغير فيه
مفردة عن حاله قبل الجمع اي تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع
ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة لالا
وهو جمع تصحيح خوقاضون ومطفون وبالثاني ما تغير فيه
بناء واحدة لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كندون
او جمع مؤنث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو
معرب بالحروف كسنون وارضون وياقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المتن
لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين ان يكون مشاهدا
وهو ما ذكره الله او تقدير كالك فانه يستعمل في المفرد والجمع



بلغظ واحد كن ان جعلته جمعا فمؤله كضمه اسد وان جعلته مفردا
فضمه كضمه فقل والتغير امر اعتباري لانه لا يقدرون والضمه الكائنة في
الواحد وتبدلها بضمه مشعرة بالجمع عند بيوتيه ويعرب الجمع من المفرد بالضمير
او بالنعت او بغير ذلك فتقول ذلك سائرة وفلك سائرة بالجمع واشترط
ان كان مفردا واشترط ان كان جمعا **قوله** وهو اي تغير مفردة
او ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله
الاول والثاني الذي الاول صاحب التفسير بالزيادة التي ان هذا
التقسيم الى السبعة بحسب الوجود لا بحسب النسبة العقلية
والا فلي ثمانية لانها اما بزيادة فقط او بنقص فقط او
بهما معا او بعدمهما وكل منها اما مع تغير شكل او لا لكنه
اسقط منها ثمان لعدم وجودها في كلامهم وهما وجود الزيادة
والنقص او عدمهما مع عدم التغير فيهما **قوله** خصوص وصنوان
الصنوع **قوله** الشجرة والصنوان فقد تغير بين زيادة الالف والنون
عليه ويستعمل مثني وجمعا ويفرق بتنوين النون في الجمع والاعراب
بالحركات الظاهرة عليها او بعدم التنوين في النون مع كسرها
والاعراب بالحروف في المثني **قوله** نحو خجمة مفردة وخجمة جمع **قوله**
خواسد بفتحين اسم للحيوان المفترس والجمع اسد ويخفف باسكان
السين المهملة **قوله** نحو غلام بضم المعجمة مفردة وغلما بفتح المعجمة جمع
اما الزيادة في غلمان فبالالف والنون واما النقص فنقص الالف التي
كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد واما تغير الشكل فظاهرا
فعرفت ان الالف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلها **قوله** وهو
ما جمع الخ او فعنا ما على المفرد مع قوله جمع الخ لكنه لا يصح قوله الا في
فيه انه ينصب بالكسرة وان او فعنا ما على الجمع فاني قوله جمع الخ

لان الجمع

لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختصار الثاني وان المراد ما
تحقق جمعته وحصلت بالضمه ثانيا وان كان المراد حل في الجمعية
فباللسمية وح فلا حاجة لقوله ان يدين لان ما خرج به يخرج
يجعل بالاسمية اذ لا يكون الالف والثاء سببا في الجمعية الا اذا كانتا
مزيدتين وان جعلت بالاسمية احتيجا الي مزيدتين لخرج
قضاة وابيات فلا وغرات وابيان واموات فان كلا منهما يصدق
عليه انه جمع مع الالف والثاء لكن الف قضاة منقطة عن اصل لاء
زايدة وثاء ابيات اصل ونصب هذين بالفتحة فيخرجها من مجموع
التكثير **قوله** وتفيد الجمع بالسلامة الذو كذا بالجمع لانه قد يكون
اسم كاولان او مفردا كغرفة لكن هذا الجواب من التذرع لا يحتاج
اليه بعد تفسيره بما جمع اليه من زيادة مزيدتين في قوله تعالى
لما اوردته وليس خارا جاعدا فيحتاج لجمع العرب بالسر للغالب
نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقيد بالجمع بعد ذلك التفسير ايضا
قوله اسقطيل يقطع الخ وهو موصوف بالذات **قوله** حيليات
وتغيره بقلب الف الموحدة وهو حيا في الجمع **قوله** بوجوب بناء
اي على السكون كمن السجدة بفتح السين او على الفتح كمن النون التوكيد
ثقبلة كانت نحو السجدة او حبيبة نحو السجدة والالف في كلامهم
استقصائية لا حتمية بوجوب بناء المضاف فيهما واخرى قول
بوجوب بناء يانه لاجابة اليه لانه الكلام في العربيات وكان المنا
حل الشئ في كلامهم ان ما ينظر اليه من العربيات فاجوب بانه
ذكر لتبنيته المبتدئ في كلامه لا يحفظ على ان لم ان نون
النسوة لا تكون الا بفتح السين بانون التوكيد في مباحث لفظها
وتقديرها وهي الموجهة لاسكانها وتكون مباح لفظا منفصلة

تقديرًا أو منفصلة لفظًا وتقدر بأخولنيلون ولا تتبعان فأما
تدق والفعل معهما عرب **قوله** وأما الواو أي المضموم ما قبلها
لفظًا كالزبدون أو تقديرًا كصطفون وقوله فتكون علامة للرفع
أي على الرفع فاللام بمعنى عليها أي أمان عليه سبيل النياية
قوله الأول في جمع المذكر السالم تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا
يخفى أن جمع في الأصل مصدر ومعناه ضم اسم إلى مثليه فأكثرت
في آخر صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول
المذكر المجمع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان وأول ما كان
حالة الرفع كالزبدون وعشرون أو ياء توفيق في حالة الجر كالزبدون
والعشرين وهو قسمان عالم وصفة فخرج ما ليس بعالم ولا صفة كرجل
فلا يقال فيه رجلون إلا إذا صغر لانه حينئذ يفتحق بالصفات فالأول
خو الزبدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة
في العالم والصفة أن يكون كل المذكور عاقل خال من التا الموضوع للثاني
التي ليست عوضا عن غيرها ويخص العالم بأن لا يكون مركبا تركيبا
اسناديا ولا من جيا ولا معرا بخرفين ويخص الصفة بأن لا تكون من
باب أفعل فاعلا ولا فاعلان فعلا ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
لكن العالم إذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف
آخر إذا ريد التعريف وذلك لأن العالم إنما يكون معرفة على تقدير
أفرادة لموضوعه فهو لم يوضع عالما إلا مفردا فهو راعي الواحد وإذا
جمع زال معاني معني العامية منه لأنه يصير ذا أعالي متعدد والقدر
والوحدة متنافيان فلم يجمع جمعا باقيا على عامية لتنافي مدلول الجمع
والعامية وكذا يقال في العالم إذا تفرق فرد العامية شرط للأقدام على
الجمع والتشنية وعدمها شرط للتبعية ما خرج بالمذكر من العالم خو تيب

ومن الصفة

ومن الصفة نحو حايض وبالعاقل من العلم نحو لا حق اسم فرس ومن
الصفة نحو سابو صفة لفرس بخلافه صفة عاقل وهذه والسابيون
السابقون وبالحظ من الياوان استعملت في غير الثالث كالمبا لغز من
العالم نحو حمزة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها
فيد في القيد وشأنه الإدخال فإن كانت عوضا نحو عدة وشبه علمين
أز فيه عدون وثبوت وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الأعلام كبر
هاو من جيا كسبيو وما أعرب بخرفين كزبدان وزبدون علما فلا يجمع
هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فاعلا بفتح الفاء والمد
كأمر وأسود وشد **قوله** **الشاعر** **حالا** **يل** **أسودين** **وأحمد**
فأوجدت سنا بتي تيم **حالا** **يل** **أسودين** **وأحمد**
بخلق ما كان مؤنثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل
فيقال الأفضلون لأن مؤنثه فعلي وخرج ما كان من باب فاعلان
فعلا كندمان من الندم فإن مؤنثه ندما أما ندمان من المنادمة
فيجمع على هذا الجمع لأن مؤنثه ندمان وخرج ما استوي فيه المذكر
والمؤنث كصور وخنخ فالجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فاعيل
أن كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل أما لو كان
بمعني الفاعل فلا يستوي فيه مذكر ومؤنث بل يفرق بينهما بالنساء
كعليهم المذكر وعليمة للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا
اسم المفعول أي المذكر الزبدون فاعترض على المتن بأن قيد
قصود الأندلس لم يذكر المحقق بجمع المذكر السالم في هذا الاعراب
وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف **قوله**
لسلامة بناء واحدة أي لوجود صيغة المفرد فيه سلامة من التعبير
قوله مع قطع النظر لا دفع لما يقال أن هذا الجمع ليس سالما

لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو في
 بها نيابة عن الحركة ودلالة على جمع الذكور والنون في بها خبرا لما فاته
 من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يثبت بها المحض الجمعية والذي
 يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يوقي به المحض الجمعية كصنوف
 جمع صنو **قوله** وهو ككسر الكاف فانه قريب الزوج الذكر على المشهور
 فلا يضاف الا الى المراتبة اي على المشهور واما الكاف في البقية فان اضيفت
 الي مذكر فتحت والاكسرف **قوله** واستغني عن استطراد العراب
 الضريح باشرط الو **قوله** مفردة فلو ثبتت او جمعت اعراب
 المثني او المجموع فان جمعت جمع تصحج اعراب بالحروف او جمع تكثير
 اعراب بالحركات الظاهرة كذا في الهاشمية والذي في الحفني على الاشعري
 عن اسمائها ان جمعت بالالف والتايف بان اريد بها من لا يعقل اعراب
 اعراب الجمع بالالف والتايف والها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا
 الاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوي **قوله** مكبرة فلو
 صفت اعراب بالحركات الظاهرة **قوله** مضافة فلو افردت اعراب
 بالحركات الظاهرة كجاءت ورايت ابا ومررت باب **قوله** غير بالمتكلم
 فلو اضيفت اليها اعراب بالحركات المقدرة والذي ذكره انه اربع شروط
 ويزاد عليها ان تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة اعراب بالحركات
 الظاهرة كجاءت ابوك وان يكون الفم خاليا من الهم والاعراب بالحركات
 الظاهرة وان يكون الفم خاليا من الهم والاعراب بالحركات
 فهي مبني على المشهور وان تضاف ذوالي اسم جنس ظاهر غير
 صفة وشذ اضافتها الى غير نحو انا الله ذوا كفة سواك فاسم
 الجنس معرفة نحو والله ذوا الفضل العظيم او تكسر نحو ذوا مال
 وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العايد لاسم الجنس نحو انا

بحر

يعرف الفضل ذوة فانه لا يعامل معاملة والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا
 وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات كقائم وضارب
 فانها اسما اجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس
 لا يكون صفة غير شديدا والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر للدلالة
 على معنى وذات واعمال تصنف اليها لان العزم من وضعها
 كما علمت التوصل الى الوصف باسم الاجناس واذا كان المضامين
 اليه وصفا لم يجز اليها ان اعلمت ذلك علمت ان الشروط تمام
 ولم يصرح بها المثل لانه ذكرها كذلك كما قال انه لكن يوههم اشتراط
 اضافتها للكاف وضافة ذوالي لفظ مال ويوههم اشتراط الضم
 بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة
 كما في قوله خالط من سامي خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها
قوله واسقط الهم المراد بالاستقاط عدم الذكري ولم
 يأتي به **قوله** الهم وهو الصريح اسم يكتفي به عن اسم الاجناس
 مطلقا سو كان يستقيم المقترح بذكرها او لا **قوله** في التثنية
 الاسماء خاصة اعترض بان الالف علامة في المثني لافي التثنية التي
 هي فعل الفاعل واجيب بان كلامه من اطلاق المصدر **قوله**
 واردة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق والاضافة اليها الاسماء من
 اضافة البعض لكل فهي على معنى من اي في المثني من الاسماء
 او من اضافة الصفة للموصوف اي في الاسماء المثناة وقوله
 الاسماء لا محترزة لانه غير لا يثني كما ان قوله خاصة كذلك
 سوارجع الى تثنية او الى الاسماء وهو بمعنى خصوصاً فهو من
 المصادر التي جاءت على فاعله كالعاقبة والعاقبة منصوب على
 انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخض تثنية الاسماء يكون

الالف علامة لرفعها خصوصاً بنا وعلامة المشهور من جواز حذف
 عامل المؤكد بكسر الكاف خلافاً لآل ابن مالك والمراد بالمتني كما اسـم
 بان عن اثنين اتفاقاً في الوزن والحروف بزيادة أغت عن العاطف
 والمعطوف فخرج بالعيد الاول نحو العرين في عمرو وعمرو والثاني
 نحو العرين في ابي بكر وعمرو والثالث كلا وكلتا واثنان واثنان
 اذ لم يجمع كل وكلت ولا انت ولا اثنان وهذه المخرجات ملحقات
 بالمتني في اعرابه لانه اعم منه اذ اعلم انه يشترط في كل ما يشـه
 عن الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم في قول
 • شرط المتني ان يكون معرباً • ومفرداً منكراً ماركباً •
 • موافقاً في اللفظ والمعنى له • مماثل لم يفت عنه غيره •
 كذا في الحاشية فلا يشي ما كان منسياً واما نحو ان وتان والذات
 والتان فصيغ موضوعه للمتني وليست مشاة حقيقة على الاصح عند
 جمهور البصريين ولا يشي المتني ولا المجموع على حذف ولا الجمع الذي
 لا نظيره في الاحاد ولا يشي العلم باقياً على علميته بل ينكر لم يشي
 وقد مررت الاشارة الى ذلك في جمع المذكر ولا يشي ماركب
 تركيب اسناد اتفاقاً ولا منج على الاصح واما المركب الاضافي من
 الاعلام فيستغني تشبيه المضاف عن تشبيه المضاف اليه ولا يشي ما
 لم يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فن باب التغليب ولا ما لم يتفق
 في اللفظ المعنى فلا يشي المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما
 قولهم القلم اخذ اللسانين فتاذ ولا يشي ما لا ثاني له في
 الوجود فلا يشي الله الشمس والقمر واما قولهم القرآن للشمس والقمر
 فن باب المجاز ولا ما استغني تشبيه غيره عن تشبيه فلا يشي
 سوا لاهم استغنوا تشبيه سبي عن تشبيه فلا يشي سوي

فقالوا

فقالوا سبان ولم يقولوا سوان ولا ما استغني بالحق بالمتني عن تشبيه
 فلا يشي اجمع وحده استغنا بكلاً وكلتا اذ افادة في القوم **قوله**
 تضر بان بالقافية وهو انما تضر بان يا هندان والتا يصلح للمخاطبين المذكورين
 انما تضر بان يا زيدان والمونتين نحو انما تضر بان يا هندان والثانية
 للخطاب ولا يكون الالف فيه الا اسماً او يصلح للغائبين المونتين
 سوا كافت الالف اسماً نحو الهندان تقومان او حرفاً على لغة
 كلوفي البراءت نحو تقومان الهندان والثانية للتانيث لا للخطاب
 فعليه اربع صور **قوله** ويضر بان بالخطا فية للغائبين المذكورين اسماً
 كافت الالف نحو الزيدان يضر بان او حرفاً نحو يضر بان الزيدان على
 تلك اللغة فعليه صورتان **قوله** تضر بان بالقافية خاص لجمع المذكور
 الحاضرين نحو انتم تضر بان ولا يكون الواو فيه الا اسماً فعليه صورة واحدة
قوله ويضر بان بالقافية لجمع المذكور الغائبين سوا كافت الواو
 فيه اسماً نحو الزيدون يضر بان او حرفاً نحو يضر بان الزيدون على
 تلك اللغة فعليه صورتان **قوله** المخاطبة هذا القيد لبيان الواقع
 اذ ليس لنا فعل يرفع بشيات النون يتصل به صغير موشه غير مخاطبة
 حتي يحتر من **قوله** نحو تضر بان ولا يكون الا مبدؤاً بالتا الفوقية
 ولا يكون الباقية الا اسماً فعليه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تعد
 عشرة وان نظر الى انه قد يغلب مذكر على مؤنث او مخاطب على غائب
 وبالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقي التانيث ومجازي به وعين
 ذلك براد في الصور **قوله** يثبوت النون اي بالنون الثابتة
 فهو من اضافة الصفة للموصوف **قوله** والنصب اي من حيث هو
 الخ ما تقدم **قوله** اخذت الفتحة اي من اركانها في مطلق التريك
 اي التريك فلا يرد ان وصغرها التريك وان التريك فعل المشكك

قوله بعد المشابهة فيها أي لضعف المشابهة في الحذف فالضهير
في قوله فيها راجع للحذف وأنه لا كسب مرجعه وهو الحذف
الثاني من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو يقال
انت باعتبار العلاقة **قوله** مواضع جمعه باعتبار الافراد الشخصية
والا لالف والكسرة والحذف النون ليس لكل منها الا موضع واحد
واليها مواضعان للاثلاثه واما الجواب بان المراد بالجمع ما فوق
الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء لا يجري في الالف
والكسرة وحذف النون لما عرف من انه ليس لكل منها الا موضع
واحد **قوله** الاول في الاسم تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم
المفرد بين كونه مضافا وغير مضاف ظاهر الا عراب او مقدرة
للتعذر او المناسبة منصرفا او غير منصرف اشار الى بعض ذلك
بالامثلة ومثله راي غلامي وقوله تعالى ووهبنا له اسحاق
وعيقوب ولا يخفى اعرابه **قوله** في جمع التكسير أي الجمع المكسر
ويعني فيه يمثل ما قبله كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة **قوله**
في الفعل المضارع سواء كان صحيح الاخر او معطلا **قوله** اذا
دخل عليه ناصب لاجته اليه لان الشيء لا ينصب الا بنصب لكن
ذكره توضيحا ولم يذكره في نظاير هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا
طلبيا للاختصار وكان الاول ذكر مثل هذا في اول الكلام في قوله
فاما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بان يقول هناك
اذ دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظاير **قوله**
مما تقدم في علامات الرفع وهو ما يوجب بناءة او ينفض
اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة والفاء الاثنين
وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا

به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لمن ان يكتم **قوله**
المتقدمه اشار به الى ان ال في الاسماء للعهد الذكري **قوله** وما
اشبه ذلك قد يقال لا فائدة له مع قوله او لا خور ايت اباك
واجيب بان خوفا فاد عدم الحصر في الذهن وهذا افاد عدم الحصر
في الخارج او بالعكس وقول الخارج من خور ايت الزبيان لما من
ما اشبهه ولا موضع للفظ خوفا فاد لانه لم يبق غير هذه الثلاثة
حتى يدخل تحتها واجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من
هذه الثلاثة فيكون المعنى خور ايت حمالك من بقية اخوانه وكذا
خور ايت فاك من بقية اخوانه ولو اسقطها وقال من راي
الذكان احسن **قوله** فالسموات مفعول به أي الجمهور وقوله
وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب
وصوبه في المعنى وصححه بان قال المفعول به مكان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا
فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
هو مكان العامل فيه هو فعل الجادة وان كان ذاتا لان الله
تعالى موجود لا افعال والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا
الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا
حكمه تاخير الاعراب عن حكمية القول الثاني وهذا ان القولان
ليسا مختصين بجمع الموءات المنصوب بالكسرة بل جاريا في نحو خلق
الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهره ثم اعلم انه انما نصب
ما جمع بالفاء وباء من يدين بالكسرة محلا للنصب على الجرجاني
ذلك في اصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلحقوا الفرع بالاصل
ولم يربوه بالحروف كما صله لانه ليس في اخره حروف تصلح للاعراب

بمخلاف اصله واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة اشياء منظومة في
قول الشاطبي في شرح الالفية
وقد في ذي التاء ونحو ذكري وجرهم مصفرو صحراء
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذام سلم للناقل
قوله في التثنية اي المتني والطلق الجمع الخ اعتذار عن اطلاق
الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه عالي حد المتني
اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون تحذف
للاضافة **قوله** لانه الواي الاجل ان المتني شركب جمع المذكر السالم
في الاعراب بالحروف **قوله** بنباب النون اي النون الثابتة **قوله** وتقدم
انها كل فعل مضارع الوفيه تسمح لان الذي تقدم قوله واما النون
فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع ان اتصل به ضمير تشبيه الخ ولم يتقد
انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك **قوله** وللخفض اللام
بمعني علي **قوله** لانها اخت الكسرة في التركب اي مشاركتها في التحرك
اي مشاركتها في التحرك فاطلق التحرك علي التحرك من اطلاق السبب
علي المسبب **قوله** مواضع تخصها الجمع باعتبار الافراد الشخصية
والا فالفتحة ليس لها الاموضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف
قوله المنصرف اي حقيقة كزيد او حكما وهو غير المنصرف اذ الضيف
او اقتران بال بناء علي انه باق علي منعه من الصرف سواظهر اعراب
ذلك الاسم كزيد او قدر للشغل او التقدير والمناسبة مكرت بالقاضي
والغني وغلاهي **قوله** وهو الاسم المتكمن الا يمكن يحتمل انه تعريف
للمنصرف من حيث هو سوا كان مفردا او جمع تكسيرا ويحتمل انه تعريف
للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم في التعريف
علي المفرد وقد اجاز المتقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة
وللام

والاسم المتكمن هو العاري عن شبه الحرف فام يبين والا يمكن الزايد في التمكن
وهو العاري عن شبه الفعل فام يمنع من الصرف واعلم ان اقسام
الاسم ثلاثة متمكن امكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن
غير امكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبني
كالضمائر واسماء الاستفهام **قوله** لدخول تنوين الحرف عليه
الاولي ان يقول للحرف تنوين الحرف له لان الدخول يكون في الاول
والثاني في الاخر وضافة تنوين الي الحرف من اضافة المسمى الي الاسم
اي التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من ان الحرف هو التنوين اي تنوين
التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو مذهب
المحققين الذي اشار اليه ابن مالك بقوله
الحرف تنوين اي مبينا . معني به يكون الاسم امكنا
وقيل هو الجمع التنوين وقيل يطلق علي تنوين العوض والمقابلة
صرف **قوله** وجمع التكسير المنصرف اي حقيقة كما مثلك او حكما فدخل
غير المنصرف مضافا فخر اعتكفت في المستحد مسا جده او مقروبا
بال نحو وانتم عاكفون في المساجد بنا علي ما تقدم في المفرد هذا
ولم يقل المص في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه اخصر
لزيادة الايضاح للمبتدي لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموع **قوله**
وسيا في ان غير المنصرف اي من النوعين المفرد وجمع التكسير **قوله** ولا
يكون الا منصرفا ولذا لم يقيد المتن بالمنصرف كما فصل فيما قبله **قوله** اذا
لم يكن علما هذا قيد في قوله ولا يكون الا منصرفا ولقائل ان يقول
لا ضرورة الي هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا او كلاما في الجمع
نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله **قوله** فان كان علما الي
نحو عرفات علما لموضع الوقوف وان رعاع قرية من قرى الشام

ويختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به عالي ثلاث
 فرق فبعضهم يعربه عالي ما كان عليه قبل التسمية وهذا هو المأخوذ
 تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وهذه
 هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه عالي ما كان عليه قبل التسمية
 مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعامة والثاني وبعضهم
 يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجزم بالفتحة مراعاة
 للتسمية فقط فالاولى اعراب الجمعية فقط والاخرى اعراب التسمية
 فقط والمتوسط توسط بين الامرين فاعراب الجمعية فضبه بالكسر
 وعراب اجتماع العامة والثاني وترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين
 حرف الا انه مشبه له في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم
 انه لو سمي به مذكور كان سمي رجل بمسامات انهم يصرفونه وقد
 روي تلك اللغات الثلاث قوله تنويرها من اذرعها واهلها
 سرب اذني دارها نظر عالي **قوله** المعتلة اي التي اخرها حال الاضافة
 حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه قوة فان اخر حال
 الافرادها واصلة قوة بفتح القاع عند بيويه والتحليل وبضمها عند
 الفراء وعالي كلا القولين هو باسكان الواو **قوله** المضافة اي الى غير
 ياء المتكلم **قوله** في التثنية مطلقا اي سواء كان مذكرا او مؤنث
قوله السالم المذكر اي قال في الجمع للعهد الذكري والقنية على ذلك
 ذكره مع التثنية كما هو **قوله** في الاسم الذي لا ينصرف سواء كان مفردا
 او جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدرا وضابطه انه المشابه للفعل
 في استعماله عالي عشرين فرعين اثنين معتبرين مختلفين مرجع احدهما
 الى اللفظ والاخرى الى المعنى او علة فرعية تقوم مقام علة
 وذلك ان الفعل فيه علة اثنان فرعين احدهما ترجع الى اللفظ وهي

اشتقاق

اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والاشتقاق فرع المشتق منه
 واما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على
 الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع
 المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشية علي الاشموني وتعقبه نقالا
 عن العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل
 من حيث المعنى اذ والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى
 الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه والفعل فرع عن الاسم
 باعتبار اللفظ والمعنى فان اشابهة الاسم في استعماله عالي مطلقا على
 علة من الزوال المراد في استعماله عالي عين العلة في الفعل
 منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما الكسر والتنوين وبوصف العلة
 بالمعتبرين اندفع لرباد نحو هذا اذ صرف مع ان فيه الفرعين اي
 لانها ليستا بمعتبرين لانها بعض الشروط كما سيأتي فلو كانت
 العلة اثنان من جهة اللفظ فقط لخواجها لضعف اجمال جمع حمل
 ففيه فرعين فان المجموع فردا المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما
 وجه من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعنى فقط لخواجها
 وطامت ففي كل منهما فرعين الثاني وهو فرع التذكير والوصف
 وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى فلم يمنع منه الكسر
 ولا التنوين لانه لم يصرف بذلك كما مل الشبه بالفعل ثم اعلم
 ان **حاصل** العلة الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة
 منسوبة للمجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع تانيث بالالف
 معنوي كحاشيتي المقصورة او الممدودة وتانيث بالتاء الظاهرة
 وتانيث معنوي كحاشيتي والثالثة المعروفة والمراد هنا خصوص
 العامة لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلة المضمر والمبهم

هناك من مابينين واللام في المعربات والمجمل ذي الاضافة او اللام
غير المنصرف في حكمه المنصرف والرابعة العجوة والخامسة وزن الفعل
والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب
والثاسعة الوصف وان من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل
بالمنع بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع والالف الثانية المقصورة
او الممدودة اما وجه قيام الاول مقام علتين لان كونه جمعا بمنزلة
علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية
وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ
فمن صنع الاحاد العربية واما وجه قيام الثاني مقامها فلان زيادة
دالة على الثاني لازمة لبنائها هي فيه فلا يقال في جراء حم ولا في حبلي
حبلا فالثاني بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والذوم بمنزلة علة
اخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحاشية علمي
الاشعوري ان الثاني بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولازم علامته
ترجع الى المعنى وان منها ما لا يستغنى بالمنع بل لابد من علة ثانية
معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو الثاني بالثامن والثاني
المعنوي وهذه على فحين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة ان الوصف والعلمية لا يجتمعان لتنافي
مدلوليهما فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصف حال من
احوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كشني وثلاث
وزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكان ويمنع
مع العلمية هذه الثلاثة كهر ويزيد وعثمان وثلاثة اخر
وهي العجمة كابر اهيم والثاني كطالحة وزينب والتركيب
كعدي كرب اذا علمت ذلك علمت ان تسمية كل واحدة

من هذه

من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة
جزء علة فالعلة الثامنة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة
تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد اشار اليه لعظم ما تقدم
بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع **القول** وهو ما
كان الزاي الاسم الذي لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين
ما كان الخاي هو الذي وجد على وزن صيغة اي هيئة منتهى الجموع اي
اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير من اخري بعد حصوله
على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على اكلب ثم يجمع اكلب على كالب
وكذلك نعم يجمع على انعام ثم يجمع انعام على اناعيم وكالب واناعيم
لا يجمعان بعد ذلك فرما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا
لا يجمع جمع تكسير لا ينافي امكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحيات
جمع صواحب فصواحب لا يجمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هي
عليها وان جمعت جمع سلامة على صواحيات وانما لم يكن الجمع جمع
سلامة ضارفا في دعوى ان صيغة صواحب جمع سلامة فام قيل ضارب
انصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية
على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر
بعد الالف تكسير حروفان كساجد او نالائه او سطرها ساكن
كصايح ولا فرق بين ان يكون اوله ميما كما مثل او غيرها كصوامع
وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى
نحو جوارا ولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الاولى
ونحو غياقي جمع نخي من الثانية وقولنا كل جمع مكسر خرج نحو نداني
وتواني فانها مفردات مصدران لتداني وتواني وقولنا او سطرها
ساكن خرج طواعية وكرهية وهما خارجان بالجمع ايضا لانها مفردان

وخرج مالا يملكه ونحوه وبعضهم اخرجها باشتراط ان لا يكون في
آخر هذا الجمع تاء التانيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي
منها ان لا تلحقه تاء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة الي
ظفار يورث قطام مدنية باليمن تجلب منها الطيب المسمى
بالاظفار وهو مصروف لان اليافيه للنسب تحقيقا وخرج نحو
حواري بالحا الممهلة والرابعد الالف وهو الناصرو جوالي وهو المختل
فكل منهما مصروف لان اليافيه ملحقه بياء النسب لانه سمع من العرب
مصروفا فقدر فيه الانساب وان لم يكن منسوبا حقيقة **قوله** او
كان مخنوما بالالف التانيث الممدودة الالف التانيث الممدودة عند
بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف بعدها
فتقلب هي همزة وعالي هذا اطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود
ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في عالم كبريا او فكرة
كصغرة او صفة كجزء او جمع كاصد فاجمع صدق وصلح اجمع صالح
واغراض غدير والالف التانيث المقصورة هي الف لنيبة مفردة سواء
كانت في عالم كرضوي اسم جبل بالمدينة او فكرة كذكرى او صفة كجباري
او جمع كرضي وجرجي **قوله** او كاذية العلمية والتركيب هذا شروع فيما
فيه علنان والعلمية كون الاسم عالما بالذكر او مؤنث والتركيب جعل اسمين
بمثلة اسم واحد وشرط ثانيه منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه
مترجما ليس عدديا ولا مخنوما بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجري
عالي جزئية الثاني بعد التركيب ما يجري عليه قبله من الصرف
وعدمه كغلام زريد واي هريرة واما جزئية الاول فيعرب بالحركات
الثلاثة لفظا او تقدير او خرج المركب الاسنادي نحو شاب قرباها
وتابط شرافا مبنى محكي عالي حالة قبل العلمية فلم يكن له خط في

منه

منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل ولما قيل
ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها عالما مبنية وان كانت
اخرها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا بتقدير الاشتغال الحرف
الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات بتقدير الامن المبنيات
واذا كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف او بعدمه لان عدم
ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحبلى
وموسى ويمكن ان يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا
حتى يحكم عليها بالانصراف او بعدمه وخرج ايضا المركب التقييد
مطلقا للتوصيف وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد
عالمين وخرج ايضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على فتح
الجزئين الا ان في عشرة واثنى عشر فان الجزأ الاول منها يعرب
اعراب المثنى والجزء الثاني مبني على الفتح وخرج المزدحم
المختوم بويه فانه مبني على الصالح وقد اشار الى هذه
الشروط الشارع بالمثال في قوله نحو معدني كرب وحضرموت
وبعلبك فيرفع الجزأ الثاني بالضم وينصب ويجز بالفتحة بالا
تنوين والجزأ الاول باق على حاله من السكون كمثال الشارع
او الفتح كما مثلنا وهذا هو الاصح ويجوز فيه الصرف والبيت
قوله او العلمية والتانيث سواء كان التانيث لفظيا او معنويا
اما المعنوي فهو ان يكون اللفظ المجرد عن التاء والالف موضوعا
في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقة او نيب
عالم امرأة او مذكر حقيقة كما مثلنا عالم رجل او يكون في الاصل
لمذكر جعل عالما مؤنث كزيد عالم امرأة وهذا التانيث انما يكون
بتاء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية

واحد من امور اربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة احرف كزنب وسعا
 لان الحرف الرابع ينزل منزلة ثاء التانيث واما تحريك الوسط من حرف
 نحو سقا اسم الجوز لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء
 واما كونه المحييا الجوز يضم الجيم وحذف اسمي بلدين واما كونه منقولاً
 من مذكر نحو زيد اذا سمي به اسماً لانه حصل بنقله الى التانيث
 ثقل عاد ل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور
 فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو قند هند وعد جاز
 فيه الوجهان والمنع اوجود عند سيبويه واما التانيث اللفظي
 فهو ان يكون اللفظ متعلقاً بأخر علامة التانيث سواء كانت
 موضوعاً للمذكر كطلحة وحمزة او مؤنث كفاطمة وان كان الثاني
 معنوياً ايضاً ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت
 ان اقسام التانيث لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط
 كطلحة وحمزة علمي رجلين ومعنوي فقط كزنب وسعا علمي
 امرأتين وهذا اظهر وعلمي رجلين نظراً للاصل وقد اشار الي
 ما تقدم ابن مالك بقوله
 كذا مؤنث بها مطلقاً وشرط منع العار كونه ارتقي
 فوق الثلاث او نحو او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
 وجهان في العادم تذكر اسوة وعجمة كهند والمنع احق
 قوله او كان فيه العلمية والعجمة كونه اللفظ مالم تضعه العرب
 وشرط منعها مع العلمية ان يكون ما هي فيه علماً في لغة العجم قبل
 استعماله في اللغة العربية علماً وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافق
 ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور الخوئين
 على انه لا يشترط واما الشرط ان يكون علماً في اول استعمال العرب

جزم

به جزم الرضوي وقال الأتري ان قالون اسم جنس في العجم بمعنى
 الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم ينصرف فصار غير منصرف
 وشرطها ايضاً عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضوي
 والمتأخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين
 اما تحريك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاسموني
 ويتصل في الثاني ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها مطلقاً
 هو الصحيح ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجان
 الثالث اما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم
 ابن الحاجب واعلم ان اسماء الانبياء وكذا الملائكة اجمية الاربعة من كل
 منظومة في قوله
 هود شعيب صالح محمد اوضاعها في العجم ليست توجد
 رضوان مالك تكبر منك امثالها في حكم ما قد ذكرنا
 لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف
 بقية الاربعة فانها صرفة وكذا اجمع اسماء الانبياء لا تنصرف
 الاسبعة منظومة في قوله
 تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً وهو اولوطاً ثم سيداً محمد
 قوله او العلمية ووزن الفعل اي وزن مختص في لغة العرب بالفعل
 اصالة بمعنى ان الواضع وضعه اصالته للفعل ولم يوجد في الاسماء
 العربية من غير شذوذ الا منقولاً عن الفعل كشم تشديد الميم عالم
 وما بقى اسم ثبت يصح به معروف فنجي فلا ينصرف يضرب في اختصاص
 هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب علي
 ووزن المجهول عالم رجل من غير اعتبار ضمير والابان اعتبر مع الضمير
 كان من العالم المحكي واما دجل يضم الدال وكسر الهز فساد وقد تقدم

هو الاصله واما الالف والنون فيه فشرطهما ان لا يكون مؤنث
ماهما فيه علي فعلاية عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجود
فعلا في مؤنثه ويظهر ان الخلاف فيما لا مؤنث له اصلا فعلي
الاول يمنع من الصرف لانتقاء فعلاية الذي هو شرط في منع الصرف
وعلي الثاني يصرف لعدم وجود فعلا الذي هو الشرط ومن ثم اختلفوا
اذ الجرم من ال والراجح المنع بناء علي الاول **قوله** هذه كلها اي الاسماء
المذكورة ونحوها **قوله** او تل ال سواء كانت معرفة كقولهم وانتم ما
في المساجد او موصولة كقوله
ما انت باليقظان ناطرم اذا خست بمن هتاه ذكر العواقب
بناء علي ان ال توصل بالصفة المشبهة او زائدة كقوله
سرايت الوليد ابن يزيد مباركا
ومثلها ام في لغة طي كقوله
. ان شئت من بخد برقا تالقا تببت بليل ام اسرمد اعتاد اولقا
ثم اعلم ان فيما لا يصرف اذا اضيف او تبع ال ثلاثة اقوال
احدها ان يكون باقيا علي منعه من الصرف مطلقا نية ان
يكون منصرا مطلقا نية التخصيص التفصيل وهو انه ان زالت
منه علة فنصرف نحو يا حركه ويعثماننا فان العالمية زالت لان الاعلاء
لا يضاف حتي تذكر وان بقيت العنان فلا نحو يا حركه **قوله**
وللجزم وهو لغة التقع القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة او
الحرف من الفعل المستقبل **قوله** عالمتان السكون هو لغة ضد
الحركة واصطلاحا ما ذكره السارح ايضا **قوله** سقوط حرف العلة
اي من الفعل المستقبل وقوله او النون اي من الامة المحنة
وقوله للجزم اي لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا

حذف الحركة كما ذكره الشرح كان المناسب ان يقول المتن وللجزم علة
الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون الحذف
حرف العلة وحذف النون قلت انه اراد التصريح بالمقصود
فان قلت العلامةتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف
الحركة او الحرف وللجزم هو ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه
وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط اما علي ان
الاعراب معنوي فظاهر ان الجزم غير السكون والحذف لان
الجزم تحوير مخصوص علامة السكون وما ناب عنه واما علي
ان الاعراب لفظي فالنفاذ بالاجمال والتفصيل في الخط
اي منه وقوله تبعا حال من الواو اي حالة كونه تاتيا بعد
لانتقاء الساكنين علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لانتقاء
الساكنين وعليها كتب الشيخ البنتيني حيث قال ليس يحذفها
في الخط لدفع التقاء اي اجتماع الساكنين وان كان حذفها في اللفظ
لدفع ذلك من نحو ليلون وبواوين ونون خفيفة
بوزن ترجون حذف ضمة الواو الاولى للتقاء الساكنين
فحذف الواو الاولى التي هي لام الفعل لانتقاء الساكنين وانما لم
يحذف واو الضمير لانها ناب الفاعل هي علة وكلمة بخلاف لاه
الفعل فالها جزء كلمة وحذف الجزء اخف من حذف الكلمة فصار
لنيلون فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين علي
الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذف نون الرفع لتوالي النونات
ولما حذف نون الرفع التقاسمتا ان الواو والنون المدغمة
ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها
وهو الضم لكونه حقها فقيلا لتساوي ولم تحذف النون

لفوات الغرض الذي جئ بها لاجله وهو التوكيد واعراب هذا الفعل
ان تقول اللام هو طيبة للقبه وتلبون فعل مضارع جماعة المذكور
المخاطبين مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة
لنوالي الامثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد
فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو الناجات في الماضي
وتجوز في المضارع قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة واحدة
زايدة جاز ذلك بخلاف نحو تلبون فان الاولى للرفع وثلاثان
للتوكيد فالثالثة زائدة على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالرواية
قوله مواضع جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يرد ان
السكون ليس له الا موضع واحد والمحذف له موضعان كما تقدم
نظير ما وانه اراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للمحذف وغلبه
على السكون **قوله** ولم يتصل بالجرم شيء اي مما يوجب بناءه او
ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد او ضمير الفاعلين خلافا
للشيخ الشوافي حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل
على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيًا على السكون
محله جزم **قوله** ما لم يكن في آخر الف الم لو اسقط في مكان
اظهر لان اثباتها يوهم ان اخر الفعل المعتل غير حرف العلة
وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الاخر يلزم على اثباتها ان
يكون الشيء ظرفًا لنفسه ويجري ذلك في امثال هذه العبار **قوله**
حرف علة اي اصلي فان كان غير اصلي بان كان بدلًا من هذه
كقوله من القراءة ويقرى من اقر الضيوف ويوضو ثم دخل
الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه
كما قاله السارح في شرح الارزهرية **قوله** وعلامة جنسها

حذف حرف العلة وذلك لان الجازم لما دخل وجد الآخر منها سكتا
فلم يمكنه حذف الجرم فيه بالسكون وكان ذلك الاصل ضعيف شبيهًا
بالحذو تساط عليه فحذفه نونه لو اتصل باخر الفعل
نون النسوة او التوكيد وجب بقا حرف العلة نحو لم يرضعن
ولم يرمين ولم يدعون **قوله** وهي كل فعل له الاولى اسقاط
كل لاهل الافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معني الضابط
اتي بها البيان الاطراد اي التخصيص على كل فرد **فصل**
هو لغة الحازبين الشينين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة
الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر
يُحَقَّل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول والمعنى على
الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة
ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنهما وعلى الثاني مفصلة عنهما وهذا
بالنظر للاصل كما قاله الشبرا ملسي والافهم من قبيل علم الجنس
فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مراعي فيما معناها الاصل في الحاجة
لجوده بمعنى فاعل او مفعول في ذكر الجار والمجرور متعلق
بمحذوف صفة لفصل حاصل بمعنى محصول اي محصل
الكلام الطويل المتقدم من اول باب علامات الاعراب الي
هنا من فيه للبيان اي الذي هو اول علامات الاعراب عند اليهنا
ولا يصح ان يكون من هنا لابتد الغاية كقولهم سررت من البصرة اذ
السير ثابت في المبتدأ دون الركز هنا الي ان الي متعلقة بمحذوف كما اشار
اليه بعضهم تمرينًا لمفعول لاجله اي ذكر المعنى ذلك لتمرين المبتدئ
اي تكرين التعليم له ليس عليه وهذا جواب عما يقال هل المصخر
هذا الصيغ او مسوق به وحاصل اي ما تقدم العرب

قسمان مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالمتني عن الجمع وصدق ذلك مع ان
الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنتين
قال فيه للجنس والقاعدة ان الالجنسية اذا دخلت على جمع بطلت
منه معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد
نوع كل قسم والمتني في معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظر
للمعنى على حد فاذا اهم فرقان يخصمون والحاصل انه لا
من التاويل في المعربات ليوافق قسمان او عكسه والمراد جنس المعرب
من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركة ولا بقيد كونها معربة
بالحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وكونها قسمين
بالاستفراء يعرب بالحركات اي وجود الوجود ما قد دخل فيه المعرب
بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب
بالحركات او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركة
كما تقدم يعرب بالحروف اي وجود الوجود ما قد دخل فيه المعرب
بالخذف اي وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالخذف لا يدخل
او بالخذف اي حذف احد الحرف الاربعة وفيه ما تقدم اربعة
انواع جمع نوع والمراد اربعة ابواب ولفظ انواع زائد للتأكيد واللباد
الي بيان ان المراد بقوله اربعة الانواع الافرادية لان الافراد اكثر
من ذلك بل لا تحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث
لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل لجمل او لا حيث
قال اربعة انواع الامحافطة على فائدة الاجمال ثم المقتضيل الاسم
المفرد وجمع التكسير اي الاله الحق منهما بالمتني وجمع المذكور السالم ككلا فان
مفرد اللفظ الحق بالمتني في اعرابه ان اضيف لمضروبين وبابيه
فانه جمع فكسير الحق بجمع المذكور السالم في اعرابه وكلما المراد الكل

في

المجموع ولذا قال انه اي مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا الكلام المص
بقطع النظر عما استثناه بان يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان الكل الجمعي
للتخلو عن الحكم المذكور في بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى
من اول الامر بان يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل المجمع لانه
ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول
ما تخلف تحتها قال العلامة الشوافي بل يصح ان يراد الجميع مطلقا ولا
يضر الخلف الذي ذكره لان المص قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله
الا في وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشرح بان
يراد بالكل الكل الجمعي لان المص اخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل
هذا اي المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالصفة الخ
هو الاصل في المعربات جمع الموث السالم اي مما يصدق
عليه لانه اي لفظ جمع اذ هو يوجب بالفتحة كما لا يخفى واللام
الذي لا ينصرف اي ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احد لانه اي لفظ
الاسم الذي لا ينصرف لانه ليس فيه شيء من موانع الصرف والمراد
ما لم يضاف او سأل فلا تغفل المعتل الاخر اي ما يصدق
عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشي ويروي ونحوها نظير ما مر ان قلت
لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل في
اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي
قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم
والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند
الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان اوله او وسطه او آخره فهو اعم
مطلقا عند النحاة فيجوز معان في نحو يخشي ويروي وينفرد
المعتل عند الصرفيين في نحو وعد لمخذف آخره وتقدم انه

ينصب بفتح مقبرة على الالف وظاهرة على الواو والياء فان قلت
لم يجهل النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون حذف
آخره كما ان الجزم كذلك كما حوا ونصب الافعال الخمسة على جنس
فكانا حذف النون قلت اجيب بانه انما كان ذلك في
الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فام
نصباً بحركة مقبرة على الالف ظاهرة على الواو والياء على الالف
التشبيه وجمع المذكر السالم اي ما يصدق ان عليه نظيره
ما من لفظي ما لان لفظ التشبيه مصدر ولفظ جمع ليس هو
الجمع والاسماء الخمسة اي ما يصدق عليه لاهي نفسها كما
من اي تعرب بالحرق في احدي لغاتها بالثبوت السابقة وتسمى
لغة الاثام وفيها الغتان القصرو هي لزوم الالف في الاحوال
الثلاثة والاعراب بالحركة الثلاثة مقدره عليها كالفتي والنقص
وهو حذف احرف العلة والاعراب بالحركة الظاهرة على ما قبلها
كما هو في مبسوط في المطولات والافعال الخمسة اي ما
تصدق عليه كما من وكونها خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار معانيها
فتزيد على ذلك كما سبق فاما التشبيه مصدر اريد به اسم
المفعول اي المثني كما سبق وقال بعضهم انه في الاصل مصدر
نقل الى الكلمة المخصوصة وليس هو لم مفعول لا قبل النقل ولا
بعده بل من قبل النقل مصدر وبعد النقل لم للكلمة المخصوصة
وليس هو من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازاً فعلى هذا يكون
حقيقية عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة الى الذهن
عند الاطلاق وهو علامة للحقيقية والحاصل ان اطلاق
التشبيه على الكلمة المخصوصة اما مجازاً او حقيقية عرفية

فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء على اللغة المشهورة ومقابلها
الزامة الالف واعرابه كالمقصود وعليه لا وتران في ليلة وان
من العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقولون جالدين
بضم النون ورايت الذين ان يفتحها ومرت بالزيد ان بكسرهما
ولوسي به اي المثني جاز اعرابه كاصله واعرابه اعراب
ما لا ينصرف مع لزوم الالف كعمران واما جمع المذكر السالم
الذوليوسي به او بما الحق به جاز اعرابه كاصله واعرابه كحين
في لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على النون مع التنوين مالم
يكن العجاء والافتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف كفسرين
وجاز الجامعة يعربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة وجاز
اعرابه كهارون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة للعلمية وثمة
العجوة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الاحير هل
الاعراب بحركة مقبرة على النون او الواو وفي الشيخ خالد على التنوين
ان هذا انظر من يلزم المثني الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب
وقضيت ان تقدر الحركات هي على الواو قاله سم العبادي
فيرفع بالواو المضموم ما قبلها الفظا وهو طاهر او تقيد الحو والهند عندنا
لمن المصطفين والاعلون المكسور ما قبلها الفظا وهو طاهر
او تقيد الحو والهند عندنا لمن المصطفين فان اصله المصطفين
فحركات الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالف لانقضاء
الساكنين وانقبت فتحة الفادلياً عليها واما الاسماء الخمسة
فترفع الواو في احدي لغاتها الى اخر ما من وتنصب وتخرجه
بحذفها وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نشر ونظراً فري
قالوا ساحران تطاهرا اي تطاهرا فادغت التاء في الظا وفي الحديث

لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر
 بيت اسري وتبييتي تدكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي
 ولا يقاس علي ذلك وانما جاز حذفها جازا لا علي اصلها الذي هو
 النخلة فافضا حذف تخفيفا كقراءة ابي عمرو ولا يؤمنكم باسكان الهمزة
 واد الجمع هذه النون مع نون الوقاية جاز الاثبات مع النون
 والاذغام وجاز الحذف والمخدوف عند سيبويه ووجه ابن مالك
 نون الرفع واكثر المتأخرين علي انه نون الوقاية علامته
 الاعراب الاضافة بمعنى الالم علي ان الاعراب معنوي وبيان
 علي انه لفظي اي هذا باب بيان
 حقايق الافعال وانما قدرنا حقايق لانه ذكر حقايق الافعال بالمثل
 بقوله لخصوب الخ وذلك بناء علي ما قاله ابن مالك الحاجب من ان
 التعريف يفاد بالمثل الاصطلاحية اي لا الافعال
 اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر اي الحدث الذي
 يحدثه الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها لا تنحصر في
 الثلاثة واخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الي ثلاثة لان ذلك ليس
 الا للافعال الاصطلاحية ولذا لم يلحق المتن الي الشرح بهذا
 القيد قال فيه للعهد الذهني بخلافها في قوله الافعال الثلاثة لانها
 للعهد الذكري لمقدم ذكر مدحوظها في الترجمة والمراد ببيان انواع تلك
 الافعال لا صيغتها لانها لا تنحصر في ثلاثة اي بيان انواعها من حيث
 زمانها لا بالنظر الي غير من التجدد والزيادة وغيرها جمع
 فعل اي بكسر الفاء وهو جنس تحت ثلاثة انواع فكان الاخصار يعبر
 المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكنه اراد من يد البيان للمبتدي ولجل
 ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاخصار يقول وتعي

ثلاثة

ثلاثة لارابع لها اخذ الحصر من هذه الحجة لانها مفيدة
 له لان لام الجنس اذا دخلت علي مبتدأ كما هنا كانت محصورة
 فيما بعده فالمعني الافعال منحصر في ثلاثة كما انها اذا دخلت
 علي جزاء كان منحصر فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ علي
 الاجمعي منحصر في معبره وفا مبتدأ باللام جنس عرفا وان
 عربي عنها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر ودليل
 الحصر في الثلاثة ان الفعل ان تاخر التلغظ به عن وقوعه وانقطاعه
 فهو الماضي وقارن بعض وجوده فهو الامر او تقدم التلغظ به علي
 الفعل فهو المضارع ماض قدم الماضي علي المضارع ثم المضارع
 علي الاس اقدم اقبالك كتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر اول
 الماضي بقوله انما امره اذا ارده وهو ماض ثم ان يقول وهو المضارع
 ثم كن وهو الامر وهو ما دل له هذا بخصوص الماضي وسياتي
 حد بخصوص المضارع والامر واما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة
 فقد تقدم ذكره في باب الاعراب مستوفي فارجع اليه ان شئت
 دل علي حدث الذي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية علي حدث
 الخ بان يكون جنس معناه مدنا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون
 الحدث والزمان معتبرين في المعني الوضعي اي فعل فهم منه حدث
 مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اي ان الحدث
 والزمان اصطلاحيا في الوضع لهما في ساوي قول بعضهم ما دل علي حد
 وزمان كما ياتي فلا يعترض بانه لا يقتضي دخول الزمان في الفعل
 محض محض مخلصا اقول قوله بان يكون جنس معناه لا لا يصح
 لانه الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جنس المعني بل هو تمام المعني
 كما يدل علي ذلك تفسير حاصل معني الترتيب بقوله اي فعل

فهو منه حدث مقترن بالزمان واذا كان كذلك فإلم يصح قوله
قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن
يقول دلالة مطابقة لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان
أي المصطب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي
مطابقة لأعلى جزئية فتكون تضمنية وإنما دلالة التضمن هي الدلالة
الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فإلم بانصاف والخاص
كما قال سبط الرهاوي في حاشيته على البخاري أن الفعل يدل على
الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان
الزمانا وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تضمن
غيره بأنه يدل عليها أيضا بزمان ماضٍ المراد بالماضي الغور
فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحدث غير مانع لصدقه على
المضارع المجزوم بلم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار
أنما هو بأصل الوضع وقيل بآء التأنيث الساكنة بيان
لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تحرك
لعارض كما مر فإن قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل
هذه التاء كفعل التعجب وجب من حيث أو خلا وعدا وحاشا
اجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها
إنها لم تستعملت خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنه
الترفعوا تذكير فاعلمها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما وهي
بمعنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وحاشا وعد الخلاق الآتي في
الاستثناء من أنه صمد يرجع إلى البعض المفهوم من الكل والمصدر
وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل

الوضع

الوضع فقوله وقبل أي بالوضع أي مشابهة إشارة إلى
وجه تسميته بالمضارع يعني أنه يسمى مضارعا من المضارعة
التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة
في الإبهام والتخصيص فإن يضرب بحال الحال والاستقبال فإن
قلت الآن تخصص بالحال وغدا تخصص بالاستقبال كقولك
رجل والرجل وفي قول لأم الأبد الخوان زيد يضرب كما تقول
زيد يضرب وفي جريانه على حركة اسم الفاعل وسكناته
يضرب فإنه يوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل
فيه نحو يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون
أخويه وورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع وهو
ما دل على حدث مقترن بأحد زمانين الحال والاستقبال أي فعل
دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا
مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث واحد الزمانين
معتبرين في المعنى الوضعي به محشي ملحضا وفيه ما تقدم قريباً
من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في
زمان الاستقبال بخوانا ضارب عند الآن الواضع لم يجعل الزمان
جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى أتوقع ولا
يشكل المضارع المنفي بلم خولم يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن
دلالة على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم أن
الحاجب أن المضارع مشترك بين زمانين الحال والاستقبال اشتراك
لفظي كما أن الاسم يكون مشتركاً بين المعاني العديدة كالعين للباصرة
والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان
الحالي نارة وللحدث والزمان الاستقبالي نارة أخرى وهو حقيقة

فيم اعلاني الاصح عندهم مقتضى بن مانين بوصفيتين وبالنظر الى كل وضع
مقتضى بن واحد فقول الخارج مقتضى باحد لاي موضع واحد فيكون
جاء يا اعلاني الارحج زما في الحال والا مستقبل الحال هو القدر المشترك
بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الان مع بعض صلواته ماض
وبعضها مستقبل ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء
معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال وجود لفظه
مقارن لوجود بعض الكثرة لوجود جميعها والحاصل ان الحال
نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو زمانين وليس بن زمان لان طرف
الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزئين فصاعداً واذا عرفت
ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا
يستقر غرضه عين كذا قاله النسيبي وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لان
طرف الزمان اذا شامل مع قوله انه طرف الزمان فان الطرفين اثنان
فتشامل والمستقبل نفقض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل
اي الآتي وقبل لم يبين لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقوله
لم صحته دخولها عليه وانرها على غيرها لانه انشد عوامله ولان لها
استقاراً بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزية واهم
هولغة نفقض الزمان وجميعه امور واصطلاحاً ما ذكره الله
ما دل على طلب حدث من الذي فعل دل حسب الوضع بصيغته
وقوله على طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف اي حدث مطلوب
حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد
منه معنى اخر من معانيه الجارية الكثير كالا باجه والتهديد
وقبل يا مخاطبة اي يا الفاعلة وهي اسم مظهر عند سيويه والجمهور
اي قبل نون التوكيد نحو اضرب فانه دل على الطلب بصيغته بحسب

الوضع

وبالبيان المذكورة نحو اضرب ويقبل نون التوكيد بتفسيرها فنقول
الامر يا اضرب فخرج بقيد الوضع نحو تومنون بالله ورواه وجاهل
في سبيل الله لانه دل على الطلب وقبل يا مخاطبة اذ هو بمعنى امنوا
وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يفر لكم ذنوبكم
او فليست دلالة بالوضع وخرج بقية الصيغة نحو لضرب فانه وان
قبل الياء دل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة لا بولطه
باللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل
على الطلب ما قبل يا مخاطبة او نون التوكيد ولم يدل على الطلب
وذلك المضارع خواتم تقومين وخرج به ايضا فاعل في التعجب لانه لا
يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو ضمير وهو فعل ماض في
به على صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج بقيد قول يا مخاطبة او نون
خودراك ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون
وكذا نحو ضرب زيد بمعنى اضرب زيداً لانه لا يقبل الياء ولا النون وان
دل على الطلب ثم ان اخراج خودراك وضرباً بهذا القيد محتاج الى بيان
فسرنا ما في كلام الله بلفظ اما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة
له لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان
الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمانه
مستقبل ولا بانه حال فرمانه مستقبل ابدأ باعتبار الحدث الماضي
بايقاعه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل
نحو يا ايها النبي اتق الله اي دم على ذلك وباعتبار الانشأ له
زمان حالي بناء على ان الانشاء ايفاع معني بلفظ يقارنه في
الوجود فالماضي منقوع الاخر اي مبني على فتح اخر وقوله
ابدأ اي في جميع احواله اما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا سبيل

عن علمته وانما يقال عن كونه على حركة فمع كونه مفتحة وجواب الاول
انه اي الماضي اشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يفتح
صفة وصلة وجزا وحالا ففرب منهما فيبني على حركة لا
الحركة اقرب الي الاعراب من الساكنين وجواب الثاني انه يفتح على
الفتح الحقيقية وتقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقبان وبنا
الماضي متقو عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه على قولين قول
بالفصيل وهو ان اتصل به واو الجماعة بني على الضم كضربوا و
اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت والابني على
الفتح وقول بالاطلاق وهو انه سبني على الفتح في سائر احواله
لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتقدير كرمي او الثقيل كضربت
او المناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر في
وكلام المحشي يحتمله وسياقي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر
ضربنا على ان فتحه الباء اصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل
الالف فيكون من المبني على فتح مقدر مالم يتصل به
ضمير رفع متحرك بالرفع صفة ضمير وخرج بالضرب الاسم الظاهر
كضرب زيد وبالمدفوع المضروب نحو ضربته وضربنا وضربك وبالمتحرك
الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فينا وها على الفتح كما تقدم وقول
فيمكن يحتمل تسكين بنا وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب
اليه بعضهم ويصح به كلا بن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلا
وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعيين
ببسكن دون ان يقول فيبني على السكون افاده المحشي نقلا عن
السنواني اقول وسياقي ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلامه
في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن الحزب عند

الضال

الضال الضير المذكور به لئلا يتوالي في نحو ضربت وحمل عليه
لحقوا استخراج طرد الباب عليه ان يجمع متكررات فيما هو كاللغة الواحدة
لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لنقل الكلمة الواحدة
وهالم يتصل به واو الجماعة فانه يضم بحتمل ضم البناء وهو
المتبادر من الاستثناء هو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنوع واليه
ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يند
الفعل لنقله افاده في الكلمة نقلا عن السنواني مع زياده من
النسبي اقول ان قول على خلاف الاصل معناه ان بناء على
الضم خلاف الاصل في البناء لان الاصل فيه ان يكون على
السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبني ان يسكنوا وهذا
يشعر بان بناء على الضم حليقة لا على فتح مقدر وحيث يكون كلامه
ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء يضم كما تقدم
خلاف ظاهر كلام المتن وان كان كذلك فينبغي حمل على
هنا وفيما تقدم في قوله فيسكننا لاجل ان يكون كلامه على
وتبع واحدة فتأمل باضاف عند الكسائي انما حمل
انه كلام المتن على مذهب الكسائي لكونه غير المجزوم الذي هو
من القابح الاعراب فلا يناسب ذلك المذهب من يقول
انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه فلا يبين حمل كلامه على هذا
المذهب بل يصح حمل على مذهب يسوي ايضا بان يقال كلامه
على حذف مضاف وهو اداة النسبية فيبنيها على المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال معني قوله مجزوم انه يدامل معاملة
المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنوع فيما سبق الافعال ثلاثة وخمسة

الشارح الكسائي بالذکر مع ان هذا المذهب لدواعي غير من الكوفيين
لانه امام اهل الكوفية تخفيفا اي تخفيف النطق به
خوف الالتباس بالمضارع اي الصحيح الاخر حاله الوقف
عند الاحتياج اليه بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل
فان الصاد في يضر ساكنة فيوقف بها فوصلا للنطق بالساکن
ولم يترك ما بعد حرف المضارعة مع انه ايسر من اجتناب همزة
الوصل محاذية على صيغة المضارع اما اذا لم يجز الى تلك
الهمزة فلا يوقف بها بان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيد
خرج وتعلم وتقال وغير ذلك والعين في كونه متحركا باللفظ
لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا لغير تقوم وتبيع فان
اصلها تقوم وتبيع لم يوت بالهمزة فتقول قد روي مبني
علي الكون اي على الاصل في الافعال فان الاصل في الافعال
البناء والاصل في البناء الكون فلا يسال عن علتها وما لا فرق
بين الكون اللفظي وخوارق والتقدير كخوكيف وعرض واشتد
واضرب الرجل ومحل بنا الصحيح الاخر على الكون اذا لم يباشرون
التوكيد لفظا وتقديرافان باشرته كذلك بني على الفتح وما لم
يباشرون نون النسوة فان باشرته بني على الكون ولو قال الش
والامر عند يسوي مبني على ما يجزم به مضارعة ما لم يتصل
به نون النسوة والافني على الكون او نون التوكيد والافني
على الفتح كالمضارع فيها كان اخر اخر وتصل وعلى
جوف الاخران كان معثلا متعدي بما اذا لم يتصل به الف اثنين
او او جمع او اية مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد مباشر
لفظا وتقديرافان اتصل به ذلك فقد ثار الحكمة بعد قوله

او على

او على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ولفظ التوكيد وهو
يعلم مما سبق وهو انه مع الاولي يبني على الكون نحو فعالين واغزوت
واخضين وارمين ومع الثانية يبني على الفتح نحو اغزون واخضين وارمين
المضارع اي الماضي المقوي على غير الروايد الاربع
الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل احدي والاربع بلا تأفاده في المحشي لكن
الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن الفخامة من ان زيادة
الثالث المذكور وتحتها للمؤث انما يجب اذا كان الميم مذكورا بعد احد
العدد اخر اهذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تأ
ويجوز بها فالم يكن حذف الثامن كلام المصنف ليدل على كون
المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يدع المتن القاعدة مبطل
الاستدلال فهاهنا بانضاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع
تنبيهها عن حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما
وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد
المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فخلعت
صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف
دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم النقل وهذه الاحرف
اخف من غيرها باحرف المضارعة بفتح الداء اي المشاهدة
من اخافة السبب الى المسبب اي الاحرف التي هي سبب المشاهدة
ويجوز كسر الداء على معنى احرف الكلمة المضارعة اي التي تتراد في
الكلمة المشاهدة للاسم حروف قولك انيت انتم انتم لفظا
حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف انيت لامعناه والقول
بمعنى المقول وانيت بدل منه او عطف بيان والمعنى يجمعها
حروف مقولك انيت وانتم انيت على غير كناية وتأتي

العدد المذكور وتحتها للمؤث انما يجب اذا كان الميم مذكورا بعد احد العدد اخر اهذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تأ ويجوز بها فالم يكن حذف الثامن كلام المصنف ليدل على كون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكور ولم يدع المتن القاعدة مبطل الاستدلال فهاهنا بانضاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع تنبيهها عن حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فخلعت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم النقل وهذه الاحرف اخف من غيرها باحرف المضارعة بفتح الداء اي المشاهدة من اخافة السبب الى المسبب اي الاحرف التي هي سبب المشاهدة ويجوز كسر الداء على معنى احرف الكلمة المضارعة اي التي تتراد في الكلمة المشاهدة للاسم حروف قولك انيت انتم انتم لفظا حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف انيت لامعناه والقول بمعنى المقول وانيت بدل منه او عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك انيت وانتم انيت على غير كناية وتأتي

لما في الذي ذكره من التناول فان اثبت بمعنى ادركت ولما في نايث
 من النشاور فانه بمعنى بعدت بشرط ان يكون الجواب
 عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت
 داخل في اول الماضي نحو اكرمت زيداً او تعلمت المسئلة ونرجست
 الدوا اذا جعلت فيه نرجسا وبنائت السبب اذا خضبت
 باليد يا وحاصل الجواب ان هذه الزوائد بهذه المعاني
 مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وتلك المتن تقييد
 ذكرنا تكملا لاعلي الموقف لان الموضوع بالذات من وضع
 هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستغادة ومعه
 غير الاولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركة في مدلول المتكلم
 المبتدئ والنون او المعظم نفسه اي العظم بحسب
 الواقع كقوله تعالى ويريدان نحن او بحسب الادعاء كقول المعظم
 انفسه مخبر عنها فقط تقوم واستعمالها في هذه الحالة بحسب
 حيث اطلق ما للجمع على الواحد نرجس النرجس هو البصل
 قال الغائب اي لغيبته حقيقة نحو يقوم زيداً ويجاز
 نحو قد يعلم الله يناء بالفتح وهو يقال يناءت السبب
 اذا خضبت باليد ياء اي الحنا على المعاني المذكورة وهي
 التكلم والغيبة والحضور المجرد من النون اي المعري من النون
 الموضوع للذات وان استعملت في غير هن كقوله يرون بالدهنا
 خفا واعيا بهم ويرجع من دارين يجر الحقايب ومن نون التوكيد
 المتبناة المباشرة لفظا وتقدیرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا
 بالف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تبغيا او بواو الجماعة للجماعة
 كقوله تعالى لتبكون او بياو مخاطبة كقوله تعالى فاما توب

وبخلاف

وبخلاف المنفصلة تقدیرا كقوله تعالى ولا تصد نك
 فان واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالعدم فان لم يتجر
 الفعل فمنها بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوا
 يرضعون او نون التوكيد المقيدة بماه كان في محارفع
 هينيا على النكاح مع الاولى وعلى الفتح مع الثانية
 واذا كان قد فوعا محلا مع النونين كان المناسبات ان
 يبقى الشك كلام المتن على عموم ولا يقييد المضارع بالجر منها
 والمعنى حسيذ من فوع ابد اي لفظا او تقدیرا او محلا ولعله
 اشار الى ذلك المتن بقوله ابد او الصحاح ان رافع المضارع الجرد
 من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان
 التجرد عديم فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لانه عبارة
 عن استعمال المضارع على اول احواله وليس هذا بعدمي وثيل
 ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه
 نفس المضارعة وهو ثعلب وقيل انه حرف المضارعة ونسب
 للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكفاية
 لسلامة من القضا بخلاف قول البصريين فانه يستقص نحو فلا
 تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت الذي تفعل
 فان الفعل في هذه المواضع من فوع مع ان الاسم لا يقع فيها
 فلم يكن الفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم ككان في هذه الموا
 من فوعا بلا رافع فيبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم
 القول بان رافعه التجرد الاسمي ببعض تغيير وقوله
 وهو ثعلب رد عليه بان المضارعة انما افتتحة اعراسه حيث
 الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه

ضع

وقوله ونسب للكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانها اقوى منه ورد عليه بان جزء الشيء لا يعمل فيه من المد ابغى عليه فينصبه الخ فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بان افعالها وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة يرفع يده في قراءة شاذة وقوله الشاعري ان تفران على اسماء وحكما ومن الثاني قوله يوم الصلوات يعرفون بالجار والمص استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة بالمتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل وبالجزم بالفعل لاما شأنه ذلك فالناصب لما ذكر حالة الرفع اخذ في بيان حالتي النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة في جواب شرط مقدروا في هذه العهدة الذكري لتقدم ذكره بذكر مفردة والناصب يصح ان تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وتكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان اثر الناصب وجودي وهو الحركة واثر الجازم عديم والوجودي اشرف من العدمي والمراد اثر الناصب الاصيل فلا ينقض بان اثره قد يكون عدما كما في الافعال الخفية حالة النصب لان هذا ليس بطريقة الاصلية عشرة على ما هذا اي عشرة احرف على ما ذكر في هذه المقدمة وليس المراد انها ذكرت اكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان غير المصاحفي من البصريين لا يركبونها عشرة ناصبة

بنفسها

بنفسها عنده تبعاء للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل المتن على مذهب الكوفيين قول الشخلاف ووفاء لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة اربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل في الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بان يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب والمتفق عليها اربعة بنفسها الشرح على النواصب بغيرها واطلاق على الجميع نواصب والمتفق عليها اربعة اي على نصبها بالفعل بنفسها وكون الاربعة متفق عليها محل نظر فان النصب باذافيه خلا والصحيح ان الناصب هي وحكي عن الخليل ان الناصب ان بعد تمام مضمة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله ابو حيان ويمكن الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور ان اي المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيد بها المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية للما نحو فلما جاء البشير والواقعة بعد الكافي ونحو رواها كقوله كان ظبية تعطوا اليورق السلم في رواية الجروين القيسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقيت وانت ككان لكم يوم من الشر مظالم وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق المالا منهم ان امشوا واصبروا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة لفظا اي ان كان معربا وقوله او محلا اي ان كان مبنيا كان اتصلت به نون النسوة نحو النسوة العجبي ان يضربن

وفي بعض النسخ والماضي محلاً أي تنصب الماضي محلاً كما قاله
ابن هشام خلافاً لابن طاهر ^{موصول حرف وهو كل}
حرف أول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عايد وهو خمسة
نظمها الشهاب السندوني فقال
وهالك حرف بالمصادر أول وعدي لها خصالها
وهي أن بالفتح أن متشدداً وزيد عليها كي فخذها وما ولو
تسبك مع منصوبها بمصدر أي أن تكون أله في سبك
ما بعدها فلا يرد أن المنسبك ما بعدها فقط لا كي وما بعدها
ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فإن وقعت بعد
عالم أي يعين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشأن قال تعالى عالم أن سيكون منكم مني وإن وقعت بعد
ظن أي حسب أن جاز أن يكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب
العقل وجاز أن يكون المصدرية فتنصبه وعلي هذا قراءة جسيما
أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب والرجح وإن وقعت بعد
ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو اطعم إن
يغفر لي فأخاف أن يأكله الذئب ^{لنفي المستقبل أي}
لأنقاء الحدث في الزمان المستقبل فإضافة نفي إلى المستقبل
من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل ^{حرف}
جواب وجز أي في كل موضع كما قاله الثلوثين وقال الفارسي
في الأكثر كقولك لمن قال أن ويرك إذن أكرمك فقد أجبتك
وجعلت أكرمك جزاً لزيادة أي أن ذررتي أكرمك وقد
تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أجبتك فقول إذن أظنك
صادقاً إذ لا محالة هنا إذ الشرط والخبر كما قال الرضي إلهافي

المستقبل

المستقبل أو في الماضي ولا يدخل الخبر في الحال ويتكلف
الثلوثين في جعل هذا أمثلاً لأمثال الخبر أيضاً أي أن كنت قلت
ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام
يجاب به عن كلام آخر مفعولاً أو مقدره سواء وقعت في
صدره أو حسنه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداءً
ليس جواباً عن شيء فباعتبار هذا لا يستعمل للجواب على هذا
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها الخبر أن يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جز المضمون كلام آخر وما ذكره
الش من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابلته أنها اسم والصحيح
أنها بسيطة ^{وشرط النصب أن يكون مضاف فيم أي}
شروط النصب الثلاثة مع الشروط وليس واجباً عند
بعض العرب فيجوز الفاء معها مع استيفاء الشروط نحو
إذا تخلف يا رسول الله بالرفع ^{أن تكون في صدر}
الجواب أي في أول الجملة الواقعة جواباً عن تأخرت الغيت
نحو أكرمك إذن وكذا أن توسطت نحو إذا إذن أكرمك وما
ورد من الأعمال مع التوسط فضرورة ^{والعقل}
أي زمان حدوثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا
ماض لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال
لا الماضي والحال ولو كان حالاً لم تعمل نحو قولك لمن جدد ذلك
إذن أظنك كاذباً أو إذن تصدق بالرفع إذ المراد به الحال
مفضل بها أي لا يفصل بينها ما فصل مضر فلا يضر
الفصل بالقسم كقوله إذن والله نرهمهم بحرب يشيب
الطفل من قبل المشيب ولا بلأ النافية مع القسم وبدونه

كقولك اذن لا اهنيك واذن والله للاهنيك جواب
 لمن قال غدا اليك واجاب ابن باب شاذ الفصل بالند
 والدعا كقولك اذن ياريد اكرمك واذن عافاك الله اكرمك
 واجاز ابن عصفور الفصل بالطرف والجار والمجرور كقولك
 اذن يوم الجمعة وفي الدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع
 من ذلك شيء واذ كان مع اذن حرف عطف لم يعمل الا على
 قلة قال تعالى واذ الا يلبثون خلفك الا قليلا وقرئ شاذ واذ
 لا يلبثوا خلفك كي المصدرية فيدها بذلك لتخرج كي
 المختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الي سالم وما نيرت قولا
 كم ولطي الهيجا تضطرم فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج
 التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمة بعدها لا هي
 كما ذكره الش وضا بط المصدرية ذكره الش بقوله وهي الداخلة
 عليها لام التعليل الخ وهي مستعينة للمصدرية في الحالة الاولى
 اعني اذ ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان تكون للتعليل
 حرف الجر لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه
 اما في الحالة الثانية اعني اذ لم تذكر قبلها اللام فان قدرها كانت
 مصدرية ايضا والاك كانت تعليلية ايضا اذ تقدمت هي على اللام نحو
 حيث كي لاقرأ العالم فكي حرف تعليل وجر اللام تؤكد لها
 وان مضمة بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناسبة بنفسها
 في هذه الحالة للفضل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها
 دايدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يجعل عليه
 وكذا تكون تعليلية ايضا اذ تقدمت هي على ان نحو حيث كي
 ان تكرر في وميتع ان تكون مصدرية ناسبة لئلا يدخل الحرف المصدرية

على مثله

عليه مثله مع امكان الاحتراز عنه ويحتمل المصدرية والتعليلية
 اذ تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو حيث
 لكي ان تكرر في والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية
 مؤكدة بان لان ان هي الاصل وما كان اصلا في باب
 لا يكون مؤكدة الغير فالحاصل انها تتعين للمصدرية
 في موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في الش ويحتمل
 المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع الاول ما اذ لم
 تذكر اللام قبلها فان قدرها كانت مصدرية والتعليلية
 وقد ذكره الش ارجح ايضا والموضع الثاني ما اذ تقدمت
 عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان وقد تقدم وتعين للتعليل
 للتعليلية في موضعين وقد تقدم ايضا فكي
 تعليلية اي دالة على ان ما قبلها سبب حصولها
 بعدها منصوب بان مضمة وجوبا اي كما هو مقتضى
 المصدرية وفي بعض النسخ مضمة جوارزا والمراد به
 على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب
 ولم كي المراد بها اللام الموضوعه للتعليل سواء استعملت
 فيه نحو لم يفر لك الله الخ او كانت زائدة نحو واهنا
 لنسالم لرب العالمين او كانت للمصدرية نحو والتقطعة
 ال فرعون ليكون لهم عودا وحزنا مضمة جوارزا
 محل كونه ان اضمارها جائز اهام يفترن الفعل بلا النافية
 او الزائدة فان افتتن بها كان اضمارها واجبا نحو لئلا
 يكون للناس ونحو لئلا يعام اهل الكتاب وانما يجب
 الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتأملين والحاصل

ان لان ثلاثة احوال احدها لزوم الاضمار وهو فيما
 عد اللام في الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت
 مع لا الثالث جواز الامر بين وهو مع لام كي لم يكن مع لا
 نحو اسلمت لا دخل الجنة او لان ادخل الجنة ونحو عجبني
 دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على
 اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو او
 بالفاء او ثم قال ابن مالك وان على اسم خالص فعمل
 عطف تنصبه ان ثابت او من حذف ولام الجود
 مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الاعم عالم الجحد
 والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلق الخاص
 واردة العام كما اشار اليه الش بقوله اي لام النفي وضابطها
 ما ذكره بقوله وهي الواقعة لولا بد ان يكون فاعل الفعل
 الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا اي يكون فاعل
 الكون الذي قبلها والذي في الفعل الذي بعدها واحدا كما في
 الاقيمتين اللتين ذكرهما الش خلافا للكسائي فانه لا يشترط
 هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر
 اللام ونصب تذول على مذهب لا على الراجح لعدم اتحاد
 الفاعل مع ان قرأته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في جز
 الكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه اللاحقة
 متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب ان مضمر في المصدر
 المنساع من ان المصدرية والفعل المنصوب في موضع جر
 باللام وهذا مذهب النصارى المنفية للام
 ان ذكر ما ولم يذكر كان وتكن قيد فخرج بقية ادوات النفي

حتى

حتى لما وبقيّة النواسخ حتى الافعال لعدم السماع
 حتى الجارة انما ترك المتن التقيد بذلك لان ضراف الاسم
 لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على
 جملة مضمونها غاية لشي قبلها كقوله فزال القتل ثم دما ها
 بدجلة حتى ما ودجلة اشكل وانما سميت ابتدائية لوقوع
 المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة لخصوصيات الناس
 حتى الانبياء وجا المجاج حتى المساة وهي تعطف بعضها
 على كل المفيدة للغاية اي ان ما قبلها ينتمي عند
 حصول ما بعده ما في بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها
 وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها الي وقوله او للتعليل
 اي ان ما قبلها لا اجل حصول ما بعدها فابعد ها سبب عما
 قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ
 ان يصلح موضعها كي ويشترط نصب المضارع بعدها
 ان يكون مستقبلا كما مثل الش فان كان حاله رفع كقوله
 في حالة الدخول سرت حتى ادخل البلد اسم حتى
 تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلا
 والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ها هنا
 ما يكون مفضيا المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له
 والجواب بالفاء والواو فيه قلب والاصل والفاء
 والواو في الجواب المفيدة للسببية اي ان ما
 قبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها
 مع افادتها السببية عاطفة مصدر مقدرا على مصدر متوهم
 والمقدّر في نحو ما تا ثينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان

فمحدث وكذا يقدر في جميع المواضع وهذا القيد اعني
 الفيدة للسيب خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو ولا يؤذن
 لهم فيعتذرون اي فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف
 نحو اسال زيدا فيخبرك بالرفع اي فهو خير لك للمعية
 اي ان ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعان في زمان واحد
 فخرجت العاطفة والاستئناف به بعد الامر الذي يعني
 انه لا بد ان يقع كل منهما بعد في محض او طلب محض والرد
 لنفي المحض ان يكون خالصا من معني الاثبات فخرج النفي
 المستفيض بالاول والمثالي بنفي نحو ما انت تائنا الا فتعد ثنا ونحو
 ما تزل تائنا فتعد ثنا وبالطلب المحض ان يكون بالفعل
 فخرج الطلب باسمه وبالصدر وبما لفظه خبر مخصوصه فأكمله
 وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكونا فينام الناس
 ونحو رزقي الله ما الا فانفق في الخير فلا يكون لشي من
 ذلك جواب منصوب وهذه المسئلة تسمى مسئلة
 الاجوبة الثمانية الطلب بلين ورفق والتخصيص وهو الطلب
 بحث وانهاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل
 كقوله الا ليت الشاة يعود يوما فاخبر بما فعل المشيب
 او طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي ما لا اجمع منه وفي
 ويزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقر
 الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم في
 بيت فقال مروانه وادع وسار واعرض لخصم تمن وان كذا الله النعم قد كمل
 وقوله وسل اراد به الاستفهام اقبل فاحسن اليك او احسن
 اليك اي ليكن منك اقبال فاحسان او احسان مني اليك

والاحسان

فالا احسان الواقع بعد الفاسبب عن الاقبال وبعد الواو
 واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا في كل مثال منبئي
 وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فامضي الخ اي
 هل يكون حصول لزيد في الدار مضيا او امضا مني اليه
 ويشترط في الاستفهام كما في شبه الشذو ان لا يكون باداة
 تليها جملة اسمية خبرها جامدة فلا يجوز النصب في نحو هل
 اخوك زيد فأكرمه بخلاف هل اخوك قائم فنكرمه ونجلا
 في الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب عناب الفعل
 ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالجر كقوله تعالى
 فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وبالا اسم نحو من ذا الذي يقرض
 الله قرضا حسنا فيضاعفه له فري برفع يضاعفه ونصبه
 ونحو اين بيك فان ويرك وسعي تسير فارافيك وكيف تكون
 فاصحبك وانظر هل هذا المعمر يناني قولهم السابق يشترط
 في الطلب ان يكون محضا بان يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام
 من اقسامه كما تقدم لا يقضي علي زيد الخ اي لا يحكم علي
 زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء والموت معا علي ان يكون
 القضاء سببا للموت فاذا انتفي السبب انتفي المسبب
 لكان اوضح اي واضحا لا ناصبت والكلام انما هو في عدد
 الناصب لا المنصوب لكنه سماه ناصبا لاشتماله علي
 الناصب فهو من مجاز المجاورة بمعنى الا او الي والفرق
 بينهما ان التي بمعنى الي بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيئا
 فشيئا والتي بمعنى الا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة واو
 هذه عاطفة مصدر الله مؤولا علي مصدر مقدير والمقدير

ليكون قتل مني للكافر واسلم منه وكذا ما شبهه وخرج
 بأول المقيدة بما ذكره والتي لعطف فعل على اسم خالص من
 تأويله بالفعل فان ان تضمن بعد ما جوازا نحو قوله
 يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشر
 زيادة او التي للتعليل بخلاف طبع الله او يعجز
 وعليها يسقط الاعتراض عليه بانه اقتصر ولم يذكر
 هذه وهي اللام المراد باللام لام كي ولام الجود
 والجواز جمع حازم او جازمة كما تقدم في النواصب وقوله
 ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو اراد التانيث لقال
 ثمان عشرة لما مر ايضا فعلا واحدا اي بالاصالة
 بغير تبعية والافقد يتعد المجزوء به بالعطف او
 بغيره وقوله وما يجزم فعلين مبني على الاغلب والافقد
 يجزم فعلا واحدا او جملة نحو وقالوا ما تناه الابهة
 ستة قد يقال ان بنيينا على الظاهر والذي يجزم فعلا
 واحدا ثمانية لم ولما والم والم والامر واللام الدعاء ولا
 الناهية ولا الدعائية وان بنيينا على التحقيق فهي اربعة فعدة
 له ستة لم توافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بانه نظر الى
 الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة الم وصورة لما غير
 الما وصورة لا الامر واللام الدعاء واحدة وكذا الا الناهية ولا
 الدعائية فعدا اربعة الاول اربعة والثانية اثنين
 ولا يرد على المص الجزم في جواب الطلب نحو قولوا اتل
 لانه ان قلنا ان الجزم باداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والفقير
 ان تأتوا اتل كان دالا في قوله ان اي لفظا او تقديرًا وان

قلنا ان الجزم بالام الام مقدرة كان دالا في قوله ولا ام الامر
 اي لفظا او تقديرًا فام حرف يجزم المضارع اي غالبًا
 والافقد يرفع الفعل بعد ما كقوله يوم الصلوات يوفون بالجار
 واختلف في ذلك فقبل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة
 وينفي معناه اي يدل على انتفاء معناه الضمني الذي هو الحدث
 اي على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفي اما متصل بالحال
 كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ واما منقطع كما اذا قلت زيدا
 لم يبق اي في الزمن الماضي فيصح ان تقول قد قام وتقلبه
 الى الماضي الضمير يرجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع
 له بمعنى حدثه نفي كلامه استخدام والمعنى وتقلب زمنه الى
 الزمن الماضي المراد به لام اي التابعة لها فاما تقدم من الامور
 من كونها حروفًا مختصة بالمضارع للنفي والجزم والمقلب الى الماضي
 وكذا في جواز دخول الهزنة عليها فما شر يكاد في هذه الامور
 الستة فقط لا مطلقا لاقترانها في خمسة امور الاول ان لما
 لا تقتنر بأداة شرط ولا يقال ان لما يقيم بخلاف لم تقول ان لم
 ولولم الثاني ان منفي لما مستعمل النفي الى زمن التكلم بخلاف لم
 تقول ندم زيدا ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه واذا قلت
 ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا الثالث ان
 منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي
 لم تقول لم يكن زيدا في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن
 الرابع ان منفي لما متوقع للحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذابا
 وسيدا وقوته بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الصدان لانه
 لا يتوقع اجتماعهما الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل

اختيار القول قارب المدينة ولما اي ولما ادخلها ولا يجوز ذلك
 في لم الاكبر ضروري كقولهم
 احفظ ود يعنى التي استودعتها يوم الاعاز ان وصلت
 وان لم اذا علمت ذلك فكان الاولى للشئ ان لا يقول المراد
 لام لان المراد فين متخذ ان في المعنى وما هنا ليس كذلك
 كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلاً ولهذا اعتبر بعضهم
 بالاختية حيث قال ولما اخت لم لان الاختية لا تستلزم
 الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شئ دون شئ
 وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن ما الحينية نحو ولما
 ان جازاً ولا عن الاحجابية وهي التي بمعنى الاخوان كل
 نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ
 دخولها على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما والم
 والمظاهر كلامه انهما اذا تان مستقلتان وليس كذلك بل
 هما والم لا يزيد عليهما ههنا الاستفهام التقديري وهو جملة
 الخطاب على الاعتراف بما استقر عنده بثبوته او نفيه
 فقول الشئ في الم والم اضرف تقدير وجزم فيه شمع لما عرفت
 من ان التقدير من الهزء والجزم من لم ونشرح مجزئ
 بالم فيه تسمع فان الجازم انما هو كم كما عرفت ولا دخل للمعنى في
 الجزم فيقال هو من ذكر الكل واردة الجزء ولما الامر
 اي ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لان الاسم هو الجازم
 كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ هو
 واراد على مسماه الاقرينية والمراد بها اللام الموضوعية لطلب
 الفعل اس كان الطلب نحو لينفق ذو سعة اود عا نحو ليقض

عبر

عليها ريك او التماسا كقولك لمسا وريك لا تفعل كذا او استعمل
 في غير الطلب كالتي يراد بها ويصحبها الخبر نحو قل من كان في
 الصلاة فالمدد له الرحمن مد اي فيمد او الشاهد يد نحو من
 شاء فاليومين ومن شاء فاليكف المستعمل في المسمى
 الم اي الموضوع لتستعمل في النهي والدعاسوا استعملت
 فيها نحو لا تحف ولا تراخذنا وفي التماس كقولك لنظير
 غير مستعمل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك لعدك
 لا تطعني فانها هنا للتهديد وشار الشئ بتقدير لفظ
 المستعملة الي ان قوله في النهي والدعاسة لا بتقدير متعلق
 الظرف معرفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الظرف
 نكره وان جعل حالاً قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج
 بقوله المستعملة التي لا النافية والزيادة وقد سمع عن العرب
 الجزم بالانافية اذا صلح قبلها كي نحو جيتته لا يكون له
 على حجة ولقلته لم يتعرض له المص لا النافية
 اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطة
 والذي يجزم فعلين اي مضارعين نحو ان تقودوا
 نعدا وما ضبين نحو وان عدتم عدنا او ما ضبنا ومضارعنا
 نحو من كان يريد حرث الاخرى نكذبه في حرثه او عكسه
 وهو قليل فالصور اربعة والاول من الفعلين يسمى فعل الشرط
 والاضافة بيانية وانما جعل شرطاً لانه علامة على وجود
 الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب
 الشرط وجزءه تشبيه الجواب السؤال وجزء الاعمال لانه يقع
 بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب السؤال والجزء بعد الفعل



المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون فعلا ماضيا
 متصرفا مجردا عن قد وغيرها او مضارفا مجردا عن قد والسين
 وسوف شيئا او منفي باللم او لا واما الجواب فشرطه ان يكون فعلا
 صالحا لان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقتراحه
 بالغا فهو كان الجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدأ محذوف والفا
 للربط على الصحيح ان الشرطية احتراز عن ان النافية
 والزايدة والمخففة من الثقيلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة الى
 الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل بكسر الهمزة الخاي بالهمزة
 المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما
 وهي حرف اي باتفاق كاذما على الاصح وباقي الادوات
 اسماء على الاصح فيهما المضارع اي بشرط ان يكون معربا
 والا فالجزم بحاله كالماضي الى الاستقبال اي المستقبل
 في محله جزم اي في محله لوقوع فيه فعل معرب
 كان مجزوما وما ذكره من ان الجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل
 الجمله هو الصحيح ما الشرطية خرجت الزايدة كفضيت
 من غير ما ذنب والمصدرية كقوليه يشتر المد ما ذهب اللهاج
 وكان ذهبا ههنا اياها والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية
 التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يفعل ثم ضمنت
 معنى الشرط من خبر اي وشرو الاقتصار على
 ذكر الخبر على سبيل الاكتفا اظهر الشرفه فاندفع الاعتراض
 بان الله تعالى عالم بكل شيء فافائدة التخصيص بالخبر
 بعالم الله اي مجاز تكلم عليه معبر عن المجازات بالعالم فما
 اسم شرط جازم محله نصب يتفعلوا وتفعلوا فعل الشرط

من نفيها جزم

ثم

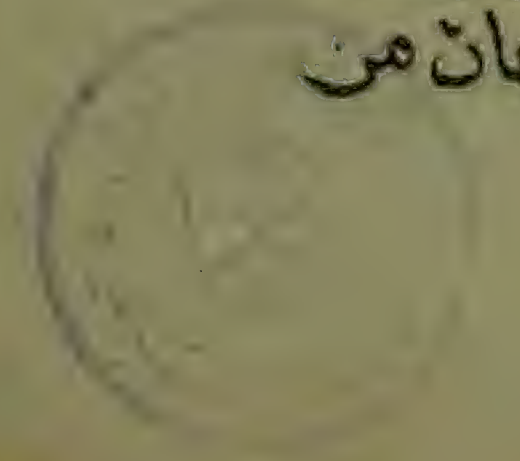
فيه مسالحة لان العا وليست من فعل الشرط بل هي فاعل
 من الشرطية احتراز بها عن الموصولة والتكثير الموصوفة والاستفهامية
 ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط
 من اسم شرط جازم محله رفع بالابتداء والخبر جملة
 الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول
 ان الغاية متوقفة على الجواب لان توقفها عليه من حيث
 التعليق فقط لا من حيث الجزية فقوله من يتم ولم يكن فيه
 معنى الشرط كما ان منزلة قوله كل من الناس يقوم
 وهي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت
 معنى الشرط نحو قوله تعالى اي مقوله وقوله ما تأتينا
 الذي بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله او عطف بيان
 فهما اسم شرط اي على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها اسما
 عود الضمير اليها من بعده لان الضمير لا يعود الا على الاسماء ومحلهما
 الرفع بالابتداء بمعنى ايما شيء تأتينا به او المصنف بمعنى
 ايما شيء تحضرتا تأتينا به في موضع نصب على الحال هذا
 من اطلاق الكل واردة الجزلان جملة الجار والمجرور ليست
 حالا وانما الحال المحرور فقط وهو اية ففي كلامه تسميم
 ان قدرت مجازية وهو الراجح او على انه مبتدأ ان قدرت
 تسمية وتوهمين في موضع نصب خبر ما على
 جعلها مجازية اي وفي موضع رفع خبر المبتدأ على انها تسمية
 وظاهر كلامه ان البيا اصلية مع انها زايدة على كلا التقديرين
 ففي عبارة تسميم اذ ما تات الخ والتيا من الاتيان
 وروي بدلها تاب وابيا بالبيا الموحدة ما انت اسر به

مئة

ما في نصب على المفعولية لثبات وهي اسم موصول وانت سبتد
 واخر خبره والجملة صلة الموصول تلف من اذا وجد
 يتعدى لمفعولين الاول من والثاني اثباتا وجملة اياه تامر صلة لمن
 لا محل لها من الاعراب حذف الياء ايض وجملة اذ ما الذي في
 محل رفع خبران والكاف اسمها في محل نصب واي هي بحسب
 ما تصنف اليه فان اضيفت الي طرف مكان فهي طرف مكان
 وان اضيفت الي طرف زمان فهي طرف زمان وان اضيفت
 الي غيرها فهي غير ايا ما تدعو الي اي اسم وما
 صلة اي زائدة وانما قيل صلة نادبا متى هي للعموم
 في الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام
 فاراد المتن بمتي متي الشرطية فيخرج الاستفهامية نحو متي
 نصر الله متي اضع القمامة تعرفوني الى صدره ان ابن
 حلا وطلاع الثنايا واعرابه انا مبتدأ وابن خبر وجلا مضافا
 اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكي او من الفصل
 وحده فيكون مصريا اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن
 الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التقدير
 نياية عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل
 مستتر والجملة صفة لمخذوف اي انا ابن رجبك جلا وطلاع
 بالجر عطف على جلا وبالرفع خبر بعد خبر متي اسم
 شرط جانم طرف زمان اي في محل نصب على المفعولية لوضع
 ايان يفتح الهزة والنون على المشهور وكسر الهنزة لغة
 سليم وهي بها شاذ او هي اسم موصوف للمعوم في الزمان متي
 وزعم بعضهم انها للتعميم الاحوال اسم شرط جازم اي مبني

على النعم

اي مبني على الفتح محله نصب على الطرفية الزمانية لما تقدم
 انها كتي وناجيتها الفعل بعدها وما زائدة اي الموصوف
 وكسرة عارض اي الموصوف اين هو كايين موصوف
 المكان ثم ضمنا معنى الشرط كما ان حيثما كذلك فان
 اسم شرط جانم محله نصب بيدركم وقال الشيخ عبد
 المعطي الظاهر ان تكونوا ثامة وابن طرف مكان متعلق بتكونوا
 وجعلها النبي في ناقضة وجملة يدركم الموت في محل نصب
 خبرها وهو لا يظهر الضياع المعني حينئذ اينما تكونوا مذكر
 كالموت وهو خال عن الجواب فليست اصل اسم شرط جازم
 محله نصب على الزمان اي مستقبلها كيفما موصوف
 للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب
 كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم اجدها
 بعد المحض من كلام العرب شاهدا وانما لم تجزم عند
 البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها
 لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب
 واذا عطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على
 ان ولا على كيفما لان العدد ثم بدورها في زائدة على الثمانية
 عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات
 الشرط فانها للمتحقق والمظنون واذا المشكوك والموهوم
 والناذر وكذا الباقي واذا نصبك الى صدره وانقن
 ما اعتاك ربك بالغني
 مرفوعات الاسماء من اضافة الصفة للموصوف او من الاضافة
 البائية او الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من



الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع ابد او قدمها
 لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة
 المفعول وتخرج ايضا المنصوبات والمجرورات وانما بد
 بالمرفوعات لانها العدة وثني بالمنصوبات لانها فضله عاليا
 كالمجرورات والاحترار بغالبها من المنصوبات الذي هو عدة
 في المعنى كفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عدة ايضا في
 المعنى نحو وكفى بالله شهيدا او ثلث بالمجرورات لانها
 منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم ان
 قوله مرفوعا يحتمل ان يكون جمع مرفوع وان يكون جمع مرفوع
 بمعنى كلمة ولا يشكل علي هذا الثاني وجود الثاني العدد
 لما تقدم سبعة لا يرد اسم افعال المقاربة واسم
 الاولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس
 لانها داخل في اخوات كان وان والمراد باخوات كانت
 نظايرها في دفع المبتدأ او نصب الخبر وبخوات ان
 نظايرها في نصب المبتدأ او رفع الخبر الفاعل
 بد او به لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولان عامله
 لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي واللفظي اقوى
 بدليل انه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل
 عليه نسخته وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق علي
 ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
 للزوم تأخير عن الفعل وقيل كلاهما اصلان وليس لهذا
 الخلاف ثم الذي لم ليسم فاعله اي لم يذكر فاعله
 الاصطلاحي بان هو ترك ولم يقصد وقولنا فاعله الاصطلاحي

سقط

سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل الذات وهي
 لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لادني ملاسته اي لكون
 الفاعل فاعلا بفضل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الي
 مفعول ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل
 لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافة الي ضمير وهو اي
 التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع اربعة الحق انها خمسة
 والخامس عطف البيان ولعله اسقط استغناء عنه بالبدل بناء
 علي ما يراه الرضي فمن ان كل ما كان بدلا جاز ان يكون
 عطف بيان علي هذا الترتيب اي في النبوي لان
 الترتيب في التقدم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت تقدم
 المفت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف
 النسق فيقول ج الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك ويد
 مقدما الاول فالاول يجوز فتح الدال وكسرها والاول منصوب
 علي الاول مرفوع علي الثاني وعلي كل لا حاجة اليه مع ما قبله
 من الترتيب رسمه الخ الحدا ما حقيقي او كما سمي او لفظي
 فالحد الحقيقي ما انبأ عن اتيات الحد وكقولنا الاسناد
 حيوان ناطق والرسى ما انبأ عن الشئ ملازم له كقولنا
 الحر مابيع نفسي واللفظ ما انبأ بلفظ الظاهر مرادف
 كقولنا الغنم اسود والبرق سم وما ذكره المصنف رسم
 لا الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل
 ببعض خواصه جمع خاصة وهي فمان مطلقة وهي
 ما يختص بالشيء بالنظر الي جميع ما وراه كالصاحك الانسان
 واضافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر الي بعض اعيان كالماشي

للانسان وهي المرادة هنا لان ما ذكر من كونه مذكورا
 قبله فعليه يخص الفاعل بالنسبة الي بعض اعيان كالمبتدأ
 دون بعض كاسم كان والتعريف بالخاصة الاضافية كاف
 كاصوبه السيد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر ان شارج
 بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان
 المراد الخاصة الاضافية كاسم الفاعل موصولة
 من اوجد الفعل واصطلاحا ما ذكر الاسم
 اي الصريح كقوله قال الله اني معكم او المؤول كقوله
 اولم يكفرهم انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجمل
 اذا اريد لفظه كقوله عني الله حسبي وللجمل المسمى
 به نحو تابط شرا وخرج بقيد الاسم الفعل والحرف والجملة
 حيث لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا اريد لفظها او مسمى
 بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقة ومجانا
 استعمال فيها ذكر جميعا ومجانا فقط ان استعمال في معنى
 شامل لما ذكره عموم المجاز وعلي كل لا يضر اخذه في التعريف
 لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية
 المرفوع اي لفظا هو قول الله او تقديرها كذا الفتى والقاضي
 وعلامي او محلا قال في الحاشية كان جريمن او البازن ان يدعى
 نحو ما جاني من شير ونحو وكفي بالله شريدا او ومثله
 للمحل بذلك مبني على ان الاعراب المحاي لا يختص بالمبنيات
 ويشكل عليه فرقم بين الاعراب المحاي والمقديري بان المانع
 في المحاي قائم بجملة الكلمة وفي المقديري بالحرف الاخير وهو
 في هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديرها فيما

افاد علي القطر فكان المناسب التمثيل للمحاي بالمبني كالموصول
 واسم الاشارة فتأمل واهم المتن الراجع له ليكون كلامه جاريا
 عني القولين والصحيح ان يرفع ما اسند اليه من فعل او شبهه
 لا الاسناد المذكور قبله فعليه خرج به المبتدأ والخبر
 وخبران واخواتها ونائب الفاعل ولم كان واخواتها واسم
 كاد واخواتها لان المتبادر من الاضافة في فعله فعله القاي
 به او الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبران واخواتها لا فعل قبلها
 وليس نائب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها قايما
 بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعليه اي او شبهه
 وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو
 مختلف الوان وامثلة المبالغة نحو ضرب زيد والصفة
 المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت
 رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد والمصدر نحو
 عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت من عطاريد الدناير
 واسم الفعل نحو هيئات العقيق والظر والجار والمجاور مع
 اعتماد على استفهام او شبهه نحو ومن عنده عالم الكتاب
 واي الله شك والقبيلية في كلامه المراد بها ما يشتملها
 في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيد حل نحو وان اخذ من
 المشركي استجارك والضمير المستتر كما في قم واستقم
 الصادر منه هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد
 او المراد بصدور منه تعلقه به ولم يقصد الشئ بذلك بل لبيان
 الفعل الراجع بل لبيان مدلوله الذي سببه رفع الفاعل فلا يرد ان
 الفعل الذي يرفع هو اللفظ اي لفظا قام لا الحدث الذي هو

الحركة المحصورة المشار اليه بقوله الصادر
 الماضي يستثنى منه افعل في النجيب كما احسن زيداً وافعال
 الاستثنا نحو قام القوم سا خلا زيدا او ساعد اعمراً وليس
 بكراً فانها لا ترفع الا ضميراً مستتراً وجوباً وكذا المضارع يستثنى
 منه ان لا يكون فعل استثنى فخرج نحو قام القوم لا يكون بكراً
 لانه لا يرفع الا ضميراً مستتراً وجوباً الى غايب اي
 شخص غايب مذكراً وموث مفرد او مثني او جمع
 ولا يرفع الا امر استقلاً لا في رفعه بطريقه التبعية كما في
 قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
 معطوف على الضمير المستكن في اسكن العامل فيه الفعل
 والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس
 معطوفاً على الضمير البارز لانه موكد للمستتر وهو لا يعطف
 عليه وهذا بناء على ان الاية من عطف المفرد ان وقيل
 ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك
 فهو من عطف الجمل ويقوم الزيدان الخ فيه اشارة الى
 وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل
 مثني او مجموعاً على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب
 سميتها النخاة بلغة اكلوف البراغيت تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان
 وقاموا الزيدون ومن النسوة على ان الالف والواو والنون
 حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث كما التانيث
 الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على ان الفعل مسند للالف
 والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك
 على اللغة الفصحى وقامت هند وقامت الهندان فيه

اشارة

فيه اشارة الى ان الفاعل اذا كان ظاهراً مؤنثاً حقيقياً متصلاً
 يجب ان يخلق عاملاً علامة التانيث الامة تسمى من قولهم قال فلا فته
 وفيه اشارة ايضا الى حكم المثني المؤنث الظاهر في وجوب الخلق
 علامة التانيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع والتاسع
 المفرد المضاف الخ فان قبل التاسع والعاشد اخلان في المفرد
 المذكور فتكون الاقسام ستة اخله فهي ثمانية لا عشرة احسب
 بان هذا التقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لبيان الاقسام
 باعتبار وهو ما كفي به الخاي الضمير من حيث هو لا بقيد
 كونه فاعلاً او لامستراً والاصدق هذا التعريف على جميع اقسام
 الضمير اختصار اي لاجل الاختصار وجده ذلك
 ان الاصل في زيد قام مثلاً زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من
 فاعل بعده فلا حذر ان عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب
 ان يكون اختصار متصل اي متصل بعامله الذي قبله
 فيكون كاللغة لذلك العامل سواء كان المتصل مستتراً او بارزاً
 فانه سياق في كلام الله اخبر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي
 ان الضمير المستتر من قسم المتصل ومنفصل اي
 عن عامله وبداء بالمتصل لانه اختصر من المنفصل
 غير ظاهر ان الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على
 سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فنزل العبارة بان يرد
 بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره اي مصاحب
 له ومشاركه في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا
 المتكلم فقط مشروط بمصاحبة غيره والمتني الغائب
 مطلقاً اي سواء كان مذكراً او مؤنثاً اني عشر

قسما اي يجعل الشئ مخاطب والمخاطبة اسما واحدا مجموعهما
 اي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها باله ثنائية اي مجموع الالف
 حاصله من ضرب اثنين الى الاثنين المتصل والمنفصل
 والاثنى عشر المتكلم وحده الذي هو الذي لا يندبه له اي
 هو الذي لا يصح عند الغضما التلظ به غير متصلة بكلمة اخرى
 ولا يقع بعدها في الاختيار اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله
 ونبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاكديار واستشهاد
 الحثي علي وقوم في الضرورة بعدها بقوله بالباعث الوارث الامور
 قد ضمنت ايام الارض في دهر الدهاير غير صحيح لا ايام ضمير
 منفصل لامن المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت
 على الاثبات بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول
 ابن مالك وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذ انا في ان يجيء المتصل
 ويرفعه الماضي الى الاثبات في ذلك انه يرفع ايضا الصفات
 المختصة واسم الفعل لان اعبار قد لا تقتضي الحصر والمراد بقوله
 يرفعه ان يرفع محله لا الضاير كلها مبنية محله رفع اي
 مرفوعا ودر رفع او الكلام على تقدير مضاف اي محل رفع وقس
 عليه ما شبهه والمعني انه واقع في محل رفع فمنا ضمير
 المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسم لان
 الضمير مجموع الالف والنون وهذا اي اعراب فاعلا
 في محل رفع حيث سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبل تاويله وكان غير
 الف اي وكان اصلها ايضا وقوله وان انفتح ما قبلها اي تحرك بالفتح
 او سكن وكان الفاء او كان حرفا علي اصلي ضربا زيدا
 مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان الفاء الذي ان

ضربا تاو ومثال الساكن غير الاصلي شغلنا امواتنا ومن غير الاصلي
 الواو في ضربا وها كلف في الماضي اما مع المصارع والامر في
 مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن والميم والالف
 حرفان دالان علي الثنية فيه مسامحة فان الدال علي الثنية
 هو الالف فقط كما ان الواو هي التي تدل علي الجمع فقط واما الميم
 فريدت قبل الف الثنية فيه خصوصيتها وقبل والجمع في
 خصوصيتها بليل يلبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما
 للمفرد المتكلم في الثاني عند اشباع حركة التانيهما فقولها والميم
 حرف دال علي جمع المذكور فيه مسامحة ايضا وضربهم بضم
 التاوسكون الميم بعدها او ضمها مخنسة او مع واو بعدها بان
 نقول ضربتموا وهو الاصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الى
 الي اصولها حروف دالة علي التانيث الخ اي لان التالما
 وضعت مشتركة بين المفرد وغيره لخصوها بما يميزها ما هي له او
 حركوها بذلك ام عبد المعطي اي لخصوها في المشي والجمع
 وحركوها في المفرد ولا تقع هذه التالما فاعله اي لا مفعول
 ولا مضافة فالمحصرا هنا في فلا يرد انها قد تقع فاجبة عن الفاعل
 كما ياتي امثلة الحاضر وهو المتكلم والمخاطب وهو
 اي ما بقي جوار اي استنار اجابرا او جوار في وصفة مصدا
 محذوف علي تاويله باسم الفاعل او حذف المضاف قال الشيخ الشنوافي
 ولا يجوز ان يكون تمييزا والامكان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف
 بالاستنار الجوار وهو فاسد فمائل ام اي لان الاصل قبل التحويل
 علي هذا استنار جوار فحول الاستناد الي ضمير الجوار فان نصب
 تمييزا فقول هو لم يرد وانه ان المستر لفظ هو بل المراد

شيا

انه اذا اريدت ان ير معناه فسر بلفظ هو فليس هو لفظ المستتر
لان المستتر له صورة في الفعل اي الذهن لا في اللفظ فليس
المستتر لفظ بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق
به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كما قاله الشوايف
تقديم هي اي تفسير هي وغير هو في الاول وهي هنا
لاجل التعاير قال الرضي يجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت
متعائرا كما في البارز هو هو وهي الـ حرف دال على ثاني
الفاعل اي علمي المشهور وقبل اسم فالظاهر بعد هاء بدل او مبتدأ
خبره للمجمله قبله وفتحت للمناسبة الالف اي فالكسرة
فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكره
من ان نوالي اربع متحركة لم يوجد فيما هو كالكتابة الواحدة منقوص
بضربتا والالف زائدة اي في الخط بعد الواو لم تظرفها
فرقا بينهما وبين واو العطف في نحو اكلوا وشربوا وجادوا واولوا
وسادوا والقيود لزيادة الالف ثلاثة ان تكون بعد واو الجماعة
وان يكون في الفعل وان يكون متطرفة فخرج الاسم كضاربوا يزيد
وخرج واو الكلمة نحو يدعوا ويغذوا وخرج المتوسطة كضاربوك
وضاربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته توكيد الواو والجمع
زودت الفا لانها متطرفة واما الفاعل المضري الفاعل
معني وظاهر والا فالفاعل حقيقة محذوف اذا الاصل ما ضرب
احدا الا انا فانا بدل من احد قل او ما في معناه اي الذي
بمعناه في الحصر كما في واو ما ضرب الا هن فهذه الضماير
الواقعة بعد الاكل منها في محل رفع على الفاعلية وهما نافية والا
اداة حصر الخاي وانته الخاي بالمفعول

الذي

الذي لم يسم فاعله هذه الترجمة تشمل درهما من اعطاني ريد
درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس من ادأولا
تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا انبئت عن الفاعل مع ان الغرض
دخولها واجيب عن الاول بان الكلام في المرفوعات فلا يرد
درهما لانه منصوب وعن الثاني بانه اقتصر على المفعول لانه
الاصل في النايب فكان الاول والاعم التعبير بنايب الفاعل
اي الذي لم يذكر معه فاعله اي فاعل فعله في قوله الذي
صدر منه الفعل حل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو
الذات وهي لم تذكر ابدا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل او للمفعول
وانما الذي يذكر اللفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف اي
الذي لم يسم دال فاعله صدر منه الفعل اي او قام به او
المراد بالصدر مطلق المطلق وهو الاسم يشمل الصريح
والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه بالجملة والحرف والفعل الا ان
يزاد لفظها او تجعل اعلما ما قبل وخرج بقوله الذي لم يذكر معه لا
المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق
بنفي الموضوع فيصدق قوله ولم يذكر معه فاعله بان لا يكون هناك
فاعل اصلا او كان هناك مبتدأ وخبر واسم فيكون المقرب صاوقا
على الجميع فالصواب اخراج ما ذكر بفتحة ملحوظ ملحوظ بقرينة
ما ياتي بتقديم وغير عامله الي فعل او مفعول المرفوع
اي لفظا او تقديم الي الخ ما تقدم في الفعل الذي لم يذكر
معه فاعله اي ذكر ولم يقصد فلم يفتح الي ذكر فاعله لالفاظ ولا
تقديم وتانيث الفعل لتانيثه لم يثنى المجرور من نحو من
يصدق فانه قائم مقام الفاعل ولم يوثق فعله لتانيثه لان القائم مقام

الفاعل اعني المجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث
 العامل لغرض من الاغراض كالخوف منه وعليه فاقه
 المفعول به اي حيث وجد في اللفظ والافعال اختص وتصرف من
 ظرف مكان نحو جلس امام الامير وزماني نحو صيم رمضان او
 مجرور نحو لا تسقط في ايديهم وسير بن بدو مصدر فاذا انفتح
 في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد في
 اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل
 ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم احد الثلاثة
 انبت فقولم يعني بالعليا الاسد او الصحيح الاول في الاسناد
 اليه وتفاوت الاسنادين لا يضر ودلائل ان اسناد الفعل الي الفاعل
 على جهده صلو صدد ورم منه او قيامه به والي التاييد على جهده وقوله
 عليه او فيه او نحو في الماضي والمضارع هذا اذا كان العامل
 فعلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان
 من فعل ثلاثي مجرى فوزنه مفعول كضروب ومروبه او من غير
 فوزنه وزن مضارعه بشرط الا ثبات بيم مصنومة مكان حرف
 المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك
 وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
 وفي اسم مفعول الثلاثي اطرزته مفعول كان من قصد
 بشرط عمل الاسم المذكور صلة لال نحو جال المضروب عبده او كونه
 للحال والا استقبال بشرط اعتماده على بغي او استفهام او خبر عنه
 او موصوف نحو ما مضروب زيد وامضروهم وروا ان الامير هكرو
 رسولهم ومرت برجل مهران البرء وكسرها قبل الخرج اي ان
 لم يكن مكسورا نحو شرب بضم اوله فقط بعضهم ان الكسرة في شرب

مبني

مبني للمفعول غيرها فيه مبني للفاعل او تقدر في الضم والكسر
 معا وفي احدهما قول كقيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة
 العين وهي الواو في قول والباقي بيع وقلت الواو بالنقل الي ما قبلها بعد
 سلب حركة فسكنت العين وقلت الواو بالسكون بها وانكسار ما قبلها ولم
 تقلبت الي العدم المقضي مضار قيل وبيع باسكان الياء واصل شد سد
 بالفك فادغم المثلاث لاجتماعهما فكسر ما قبل الآخر مقدر
 وفتح ما قبل اخر اي ان لم يكن مفتوحا وقال ان الفتحة في نحو شرب
 مبني للمفعول غيرها فيه مبني للفاعل نحو يقال وبيع الاصل
 يقول وبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الي ما قبلها مضار يقول
 وبيع ثم قلت الفاعل كها في الاصل وانفتح ما قبلها الان مضار
 يقال وبيع وتشد اصله يشدد بالفك نقلت حركة الدال الي السين
 فسكن الحرف الاول وادغم في الثاني كما فعل يشدد والادغام واجب
 لان ادغام المثليين مع عدم المانع واجب لانه لا يبني للمفعول
 اي لفساد الصيغة والمعني اما فساد الصيغة فلا يك اذا يثبت
 اكدم مثلا للمفعول ضمت الفتحة فان كسرت الواو التيس بصيغة الماضي
 المبني للمفعول وان فتحتها التيس بصيغة المضارع المبني للمفعول
 ايض واما فساد المعني فلا انه حينئذ يصير دال اعلى الاخبار والامر
 انما يدل على الانشا او الجهول اي مجهول فاعله وفيه انه قد
 لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان
 يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل
 المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن ان يجهل فاعل شوا
 ما امكن في المضارع اي ما امكنك استحضاره وليس
 المراد ان بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري

في المضارع كانه في خلافا للقلبي

انما جمعها في باب واحد لان الخبر لا يربط بالبند وان
كان البند الا يلزم الخبر نحو اقام الذين اقاموا لله للاستفهام وقيام مبتدأ
والذين فاعله سد سبب الخبر ومثله ما مضى وب العران فاذانية مفعول
مبتدأ او العران نائب الفاعل سد سبب الخبر وشرط هذا البند الذي لا
خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفي او استفهام ويكون له مرفوع اعني
عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا او نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم
فاعل او اسم مفعول وهو الثالث الرابع اي ما ذكر من البند
والخبر ما الضمير راجع لما ذكر وهو مشي في المعنى فصح الاخبار عنه
بالمشي وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمشي عن المرفوع
ان الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل
والموافق بخلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور والحقيقة العرفية
فلا يعترض على اخذه في التعريف المرفوع لفظا مرادة به ما
يشمل المرفوع تقديره بدليل مقابلته بالحالي فلا يعترض عليه بان في
كلامه اخلا لا بالتقدير وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا
الا اذا دخل عليه ناسخ ولا محذور الا اذا كان حرف الجر زائدا
بالابتداء متعلق بالمرفوع وهو سبني على الصحيح من ان الرفع للبند
الابتداء والخبر البند او قيل كل منهما رفع الخبر وقيل ان الابتداء رفع
لها وقيل ان الابتداء رفع البند وهما رفع الخبر فالاقوال اربعة
قال ابن مالك ورفعا مبتدأ بالابتداء كذا كرفع خبر بالبند
اي المجرد اي الحالي لفظا وتعديدا فخرج نحو قولك زيدا في
جواب من قال من قام فان التقدير قام زيدا فهو مجرد عما ذكر لفظا
لا بتقدير اقل ليس بمبتدأ بل فاعل عن العوامل للجنس اي عن

شي من العوامل ويجعل الجنسية اندفع الاعتراض بان لا يخرج ما
دخل عليه عامل واحد او عاملان اللفظية قيد لا خارج المعنوية فان
المبتدأ لم يخرج عنها لانه مرفوع بالابتداء اعني الراجح فاشارة هذا القيد
الي انه ما شئ على الراجح فان قيل الخبر يد عن العوامل اللفظية يقتضي
سبق وجودها فان الخبر يقتضي سبق ما يخرج منه ولم يوجد في
المبتدأ اعامل لفظي يخرج منه قلت في الجواب ساهنا لكن قد ينزل
الامكان منزلة الوجود فتزل امكان تسلط العامل اللفظية عليه
منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح التعبير بالخبر
غير الزائدة وما اشبهها قيد في القيد فهو لا دخل المحرور وحرف
زائد او محرف يشبه الزائد من الاول بحسبك زيدا فان حسبك مبتدأ
واليافيه زائدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا
المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون
مبتدأ اذا كان ما بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثاني
لعل اي الغوارضك قريب فابي مرفوع على انه مبتدأ وقريب خبره
ومنتك متعلق به ودخلت لعل المجردة افادة التوقع لا للتعدينية كما
يدخل ليت لا فادة التعلل القوي فان قلت حيث كان لا بد من التقيد
بالتقيد بغير الزائدة وشبهها فالم تركه المص من المتن قلت
اجيب بان العوامل اللفظية اذا اطلقت انما تنصرف الي ما ليس
زائدا ولا شبهها بالزائد وخرج بالمرفوع المنصوب والمخفوف
وخرج ايضا ما لا عراب له اصلا كاسم الفاعل على القول بانه لا محل له
من الاعراب وهو الصحيح الفاعل المجازي والنائب عن الفاعل
وخبر ان واخواتها اذ ليس في كلامه المحصر فيما ذكره والابتداء
عبارة اي لفظ الابتداء معتبر به ففي كلامه خذق مضائق واطلاق

المصدر على اسم الله وحمله بالجرح عطفًا على قوله بالسين
 أي ويصير ما لا الخ بحيث يكون الثاني خبرًا أي مجزأه عن الأول
 أي لو حكم كالفاعل السادس مسند الخبر نحو أقام زيد والنائب عن الفاعل
 السادس مسند الخبر نحو اهضروب الزيدان فلا يعترض على الش
 بان تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر
 والتقدير صومكم خيرًا ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف
 السابك موجودًا كما مثل أو لا كقوله تسمع بالمعيدي خير من أن
 تراه فهو مؤول بالمصدر أي سماعًا والخبر هو الاسم أي
 الصريح أو المؤول واعتراض قوله الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان
 جملة أو شبهة واجب بأنه اقتصر على الاسم لأنه الأصل
 في الاخبار بكسر الهاء أن يكون به أي بالاسم وأشار الشارح إلى
 دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الأصلي ويرد على
 هذا أن المتن لم يعرف إلا الخبر المفرد ولم يعرفه أذ وقع
 جملة أو شبهة فيكون فيه قصور فالأولي مما صنفه الشارح
 أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلًا والجملة الواقعة
 خبرًا مؤولة بالاسم والحار والمجرور الواقع خبرًا وكذا الظرف
 كل منهما متعلق بخبره هو الخبر في الحقيقة وهو ما سمع حقيقة
 أو تأويلًا المرفوع بالمبتدأ أي الصحيح وقيد بذلك القيد
 لينسب على أنه لا يكون منصوبًا إلا بفتح ولا يكون مجرورًا إلا
 بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدأ المسند إليه أي المسند
 هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة
 أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غير أن الخبر هو
 المحكوم به فهو المسند إلى غير وقام خبره قد يقال في

صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لأن قراءه مسند إلى المبتدأ
 بالاسند إلى خبره مستتر فيه وهو مخير مسند إلى خبره مستتر فيه
 اتفق أن الضير هو زيد فتوهم أنه مسند إلى المستدأ من
 الشواني من حيث هو حيثية إطلاق كما في قوله
 الإنسان من حيث هو إنسان جسم أي المبتدأ أطلقًا
 أي من غير نظر إلى كونه ظاهرًا أو مضمرة أو هذا جواب
 عما يقال يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره لأن كل مبتدأ
 إما ظاهر أو مضمرة وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي
 هو مورد القسمة أم من الظاهر والمضمرة فإن المراد به المبتدأ
 هو من حيث هو من غير نظر إلى كونه ظاهرًا أو مضمرة وهكذا
 سائر التقسيمات منفصلاً قيد بذلك لأن المنفصل
 لا يقع مبتدأ وهي أن لا حاصلها ثلثة أقسام ما يختص
 بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو أنت
 وأنت وانتما وأنتم وأنن وما يختص بالغائب وهو خمسة
 هو وهي وهما وهم وهن ضمائر الرفع من إضافة الموصوف
 للصفة أي الضمائر المرفوعة والنائب أي الكثير وقوله
 يطابقها أي يساويها وقوله في المعنى أي التذكير والتانيث
 والأفراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا خصوص المطابقة
 لخواتم بكسر التاء أفضل من عرو وانتما وأنتم أو نين أفضل من
 عرو وأنت أفضل امرأة وانتما أفضل رجلين أو امرأتين وأنت
 أو أنتين أفضل رجالاً أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو
 أنت وانتما وأنتم أو أنتين عدل لأن الفعل التفصيل إذا جرد
 من ال والإضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكور

والخبر من
 حيث هو فيه ما تقدم فلا تغفل هذا في هذا الباب
 وكذا باب النعت كما سيأتي واختار بذلك من المفرد في
 باب المنادي ولا النافية للجنس فانه هناك ما ليس مضافاً
 ولا شبيهاً به وكذا في باب الاعراب فانه المراد به ما قابل
 المشتق والجمع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد ما قابل المركب
 او من الفيشي وفي النبتية ان باب النعت والاعراب على حد
 سواء فليراجع ثم اعلم ان المفرد قمان مشتق واجامد فاشتق
 ما دل على منتصف مصدراً من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ ان لم
 يرفع اسما ظاهراً كما مسألة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير
 بخور يدايهم ابوه وانما كان هذا الوصف للمفرد مع تحمله الضمير
 لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان اذاد فائدة حسن
 السكوت عليها كما في خوف اقام الزيدان وهذا لا يكون كذلك
 والجامد بخلافه اي ما قابل المشتق بخور يدايهم اذ اريد الشجاع
 لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين
 الدعوي لان الدعوي هي ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد اي
 ليس جملة ولا شبهها وقوله انه ليس جملة ولا شبهها اي انه مفرد
 ومجموع ذلك اي ما يصدق عليه غير المفرد اربعة اشياء اي
 في الظاهر اما في الحقيقة فتلائة لا للجملة شئ واحد وان كان
 تحتها فرد ان الاسمية والفعلية كما سيأتي المجرور اي
 مع جاره الثامن التام هو الذي تتم به الفائدة من غير
 ملاحظة متعلقة بان يكون متعلقه كونا عاماً كالاستقرار
 والحصول والكون اذ لا يخلو مع وجود منها وهذا القيد خارج

النافع

النافع والنافع هو الذي لا يفيد مع عدم ملاطة متعلقه
 بانه يكون متعلقه كونا خاصا بخور يدايهم او عندك اي واشتق
 واشتق بك او راعب فيك او معرض عندك فلا يقع خبراً
 مع فاعله كان ينبغي ان يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل
 واسم كان واخواتها الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوي واصل
 اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فلا انت هي
 فاعلا من الفيشي او المصغر مستتر كان او بارز او شئ
 هذا المجموع جملة فعلية وهي البدوة بفعل حقيقة كما مثل او
 حكما خولن يقوم زيدا مع خبر او ما يقوم مقام خبره
 فلو قال مع ما تتم به الفائدة لكان اعم ليشمل بخور يدايهم
 العريان ويسمي هذا المجموع جملة اسمية وهي البدوة باسم حقيقة
 كما مثل او حكما خولن زيدا اقام او غيره اي او مع الخبر
 غير المفرد ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يجب ان يحكم
 على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع
 لكان مرفوعاً ويجب لهذه الجملة ان لم يكن نفس المبتدأ في المعنى
 ان تستعمل على ما ينطبق بها بالمبتدأ من ضمير وهو الاصل والمطرود
 او اسم اشارة او اعادة المبتدأ بلفظه او بمعناه او غير ذلك مما يطول
 ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدأ الخوفل هو الله احد
 فلا تحتاج الى رابط ويجب ان لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد
 يا اخاه وان لا يكون مصدرية بلكن او بيل او حتي واعلم
 ايضا ان قضية الحلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة
 خبرية او انشائية حتي يصح بخور يدايهم خبره على ان الخبر نفس
 جملة خبره من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره

فلا يمنع كونها مية خلافا لابن الانباري ولا فصحية خلافاً
لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافاً لابن السراج
والفرق بين ما هنا وبين النعت حيث امتنعت فيه الطلبية
بلا احتياط القول كما قال ابن مالك وأمنع هذا إيقاع ذات الطلب
وان أنت فالقول أضرب ان الغرض من النعت تمييز المنعوت
للمخاطب ولا يميز إلا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون
معلومة قبل المحذوف بالرفع صفة متعلق لا
هما أي وحدهما أو مع المتعلق فالأقوال الثلاثة والخلف لفظي
أي في الصورة لا في الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري أفرد الجاز
والجور والظرف بالذكر والافتقار ما فائدة أفرادها
مع أنه ان قدر عاملها اسماً كانا من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلاً
كانا من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد وان قدر بالجملة
والظرف والجور والظرف سميان يشبه الجملة ووجه الشبه بها
وقوع كل من خبر أو صلة وحالاً وغير ذلك كالجملة
وان تقدير أي والصحيح ان الراجح تقدير المتعلق بخو كاي أو
مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحاصل
أو ثبت أو ما يليق بالقام وقيل الراجح تقدير كان الخ والخلاف في
الراجح لا في الجواز والذي الخط عليه كلامهم كما في المعنى
دير محمد كمنه تختار الله لأنه لا يشترح تقديره اسماً ولا فعلاً
بحسب المعنى فان أريد المضي قدر كان أو استقر وان أريد
الحال أو الاستقبال نحو الصوم في اليوم والخبر في عند قدر مضارعاً
مضارعاً أو وصفة وإذا قدر كان أو كاي كان من كان
النامية بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة والالكان

الظرف

الظرف والجور والجور في موضع الخبر وتقدر كان وتسلسل
التقديرات وما كان فيهما عاملة مصرحاً به لكونه خاصاً فهو
لغو وما لم يصرح به لكونه عاماً فهو مستقر والمضاف
اليه يستفاد منه ان الخبر في نحو زيد أكرمته مجموع الفعل والفاعل
والمفعول وهو الظاهر واختار شيخ الاسلام علي المحلي وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال
وعبر عن متعلقات الفعل وعالم ان الجملة تنقسم ثلاثة اقسام
كبيرة فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبيرة
فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبراً والصغرى فقط ما
وقعت خبراً والمختلة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبراً
والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى
فالصغرى هي قام ابوه وجاورته ذاهبة والكبرى هي جملة
زيد قام ابوه وزيد جاورته ذاهبة وإذا قلت زيد ابوه غلامه
منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى
زيد ابوه غلامه منطلق والجملة ابوه الخ فانها كبرى باعتبار ان
خبرها جملة وصغرى باعتبار ان خبرها خبر

أي في الاغلب فلا يشكل

بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليها ما كقوله تعالى ولتخذ الله
ابراهيم خليله وتارة لا تدخل عليها ما كجعلت الفقير غنياً وصيرت
المعوم المعدوم موجوداً والمراد التي يغلب دخولها على المبتدأ
والخبر فالجنسية لا استغراقية اذ لا يدخل على كل مبتدأ وخبر
دخولها عليه ما مشروط بان يكون المبتدأ معبراً عنه بجملة طلبية
نحو زيد وللانشائية نحو هتدز وجنكها وان لا يلزم التصدير نحو ارم عندك

وان لا يلزم الحد كالمحذ عنه بنعت مقطوع بخولجده للحد
 الحميد الى اخر ما هو في الحاشية وتسمى النواسخ من النسخ
 وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر وانما ازالت لانها عامر
 لفظي وعامل لا يندأ معنوي واللفظي اقوي من المعنوي
 هنا اي في هذا الكتاب لا حاجة اليه لانها في كل كتاب كذلك
 اي من حيث العمل ثلاثة اقسام لا من حيث الحقيقة لانها من هذه
 الجهة قيمان افعال وحروف هكذا قالوا والظاهر ان ثلاثة ايضا
 من هذه الجهة لانها افعال وحروف واسما وهي المصادر واسما
 الفاعلين الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالفه
 في العمل فالم يبق لعدة قيمان ثمانية بخلاف عددها ثلاثة من
 حيث العمل فان له فائدة لا عمل كل قسم غير عمل الآخر كان
 واخواتها اي نظايرها وانما قدم كان واخواتها على ان واخواتها
 لانها افعال والاصل في العمل لها وقدم ان واخواتها على ظننت
 واخواتها مع كونها افعالا لان احد الجزين باق معها على الاصل
 وهو الخبر وبدان كان واخواتها مكان لانها ام البات لاختصاصها
 بكونها تسعمل ناقصة غير شائبة خو كان زيد قائما وشائبة خو
 اذا مت كان الناس نصفان الخ وزائدة نحو ما كان احسن زيدا
 عملها مختلف اي من حيث الرفع والنصب ترفع
 الاسم الخ ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها
 لا يكون الامر فوعا فرفعها تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون
 الامضوب فانصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب
 الخبر كما اشار اليه ذلك الله بتحويل عبارة المتن بموله اي المبتدأ
 وقوله بعد اي خبر المبتدأ او رفعها للمبتدأ بان تحذف منه رفعها

غير الذي

٧٠ غير الذي كان به على الاصح ويسمى اسمها اي تسمى
 النواة المرفوعة بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها
 خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والسمية في كل اصطلاحية
 خالية عن المعنى لان زيد من كان زيدا قائما اسم للذات لا لكان
 لان اسم كان هو اللفظ المحض وهو الكاف والنون فليست
 كان مسما زيدا وقائما ليس خبر لكان لان الافعال لا يخبر عنها الاضافا
 في كل لادين ملا يسته وهي كونها تعمل فيها المرفوع فاعلا
 اي حقيقة والمنصوب مفعولا اي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبا
 لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ ظاهرا تقييده
 لحدث بقوله الذي شانه الخ وانما تحذف عن ذلك الحدث المقيد
 بما ذكره في لم يتجدد عن مطلق الحدث المقيد بما ذكره وسميت ناقصة
 لعدم اكتمالها بالمرفوع لانها تدل على زمن دون حدث فان
 الاصح دلا لها على ما لا ليس كالدواب من حيث احتياجها
 احتياجها للمعولين لان حيث توقف معناها على غيرها قول
 ومن ثم اي من اجل تجردها عن الحدث المحض وصيرورتها
 كالروابط لثباتية الخ حروف الصيغ انما افعال كما مر
 هنا اي هذه المقدمة اما في غيرها في اكثر من ذلك
 في الماضي متعلق بانضاف اي انها موضوعة للدلالة على ذلك
 ودوام ذلك وعدمه من قرينة اخرى في المساء بالمد من
 الزوال الى الغروب نقيض الصباح امسي زيد غنيا اي ثبت له
 الغنا وقت المساء اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة للبرد
 وقت الصباح وقيل على ذلك ما سياتي من الامثلة
 المسألة اي المثال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولي بينهما وبين

الضاد المجتهد وبالله اذنية بينهم وبين الطا ظل زيد صاعا اي ثبت
له ذلك جميع زمانا وما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو يعني
صار لا نه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط
كما لا يخفى بان زيد مفضل اي ثبت له ذلك جميع ليله
والا نتقال عطف تفسير وهو من حقيقة الي حقيقة
كما مثل او من صفة الي صفة نحو صار زيد غنيا وهي تنفي
الحال الاضافة من اضافة المظروف للظرف على حد مكرر الليل
اي مضمون الجملة في الحال اي زمن التكلم وقوله عند الاطلاق
اي عما يدل على خصوص نفي الحال او غير وقوله والتجرد اي الجلو
عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا
قيدت بزمن فانها تكون للنفي فيه ففي قولك ليس زيد قائما اس
لنفي القيام في الماضي واذا قلت غدا في نفي القيام في المستقبل
وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا نحو ليس زيد
قائما اي ليس مستصفا بالقيام الا ان يمكن ان يقوم بعده وعلي
مذهب الجمهور اذا صرح بلفظ الان كان مؤكدا بما النافية
ما ليست قيد بل الشرط تقدم نفي مطلقا او شبهه
والدعا اي بلا خاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف
افادة الاستمرار منها على دخول الثاني عليها لا بما يعني النفي
فاذا دخل عليها النفي انقضت اثباتا وانما قام النفي والتمام مقام النفي
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في
الثاني بين ان يكون ملفوظا به كما مثل او مقدر الخوفا لانه
نفي اي لا تفوت قال في الصريح ولا ينقاس حذف النافي
الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم

وكون

وكون النافي لا اه وقد نظمها العلامة الدنوسري بقوله
ويحذف باق مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم
للازمة اي موضوعه للدلالة على ملازمة الخبر من
اضافة المصدر لفاعله وقوله الخبر عنه بالنصب مفعوله وفي
نسخة للخبر عنه على حسن بفتح الين وقد تسكن اي
قد ربما يقضيه اي لا يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها
منذ قبله نحو ما زال زيد عالما اي منذ طلح العالمية يعني من
حين تأهله وتفهمه للعلم والافعال يشهد بانها قبل ذلك
ليس عالما ونحو ما زال زيد اسيرا معناه ان الامارة ثابتة له
وقت قولها بان لا يكون طفلا مثلا وعلي هذا انفس
لا استمرار الخبر اي موضوعه للدلالة على استمرار خبرها
ما دام معناها توقفت امر عدة اضافة اسمها بخبرها
لنبايتها اي لاجل كونها نائية عن الطرف قال ابن ثابت في
شرح البردة اما كونها مصدرية فظاهرا واما كونها ظرفية
فلم تر حرفا ظاهرا لان الظروف كلها اسما وبجواب باب
ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر
ينوب عن الطرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكانه مود له
فسمي مصدرية لذاته وظرفا لنبايتها عن الطرف نحو حيث
طلوع الشمس او وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع
منابه فيعرف ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فالم يكن ظرفا بل هي كالمصدر نائية عن ظرف
نباية مضاف اليه عن مضاف اه ثانيا ولما الو من المعلوم
ان المول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هي ففي العبارة يمح

والقدير بمعنى المقدر مدة دوام فقط لا زيد متردد اليك
والقدير وايضا ليس المراد دوام زيدا وانما المراد دوام تروده فلم
لم يكن ما مصدرية ظرفية بان كانت مصدرية غير ظرفية لم
تعمل دام بعد ها العمل المذكور بل يكون تامة بمعنى بقي فان اوها
منصوب من هو حال نحو بقيتني ما من صحبتي اي دوامك صحبتي
ان من المعلوم انه لا تعجب المدة ولا يعجب في المدة ولا يتاخر
كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية
وكذا انصب ما بعد ها على الحال لو لم تقدم على دام ما نحو من
صحبتا وما تصرف منها اي تحول الى امثلة مختلفة
نصاع منه ما ضمها اي الماقي منها كشجر الرثا وماض
هو هي كان الى الحاصل ان هذه الافعال الثلاثة عشر
في التصرف وعدم ثلثة اقام ما لا يتصرف اصلا وهو ليس
باتفاق ودوام على الاصح وما تصرف ناقص وهو زل واخوانه
لا نه ليس له امر ولا مصدر وما تصرف تام وهو الباقي
وكذا في الامر والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد في قوميه الفتى وكونك اياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله وماكل من يبدى الشاشه كايضا افاك
اذ لم تلفه لك مجددا بقطع الهزة لانه امر الفعل الرباعي
شاخصا اي ذاهبا او حاضرا فان الشخص راى يعني
السفر ويعني الحضور كما قاله النسيبي تنصب الاسم الى
متناو شرافيه جميع ما تقدم في مثله في كان فلا تفعل
وان راسمها اذ في ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه اذ لا دخل
له في التاويل كما يدل عليه قوله والقدير انطلاقي وزيد في

٧٢ تاويل مصدر وذلك المصدر يوحى من لفظ الخبر ان كان
مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني ان
هذا زيد اي كون زيد او بالا استقرار ان كان ظرفا او جاريا
ومجرورا بخلاف المكسور اي فانها قد يطلبها عامل نحو
قال اني عبد الله وقد لا يطلبها نحو ان انزلناه
لاختلاف الفاظها اي وقت اختلاف الفاظها فاللام التاني
لا للتعليل لان المعنى يحكون على لزوم اي يلزم من اختلاف
الالفاظ المعاني لدوران العلول مع علته وهذا المعنى لا يصح
لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف الفاظ
ولا يوجد العلول وهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان وان
فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما
اذ جعلت التاني فان المعنى اختلاف المعاني وقت
اختلاف الالفاظ وليس في ذلك عوي لزوم اختلاف المعاني
لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون
ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ اعم من ان يكون معه
وقت اختلاف معاني كلكن وان مثلا او لا يكون كما في ان وان
هذا توضيح ما في الحاشية تأمل ودلالة على المعاني
اي الاتية لامعاني كان واخوانها بالوضوح فساد المراد مطلق
الدلالة على المعاني للتاكيد التعبير باللام في هذا وما
يا في غير ظاهر لانه يقتضي ان يكون معاني ان وان مثلا شيئا اخر
غير التوكيد تأييدا وحاصلا له وذلك خلاف ما اجمعوا عليه
فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتاكيد وما بعده متعلقا
بجذوق تقدير مصروف فيكون المعنى ان معاني ان وان المحتمل

عند الفعل لمعاني شي مصروف بالنظر الى الخانج الى المعنى الذي
هو التوكيد خاصة وان يجعل معناها هو التوكيد بعينه
والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب الجوابا لخوان زيدا اقام او
سلبا لخوان زيدا ليس بقاءم فان وان يرفعان احتمال الكذب
والحجاز فان كان المخاطب متردد في الحكم فاما النفي المتردد
والتاكيد بهما احسبهما في وان كان منكر الحكم فاما النفي
الانكار والتاكيد بهما احسبهما واجب ومن ثم لا يوفق بهما اذا كان
السامع حالي الدهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني
ومعني لكن للاستدراك اي لانها لا تنوسط بين
الابين كلامين متغايرين ليحبا او سلبا فلا بد ان يتقدم عليها
كلام كما ياتي تعقيب الكلام الذي اتبع الكلام برفع
اي بنفي ما يتوهم اي يظن بثبوته خوفا من الناس لكن زيدا اجلس
فعله قام الناس يتوهم منه بثوق قيام زيدا معهم لانه منهم
فرغت ذلك التوهم ولكن وقوله او نفيه معطوف على ثبوت
اي او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه اي بنفي ما يتوهم نفيه
اي باثباته لان نفي المنفي اثبات له خوفا من زيدا حيوان لكنه
كره فثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقولك لكنه كره لان
عادة الحيوان الغفل وهو الدلالة الضمير عايد على التشبيه
وهو معترض بان التشبيه فعل الفاعل وهو ومن المتكلم والدلالة
فعل الحرف في وصف له ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخر
ويجاب بان كلامه على حذف مضاف اي الحكم بالدلالة وان
المعنى ان يدل المتكلم ان يكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان
يراد في التعريف بالكافي او كان او نحوها يخرج مثل قولنا قاتل

٧٣
عمر او جاني زيدا وعمر وفانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة
امر لا مرفي معني وهو طلب ما لا طمع فيه وهو المستحيل
اي ما من شأنه ان لا يطمع فيه كقوله
الاليت الشاب يعود يوما وقوله او ما فيه عسري او طلب ما فيه
طمع ولكن فيه عسري وهو الممكن الحصول كقول الفقير
ليت لي قنطار من الذهب أي ما من شأنه ان يطمع فيه
فلا يعترض بان الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف
طلب الواجب فليت يجيء فانه ممنوع وهو طلب الامر
المحسوب اي المستقر الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال
لعل الشاب يعود واما قول فرعون لعلي بلغ الاسباب الخفا
كان جهلا وافكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل فان ليت
يتضمن بهما ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجي بهما الا ما
يمكن وقوعه ثم اعلم ان تفسير الشك كغيره التخي والتعجب
بالطلب من باب السامع فان كلاما من التخي والتعجب حاله
نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء التخي والتعجب
وطلبها له فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو التخي
والتعجب واريد لازمه الذي هو الطلب والتوقع اي
او للتوقع بالاشفاق في المكروه اي الخوف منه وقيل
وقيل التوقع اعلم كن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع
المكروه يسمى اشفاقا هالك اي ميت اي اخاف
عليه اهلاك المتوقع علي انهما اي علي سبل انهما
مفعولان لهما اي علي الصحيح وعند الكوفي نصب الثاني على
التشبيه بالحال مسند لا بوقوع جملة وظرفا ورد بوقوعه

معرفة وصغيره جامداً او بانه لا يتم الكلام دونه اذ عبد المعطي
حيث لا مانع اخر زبد عما اذا كان مانع وهو ان الاول الالغيا
وهو بطلان العمل لفظاً ومخالفاً لضعف العامل بتوسطه خو
زيد ظنت قائم والاعمال والالغاح على السوا وياخرو نحو زبد
قائم ظنت والاهمال ارجح اما مع التقدم فيمنع كظنت زيد قائما
قال في التامك لا الخلاصة

وجوز الالغالا في الابتدا وانواخير الشأن اولام ابتدا
والثاني التعليل وهو بطلان العمل لفظاً لا محلاً بسبب
توسط ماله الصدارة بينهما وبين معموليهما كاللام نحو ظنت
لزيد قائم او سبب كون احد معموليهما ماله الصدارة كان كان ما
الاستفهامية كقوليه

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجبات القلب حتى تولت
فجاءه لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا اجملة
قوله ما البكا بدليل العطف على محملها بالنصب على في قوله
ولا موجبات القلب فانه عطف موجبات بالنصب على
محل قوله ما البكا الذي عاق عن العمل فيه قوله ادري لا ابتدا
له الصدارة وهو ما الاستفهامية وتسمى هذا تعليقاً لان
العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فتشبه بالمرأة المطلقة
التي هي لا من زوجة ولا مطلقة وهي التي اسازوجها عشرة بها واعلم
ان هذين الامرين لا يجريان في ظن وجميع اخواتهما بل هما
خاصان ببعضهما كما اشار اليه ابن مالك بقوله

وحسن بالتعليل والالغاما من قبل هب والامر هب قد الزما
تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تدل على رجحان وقوع

المفعول

المفعول الثاني اي غالباً فلا يرد ان الثلاثة الاول قد ترد لليقين
كقوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك وقول
الشاعر

حسبت النبي والبود خير نجاة رباً اذا ما المرأصبه تافلاً
اي تيقنت وقوله دعاني الغواني عمن وخلصن لي اسم فلا ادعي
به وهو اول اي تيقنت ان لي اسماً كنت ادعي به وانا شاب
قال بعضهم وهذا الاسم هو الاخ لان النساء يلقن للشباب الاخ
والشباب العم وزعت اي بعني اعتقدت او شككت
او ظنت لا بعني تكلمت ولا تعدت لمفعول واحد تارة

بنفسها واخرى بحرف الجر ولا بعني سمن او هزل والا كانت لا
زمنة وثلاثة منها اي من العشرة تفيد تحقيق وقوع

المفعول الثاني اي تدل على تحقيق وقوعه اي غالباً فلا ينافي
دلالة بعضها تارة على الظن كما في رأي فاني استعمل بعني

تيقن وهو الغالب كقوله رايت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم
جنود او قد تاني بعني ظن وقد اجتمع في قوله تعالى انهم

يروونه بعيد او نراه قريباً اي يظنونونه وتعلمه كما في عالم فاهيا
الغالب فيها ان يكون بعني متيقن كقوله علمتك الباذل المعروف

فانبعتت اليك بي واخبات الشوق والامل وقد تاني بعني
ظن كقوله تعالى فان علمتهم من مومنات رايت لا بعني

ابصرت ولا تعدت لواحد لانها من افعال الخواص
وعلمت اي لا بعني عرفت ولا تعدت لواحد اما علمي ان

بين العلم والمعرفة فرقاً ظاهر واما علمي انها بعني واحد فلا
قد يخص احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وهو

امر كقول الى اخبار العرب ووجدت بمعنى علمت لا يعني
 اصبت فانها تعدي بنفسها الواحد ولا يعني حذف حرف
 على الميت اي حذف عليه والا نقال عطف تفسير
 في قوله اي مقوله اذا دخلت على ما لا يسمع بان يكون
 معلقة باسم عين والمراد ان يكون الاول مما لا يسمع واما
 الثاني فلا بد ان يكون مما يسمع كقولي سمعت زيدا اي اذ
 يخرج اذ الخروج لا يسمع اما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا
 خلاف انها تعدي الي واحد نحو سمعون الصيحة ^{واحدة}
 والجمهور على ان الجاي مطبقون على ان جملة يقول من الفعل والفاعل
 ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول اي على حذف
 مضاف تقدير سمعت صوت زيدا في حال انه يتكلم في الحال مبنية
 ولا ينبغي ان يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت
 كلام زيدا في حاله يلزم ثم ح ان يكون الحال مؤكدة
 على الحال من المفعول اي ان كان معرفة والا فري صفة قال
 الا الي واحد نحو اصررت زيدا وسمعت القرآن وذقت الطعام
 ليست الحري وسمعت الدجيان بكسر الياء وفتح الحاء نقلت الكرة
 الي الحائض سلب حركتها اي الحاء هي الفتحه فصار خيلت فالتقاء
 ساكني الياء واللام ثم حذف الياء لتقاء اي لدفع التقاء الساكنين
 لاجل مكرره وقس عليه نظائره كسمعت ولبت
 استطرادا هو ذكر الشيء في غير محله مناسبة بينهما والمناسبة
 ما انفار اليه بقوله لتقيم بقية النواحي زاد الشيخ الفيشي سما ان
 ذكر خبر كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطراد انتميمي
 لعلها

ما يعرف على غير وجه التبع اخذ يتكلم على ما يحب تبعاً وهو
 تحت النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق
 واذا اجتمعت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله
 نعت البيان مؤكداً بدل نسق هذا هو الترتيب في القول الاصح
 ولهذا ابدى المص بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفة بعضهم
 بانه المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمحدد غير خبر
 فخرج بالحاصل والمحدد خبر المبدأ او المفعول الثاني حال
 المنصوب وبغير خبر جامض من قولك هذا حلوا حاض
 والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه اصطلاحاً اخر الا
 على الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى
 المصدرية وقد استعمله الفخاه بمعنى المنعوت به وهو المراد
 هنا ويراد به الصفة والوصف وعرفوه على هذا ابان
 التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته او صفات
 ما يتعلق به فخرج بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق
 لان البدل مقصود في نفسه وليس المقصد به اتمام متبوعه
 ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان
 صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانها مشاركا
 النعت في اتمام ما تبعاه لكن لا يدان على معنى فيه اما
 البيان فلا نه عين الاول واما التوكيد فلا قد يكون
 بالنفس مثلاً ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا
 التعريف شامل لانواع النعت فانه اما التخصيص فذكر
 نحو من يرتد رجل كانت او تو ضيف معرفة نحو من يرتد
 التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك في التكرار والتوضيح

رفع الاحتمال في المعارف او مدح خولجده لله رب العالمين او دم
خواعود بالله من الشيطان الرجيم او ترجم خوالجده اسم
عبدك المسكين او توكيد خولجده كماله وهذا هو المراد بقولهم
في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد ما يطلبه المتبوع
بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك لا يكون
الاشتقاق او مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لوصفها على
معان منسوبة الي غيرها ومعني المشتق ما دل على حدث
وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعني المور
به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذي بمعنى
صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكير وافراجه
خوعدل والمحال ان النعت بمعنى المنعوت به على
قسمين القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها
وهو ثلاثه انواع الاول المشتق كضارب ومضروب وضارب
وحسن واحسن والثاني شبه المشتق كذا وذي واسما
التصنيف النسب نحو مكّي والثالث المصدر نحو رجل عدل
والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والمجاور والمجاور
والنعت بها ثلاثه شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون
تكريرا اما لفظا ومعني كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله او معني لا لفظا وهو المعروف بال
الجنسية كما في قوله كمثل الحمار الذي يحمل اسفارا وشرط ان
في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يجرها بالموصوف
مكتوطة به كما مثل او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تحرك
نفس من نفس شيئا اي فيه ثانيهما ان تكون خبرية اي

مكتوبة

مكتوبة للصدق والكذب سمي ببعض خواصه فيه نظرا الى
الظاهر ان قوله تابع للمنعوت الخ ليس وارد امورد التعريف بل
بيان حكم من احكام النعت فتأمل شواي تابع للمنعوت
اي مشارك له في رفعه الى حذف مضاف اي في نوع
مرفعه الى وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في الشخص
اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدر وقد
يكون اعراب احدهما بالحركة واعراب الآخر بالحروف او اعراب
احدهما محليا والآخر لفظيا ان كان مرفوعا لشاربه
اي ان كلام المتن على السوربع اذ لا يتناق للجمع بين الرفع والنصب
مثلا في ان واحد وكذا فيما بعده وفي تعريفه اي في
نوع تعريفه لا في شخصه اذ لا يشترط ان يكون النعت مرفعا
بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونها معرفتين اما من
جهة واحد نحو جال الرجل الفاضل او من جهتين نحو رايت
بكر امة مكية ويجب كون الموصوف اما اعرف من الصفة
او مساو لها ولا يجوز ان يكون دونهما فالاول كقولك سررت بزيد
الفاضل فان العالم اعرف من المعرف بالالف واللام والثاني
نحو سررت بالرجل الفاضل فانها معرفان بالالف واللام والثالث
نحو سررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت
لان المضاف للضمير في مرتبة الضمير وفي مرتبة العالم وكلاهما
اعرف من المعرف بالالف واللام سواء كان النعت
حقيقيا الخاي هذه الخمسة اعني الرفع والنصب والحذف
والتعريف والتكثير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في
اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجاري على

له في الواقع اي السند الي ما هو نعت له في الواقع او كان سببها
وهو الجار على غير من هو له اي السند الي غير من هو نعت له ولكن
النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخصال اقتصار
المتن عليها المستتر بالنصب صفة الضمير ايضا
اي كما تبعه في اثنين من الخصال المتقدمة ويكمل له
اي وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر قوله اربعة من
عشرة هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والثانيث والتعريف والتكثير وانما يكمل له جميع العشرة
لانه لا يكون الاسم متصفا بجمعه في وقت واحد لما بينها
من التضاد الا ترى ان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا
في حالة واحدة ولا معرفة تكرة معا ولا مفردا متخيا
مجموعا ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة
واحدة اربعة امور واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
التي هي الرفع والنصب والجر واحد من الافراد والتثنية
والجمع وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير
والثانيث ويسمى النعت اي يسميه علما هذا النعت
حينئذ اي حين اذ يرفع النعت ضمير المنعوت حقيقة
وظاهر هذا الكلام شموله لضمير مرتب بجرل حين الوجه
بنصب الوجه لكونه رفع ضمير يعود على المنعوت فهو حقيقي
مع انه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بانه
سببي وسياقي في المخرج اشار اليه وبعضهم سماه مجازيا
وعليه فاقسام النعت ثلاثة ثم اعلم ان اتباع النعت
للمنعوت في اربعة من عشرة انما يكون مع عدم مانع اما اذا

منع مانع كان يكون النعت افعل تفضيل فانه لا يتبع في
تثنية ولا جمع ولا ثاني بل يكون معزدا مذكرا على كل حال
فقول مرتب برجل افضل منك ونسوة افضل منك وعلم
ايضا ان قول المتن تبعه في رفعه لاذي ما لم يكن المنعوت
معلوما بدون النعت والاجاز قطعه وعدم تبعية له
لخواعوز بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم او نصبه
فالرفع اذا علم يقطع النعت بالنصب بتقدير فعل
والرفع بتقدير مبتدأ او المنصوب يقطع نعتا للرفع والنصب
ولا يقطع للجر لا متناع تقدير الجار مع بقا عمله في غير الحال
المعلومة عندهم وان رفع اي النعت سببي مفعول
رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي
والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته لقوله فيما مر
ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء
الرجل الضارب انا ويسمى حينئذ اي وقت رفعه
سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الي السبب والمراد
به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة تقول في النعت
الحقيقي ما حصل ما ذكره اثنان وسبعون مثالا
وذلك اما ان يكون مفردا او مثنيا او مجموعا وكل منها اما ان
يكون معرفة او تكرة وكل منهما اما ان يكون مذكرا او مؤنثا
فهذه اثني عشر وكل منهما اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مخفوضا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب
اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره السارح
والستة والثلاثون في الحقيقي لكل من المنعوت والنعت

وفي السببي بالنظر للمفعول واذا نظرنا الى انه تاريخ يقع
في شخص الاعراب بان يتحداه او لا وتارة يوافقان
في جهة التعريف او لا زادت الاقسام تقول
في النعت الحقيقي اي تشبیه وقوله الرفع لصير المفعول تفسير للحقيقة
والمستتر ضمير في الرفع متعلق بتقول وفي النصب اي
وتقول في حالة النصب الخ وتقول فيما اذا رفع اي
النعت وقوله سببي مفعول رفع والمفعول مضاف اليه
فالنعت في هذا القسم اي ضم السببي يلزمه الافراد لان
النعت الرفع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله
ولم يعتد بحال الموصوف فيلزمه الافراد اذا اسند الى
ظاهر ولو كان ذلك الظاهر مشني او مجموعا على اللغة
المشهوره ويلزمه ايضا التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم
من الامثلة وكذا يلزمه التانيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جاء
الرجل قائما امه كما تقول لما مات امه مع غير الجمع اي
جمع السببي كما قال قل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار
تكسر اي تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المفعول
جمعا نحو مرتب برجال قيام اباؤهم او غير جمع نحو مرتب برجل
قيام غلمانهم ويضعف بضميمة اي يضعف جمع النعت
بجمع بضميمة قال الشيخ ابوا بكر الشنواني اي يجوز مع ضعف بال
يجوز في اللغة المشهورة وانما جاء في لغة قليلة الاستعمال
موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانهم كما في لغة قليلة
يفعلون يقدون غلمانهم نحو اكلوني البراعيث لكن في الفعل اضعف
هذا اذا الخاي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي

السببي

والسببي دون غير وقوله نعت باسم الفاعل اي الذي ليس بمضاف
والصفة المشبهة اي او اسم الفاعل المضاف لخو زيد قيام الاب
ولعله لم يشبه الله عليه لانه ح يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به الفعل على معني الشوق والدوام بخلاف اسم
الفاعل فانه وضع متصفا بمصدرم اي الحدث على وجه الحدوث
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن
وصهب وشديد وتعمل عمل فعلها حاز فيه اي في النعت وقوله
هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المفعول الظاهر فيستتر
اي فيه ضمير المفعول على التشبيه بالمفعول به اي ان كان معرفة وعلى
التمييز ان كان نكرة وح اي وقت اذ ينصب او يخفض
ويرجع الى القسم الاول وهو النعت الحقيقي اي يرجع اليه في ثلاث
المطابقة مع بقائه على انه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقيا
فما مل قل وتقدم ان بعضهم سماء نعتا مجازيا وان الاقسام عليه
ثلاثة وجرها اي على الاضافة والواو بمعنى او وكذا
الفعل الذي اي تفعل فعلا مثل ذا الفعل فحله كذا في موضع النعت
لمصدر محذوف والمعرفة الخ لما ذكر المص ان النعت يتبع مفعوله
في اثنين من جهة وتقدم الكلام على الرفع والنصب والجر في باب
معرفة الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتذكير احتياجا الى
بيان المعرفة والنكرة لئلا يفتقد وكان الاولى ان يقدم النكرة
لانها الاصل لا تخرج كل معرفة تحتها لكنه بدء بالمعرفة لانهما
اشرف من حيث دلالة لهما على معني وال في المعرفة للخص ولذا صح
الاخبار عنها بقوله حصة اشياء فلا يقال لا يخرج عن الواح
بالجملة وقوله من حيث هي اي لا يقيد كونهما ضميرا ولا علما

الخ فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ولا بقيد كونها نعت
 وينبغي بها التذكير كما سيذكره الله قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء
 بعينه ككلمة أو التكرار ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي المعرفة ما وضع
 لشيء قوله بعينه احتراز عن التكرار والمعنى ما وضع لأن يستعمل
 في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا أو واقع كما في
 الاعلام أو لا كما في غيرها وقال ابن مالك في شرح السهيل
 من تعرض لاحد المعرفة عن الوصول اليه دون استدراك عليه أي
 دون اعتراض ولا جمل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالبعد كما فعل
 المصنف هنا وعلل ما ذكره في شرح السهيل بقوله لأن من الاسماء
 ما هو معرفة بمعنى تكرة لفظ كقولك كان ذلك عاما أو وعكسه
 كاسامة وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فالتكرار
 يجرى ما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلها كالتكرار
 ويدخل عليهما رب ويتصهما على الحال وكذا ذوال الجنس
 فيه الوجهان ولهذا انفتحت نعت المعرفة ثارة ونعت التكرار اخرى
 فأحسن ما يثبت به ان يذكر اقسام المعرفة مستقصاة ثم يقال
 وما سوى ذلك تكرة قال الدماميني وهو كلام ظاهر
 حال عن التحقيق أي لأن الاول مبهم في الاصل وتعيينه
 عارض منه الوصف واسامة مدلوله معنى وهو الماهية
 وهو معرفة لفظا ومعنى والحق في واحد امه وعبد بطنه التعريف
 بالاضافة ودخول رب عليهما ونصب ما شاذ وسياق الكلام على
 المعرفة بالجنسية فتقول ابن الحاجب في التعريف المتقدم ما
 وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما اشير به
 الى ان مختصرا إشارة وصفية شاملة لجميع أنواع المعارف

يخرج لسائر التكرارات ومع فقله دون استدراك عليه فيه استدراك
 عليه أو حقي على الاستعمالي ببعض تغييره وزيادة ^{خسنة}
 أشياء الوجه أنها استتمة كما ذكره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس
 الموصول ولعل المصداخلة في المبهمة أو في المعرف بال أو في المضاف
 بناء على ان تعريفه بال ان كانت فيه ويستتبعها ان لم تكن فيه الا انما
 تعريفها بالاضافة وبعضهم عد لها سبعة فزاد التكرار المقصود
 في التداكيك لعل المعنى بناء على ان تعريفه بالقصد والاقبال
 وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بال
 محذوفه وناب حرف التداكيك قال ابو حيان وهذا الذي
 صححه اصحابنا ولا خلاف في التكرار غير المقصود في باقيه
 على تنكيرها كما راجح خلا خذ بيدي الخ واما العلم كياريد فذهب
 قوم الى انه تعرف بالمد ابعاد ان لا تعريف العلمية والاصح انه باق
 على تعريف العلمية وانما ازيد المد بالمد او ضوحا هو من المحشي مع
 زيادة منه على الاستعمالي واعلم ان المراد بالموصول الاسمي
 وهو ما اقترابه الى الوصل جملة خبرية او وصف صريح أو
 ظرف أو جار ومجرور أو تامين والى عايد او خلفه وهو الذي للمفرد
 الغير المؤنث ولذا ان لمثناه والذين لجمع والى للمؤنث واللتان
 لمثناها واللا في لجمعها والاولى لجمع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ
 تسمى موصولا نضا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد
 واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو
 من للعقلا وما لغيرهم واي للجمع وال في نحو الضارب والمضروب
 وذو عند طي وذا بعد ما او من الاستفهاميين وسطح كل
 ذلك في المبسوطات المختصر المضروب ونقال له الضارب

وسمي الكوفي بن الكناية والمكني وتقدم الكلام على اقسامه في باب
 الفاعل ما دل على متكلم الخ أي اسم دل وضعاً فخرج بقولنا
 وصفاً قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد أفعل كذا
 وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد ففعل كذا فان لفظ زيد وان
 اطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث
 لم يكن موضوعاً للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر
 فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغيبة مطلقاً لا باعتبار
 او غائب المراد به ساعد المتكلم والمخاطب فيدخل
 فيه ضمير الذات العلية والثاني العلم هو لغة العلامة
 واصطلاحاً ما ذكره في بقوله وهو ما عطف على الذي اسم
 علق بالبنا للجمل على شيء أي وضع لشيء بعينه مطلقاً أي
 بلا قيد أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي
 الذنوب بالنسبة للعلم الجسدي لان العلم قد كان كما سياتي
 فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق على شيء بعينه
 خرج التكرار وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه
 لان العلم جزئي وضعاً واستعمالاً وبقية المعارف كليان وضعاً
 فيتناول كل واحد منها ما اشبهه بحسب الوضع جزئيات
 استعمالاً كذا قيل وهو من ذهب السعد والراجح وهو من ذهب
 السيد انها جزئيات وضعاً واستعمالاً لكن الواضع لاحظ ما
 وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة
 الوضع العنصرية وعليه ذلك فهي خارجة بقولنا مطلقاً أي بلا
 قيا انها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية
 عند ان الاسم اما اللفظية كما في المحلي والصلة في الموصول

ومعنى

ا ومعنوية كالحضور في ضمير المتكلم كانا والمخاطب كانت واسم
 الاشارة وكما لغيبه عاقل الاول عالم ليشمل اسم الله تعالى
 فخرج عن بفتح عين علم بلد بساحل اليمن كشد تم
 بالبدال المملة او المعجمة علم حمل للنعمان ابن المقدس وهيلة اسم
 لشارة وذكر بعضهم انها علم لغير كان لبعض نساء العرب او
 علم جنس بالنسب عطفاً على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص
 وعلم جنس واسم جنس وتكرار فالاول ما وضع لمعني في الخارج
 والثاني ما وضع لمعني في الذهن اي وضع للماهية بقيد
 حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين
 اي بلا قيد حضورها اي لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت
 حاضرة والرابع ما وضع لواحد منهم وعبارته السمع العلم
 ما وضع لمعني لا يتناول غيرهم ثم التعيين ان كان خارجياً بان
 كان الموضوع له معيناً في الخارج كذا كزيد فهو علم شخص وان
 كان ذهنياً بان كان الموضوع له معيناً في الذهن اي ملاحظ
 الوجود فيه كاسماء علم للسمع اي لماهية الحاضرة في الذهن
 فهو علم الجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث
 هي من غير ان تعين في الخارج او في الذهن كاسم السبع
 اي لماهية السبع المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم الى
 ان علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص
 فلا يضاف ولا تدخل عليه الولا يفت بالتكرار ويتبداء
 به وتنبص التكرار بعدد على الحال الي غير ذلك واما في المعني
 فهو كالتكرار لا علم الشخص فهو شايع في جماعته فلا يختص به
 واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفه

ورد هذا المذهب بان التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية
 تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايضا وقد تقدم وذهب بعضهم
 ايضا الى ان اسم الجنس موضوع للمفرد المبهمة فهو كالشجرة
 لفظا ومعنى وعليه جماعة من المحققين ونصر ابن الهمام
 في تحريرها اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس
 او اسم الجنس على فرد معنى او مبهمة ان كان من حيث
 اشتماله على الماهية الحقيقية وان كان من حيث خصوصه
 فمحاذ والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس المعرفة
 كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفي
 الثاني مستفاد من الـ نحو حضا جربوزن مفاعل
 علم للضبع واسامة علم للبعير او لمعنى معطوف
 على قوله حيوان كسبحان اي مقطوعا من الاضافة ومنوعا
 من الصرف علم للتسبيح بمعنى التزنية واذا كان مضافا لم يكن
 علما لان الاعلام لا تضاف كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الدما
 ان الاضافة التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف او التخصيص
 واما ما كانت للبيان كخاتم طي وفرعون موسى فلا وحسينيذ
 فلا مانع من الاضافة مع العلمية حملا على هذا وذكر الشيخ
 الشنوافي ان استعماله مضافا الى فاعله او الى مفعوله كثر وهو
 منصوب بفعل محذوف وجوبا ويره بمعنى البر
 وارب له اسم الاشارة قال الشنوافي الظاهر ان المص اراد بالاسم
 المبهمة الموصولات واسماء الاشارة لا اسماء الاشارة فقط
 كما انما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها
 بين وان اعلمت في معانيها الاشارة الى التعيين

وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلوة ام المقصد منه
 وصلاحيته الخ عطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما
 وضع لشيء بعينه وهذا ايضا في عمومته وصلاحيته للاشارة
 به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله في
 معين والهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه
 معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي فهو كلي وضعا جزئي استعمالا
 اه وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه في هذا
 الجواب مبني على مذهب السعد وقوله نحو هذا حيوان وجماد
 كمر المثال للاشارة الى عدم الفرق بين ان يكون الجنس حساسا
 او لي فالاول الاول والثاني للثاني اه عبد المعطي
 وفرس ورجل وزيد اشارة الى انه لا فرق في العلم وغيره
 عاقلا وغيره فيشار الى كل منهما بما ذكر من الاشارة عبد المعطي
 وهو اي الاسم المبهمة اقسام اي ستة لانه اما مفرد او
 مشي او مجموع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث والصيغ
 التي ذكرها خمسة لان صيغة الاشارة الى الجمع واحد
 فهد المفرد المذكر اي بها خمسة التنبه قبله او بجذ فها نحو
 ذا او بكاف الخطاب بعدها مع لها وترها واذا باللام ففيل
 ذلك امتنع المؤلف لها لكثرة الزوائد فلا يقال هذا لك
 حينئذ في قول المنصف نحو هذا وهذه للمسامحة لان
 اسم الاشارة ليس لفظ هذا ابتمامه وكذا اما بعده بل ذا
 واما الها فهي للتنبه واعلم ان مراتب المشار اليه ثلاثة
 ويشار اليها حينئذ بالكاف واللام نحو ذا وهذا ومتوسطة
 ويشار اليها حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك وذاك

وبعده وبنار البهاج مع نحو ذلك ومن ثم ذهب ابن مالك
ان المراد ان قرب وبعدى اهر من عبد المعطي بزيادة
المذكور اي ولو حكما الصحة قولك هذا الجمع وهذا العزب وسوان
المذكور المذكور عاقلا او غير نحو هذا يومكم ودخل في قولنا
ولو حكما ما لا يوصف بذكوة ولا انوية كالباري جل وعز والملائكة
فانها يعاملها معاملة المذكور في الاشارة تسقط اعتراض عبد
المعطي عليه بان فيه قصورا فتأمل للمفردة المؤنثة
اي ولو حكما الصحة قولك هذه الجماعة وهذه القرية وهذه الطائفة
علي الاصح اي لانه لغة الجاز وبه جاء الترتيل قال الله تعالى
ها انتم اول الخبونهم والعصر لغة تميم واستعمال هذا الجمع في
غير الفاقل قليلة منه وقوله دم المنارل بعد منزلة اللوى والقيس
بعد اوليك الايام افاده في الاشمو في الالف واللام
اي مجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه ولا خلاف بينهما في
ذلك واغا الخلاف بينهما في الهز ان ايدة هي معتديها في الهمزة
في هز وصل ام اصلية فهي هز قطع قال الخليل بالثاني وهو
الراح واغا وصله عليه في الدرج ككثرة الاستعمال قال سيبويه
بالاول واغا ففتح مع ان الاصل في هز الوصل الكسرة ككثرة
الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف
واغا زيدت للمعرف بين هز التعريف وهمزة الاستفهام
للتعريف اي الموضوع للتعريف وهن ستة اقسام عهدية وحسية
وكلاهما ثلاثة اقسام لان الاولى اما للعهد الزكري وضابطها
ان يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او كناية كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر

نقدم ذكرا

ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها اني نذرت لك ما في بطني
محرا فان ذلك كان عندهم خاص بالنذرا وللعهد الذهني وضابطها
علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو اذنها في الغار والعهد الحصري
وضابطها ان يكون مصحوبها حاضرا حسا لقولك لاخر قد نسيتكم
انسانا في المجلس لا نسيت الرجل او علما نحو اليوم اكملت لكم دينكم
والثانية اما لا ستغراق الافراد نحو ان الانسان لفي خسر بدليل
الاستثنا وهو الا الذين امنوا والذين وضابطها حلول كل محلهما
محله حقيقة اولا ستغراق الصفات نحو انت الرجل علما وضابطها
حلول كل محلهما مجازا وللحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من
المراة قال السيد وكذا الواقعة في التعاريف واحترزك بقوله
للتعريف عن ال الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم
بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شيافضارب في قولك الضارب
نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في نكرة فلا
تؤثر فيه شيأ اصلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول يعني اولا
فاولا اي مرتبين وتارة تكون في اسم معرفة في من غير ان تكون
معرفة بها كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هذا عرفت ان اللام والالف
الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام واما المعرفة فلا تدخل
عليها اذ لا يجمع معرفان على معرف واحد وما اضيف
الي واحد الا ان يكون معرفة بثلاثة شروط ان لا يكون المضاف
شواغلا في الارباع كمثل وغير دون وشبه وان لا يكون واقعا موقعا
نكرة كجا وحده وان تكون اضافية معنوية لا لفظية نحو جاسار
منه في الان وغدا فهو في درجة ما اضيف اليه الخ جمع

بظها

بعضهم المعارف مرسية في قوله انا صالح ذاما الفتي ابني يا رجل
فانا اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة
الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة
وهو الموصول والفتي اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلي بال
وابني اشارة الى اخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة
ولييه ضمير وهذا النظم جار على المشهور وقيل ان المحلي بال
والموصول في رتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل
المحلي اعراف من الموصول وهو لا بل كيسان وطاهر هذا النظم
ان افراد الضمير على حد سواء كذا العلم وما معه وليس كذلك
فان الضمير المتكلم اعرافا ثم المخاطب ثم الغائب السام عن الابهام نحو
سريدا ارايت بخلاف غير السام من ذلك فانه دون العلم كالعلم عند
ابن مالك فعنده ان العلم اعراف من ضمير الغائب مطلقا وغير السام
نحو جازيد وعمرو فاكر منه فانه تطرق اليه الابهام لاحتمال عوده الى
الاول والثاني كما هو السمع ونظر الدما ميني في هذا التعليل
فراجعوا واختلف في ضمير الغائب العايد الى النكرة فذهب
الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لانه لا يختص
من عاد اليه من بين اثنين وفضل آخرون بين العايد على واجب
التشكيك كالحال والضمير فيكون نكرة والعايد الى غير كالفاعل والمفعول
فيكون معرفة واعرف الاعلام اسما الا ما كن ثم اسما والانسائي ثم اسما
الا جناس واعرف اسما الا اشارة ما كان للقرين ثم للتوسط ثم
للبعيد واعرف الموصول ما كان مختصا واعرف المحلي ما كانت
الادة فيه المحصور ثم للعهد في شخص ثم في جنس
فانه في رتبة العلم قال ابن هشام بدليل قوله مريت بن ربيعه

صاحبه

صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير في رتبة لزوم ان تكون
الصفة اعراف من الموصول اه علوي وعلل الدنو شري هذا القول
بقوله ليلا ينتفض القول بان الضمير اعراف المعارف اه محشي
علي الاشموني كل اسم خرج الفعل والفعل شايح
خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار سد لوله لان
اللفظ كرجل لا شيوع فيه لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما
الشيوع في مدلولها في افراد جنسه اي ذلك الاسم
وانما قدر الله لفظة افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه
شباع لانه شيء واحد ولا حصول له في الخارج الا في صنف
افراد على قراع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت
لسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد
بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان اعني الذاتي المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو والاخرج
نحو زنجي ومغربي ومصري فانه ليست اجناسا منطوقية
مع انها تكررات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما هو صدق
على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان
والنوع والصنف فاراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت
المشركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراد من
الانسان والحمار والفرس او اتفقت في الماهية كمفهوم الانسان
الواقع على زيد وعمرو وكذا كان ذاتيا لافراد كما ذكرنا وغارضا
كمفهوم ابيض الواقع على الثلج والعاة وسوا وجده في الخارج
اكثر من فرد كما ذكرنا ولم يوجد افراد كمفهوم شمس وهو
الكوكب النجدي الذي يسمي ظهوره وجود الليل فانه ليس منه

في الخانج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكرنا ومعنى كعلمه
جامدا كما ذكرنا او مشتقا كصاحب اه من الخشي على الاشموني
مع زيادة منه على هذا الشئ الشامل له ولغيره اشار الشئ
بذلك الى ما مر من ان المراد بالجنس ما صدد على متعدد
لا يختص به واحد الخ تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف
تم بدونه والباقي داخل على المقصود اذ المراد ان الاسم المذكور
ليس مقصورا على واحد دون اخر بل هو كما يطلق على واحد من
افراد الجنس يطلق ايضا على كل واحد من باقي الافراد
فانه شائع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال كما تقدم
الصادق على كل الذي الذي يحمل جملا صحيحا على كل الخ تقول
زيد رجل عمر ورجل بكر رجل وهكذا اذ المراد بالصدق الحمل اي
الاخبار به حقيقة عن كل فرد على سبيل البدل اي عن
الفرد الاخر لا مع عموم اي خفا لا احتياجه الى تقدير
مضاف وهو لفظ افراد وتقييم الافراد حتى تشمل الموجودة
والمقدرة ولا رادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك وتقريبه
اي مقربه وانما احتياجه الى تأويله بمقرب لان كل جنس وهي بعض
ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو المفظوظ به اه فيشي فلا يكون
خبرا عن التقريب باقيا على مصدرية لان التقريب لا يكون
فعلا من الافعال التي ليست للشخص وليست لفظ ولم يتطابق
والمبتدأ والخبر صلح اي لفة لا فعل لان الفعل يجوز
دخول الالف واللام على كل شئ والمراد صلح بنفسه بمرادفه فيشمل
ذو معني صاحب واسما الشروط اذ الجرد تنجرت عن معني
الشروط وضع موضعها عامل في العاقل وغيره في غيره واسما

الاستفهام

الاستفهام اذ الجرد عن الاستفهام ووضع موضعها
عامل او غير عامل وما التعجيب اذ الجرد عن معني التعجب
ووضع موضعها شئ اه فيشي قال قول معترض على التعميم
في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه او بمرادفه انه يكون انتقلا
انتقلا من غموض الى مثله فلا يكون تعريفا قال فالوجه ان
يراد الدخول بالفعل ولا يصح حمل المبتدئ لبعضها او اي
لما يصلح للدخول عليه بالفعل كذا واسماء الاستفهام الخ
وقولنا بمرادفه يرد عليه حيز التكرار خصوصيت رجله واكرمه فانه
يصلح بمرادفه وهو الرجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه
معرفة افاده الخشي على الاشموني الدنوتري ودخول
الالف واللام اي المعرفة فلا يرد الالية فانها تدخل على المعرفة
كما لبغاس والفضل وعلى التكرار نحو اول الاول فالاول
وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا نحو رجل ورجل
الاصح الشئ كلام المتن فانه مثل للتكرار بالرجل والفرس مع
انه معرفة فاشارة الى ان المراد رجل من الرجل وفرس من
الفرس واعلم انه لا فرق بين التكرار واسم الجنس في اللفظ
واما في المعني ففيل لا فرق ايضا وقيل وهو التحقيق
بين ما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على
الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء
وبالمطلق عند اكثر الاصوليين والكلمي عند المنطقيين وان
اعتبر دلالة على الفرد المبهم اي غير المعين فهو التكرار وقد تقدم
غالب ذلك وهو لغة الرجوع
الى الشئ بعد الانظر عنه واصطلاحا ما سياتي وهو اسمان

وهو راده عطف التثنية لانه لم يذكر عطف البيان وهو
التابع الموضح لمجموعة ان كان معرفة لمجموعة من اقسام بالله اخص
عمر والمخصص له ان كان نكرة لمخصص من قوله فدية طعام ساكن
الحامد الغير المؤول بالمستحق الموافق لمجموعة في اربعة من العشرة
السابقة كانت فخرج بقولنا موضع او مخصص بقية التتابع
غير النقت وبقولنا الحامد غير المؤول النقت والقاعدة ان ما
صح جعله عطف بيان خرج جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل نظمها
العلامة المرادي فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المسوق
اي المنظوم من اضافة الموصوف للصيغة او المسمى الى الاسم
اي العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة الايتية فالتابع جنس يشمل ساير
التابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الذي خرج ساير التتابع
حتى عطف البيان في قوله نحو مرتب بفتنوا اي اسد وان توسط
بينه وبين متبوعه اي المفكر التفسيرية لانها ليس من الحروف الايتية
لحروف على حذف مضاف اي باحد الحروف الايتية وهي
عشرة وهي قهان ما يقتضي التثنية في اللفظ فقط وهو
للايتية بل ولا ولكن قال في متن الالفية والتبع لفظا فحب بل
ولا ولكن كرم يبدوا امر لكن طلا وما يقتضي التثنية لفظا في
لفظا ومعني اي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو
والفاو ثم وصي واو وام واما على القول بها لانها مثل ام كما ياتي
وفي الاقتصار على العشرة رد لما قيل ان منها الاوليس واي
التفسيرية عاطفة اي نظر الكون بها بمعنى او وهو قول
الايتية والحقيق اي القول المحقق اي مخالف لذلك القول

فخرج

فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو والتي قبلها الملازمة غالبا
وقيل داما للدخول عليها والعاطف انما هو الواو والتي قبلها الملازمة
غالبا وقيل داما للدخول عليها والعاطف لا يدخل عليه مثله ولان
وقوعه بعد الواو مسبوقه بمثلها تشبيه بوقوعه لا بعد الواو مسبوقه
بمثلها في مثل لا يزيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع
فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى او كونها ان تكون عا
فان معني ان المصدرية معني ما المصدرية والاولي ناصبة
للمضارع دون الثانية فتنبه والخاص ان الراجح ان اما في
نحو تزوج اما هند او اما اختها مجرد التفعيل والعاطف الواو
ومقابلها انما عاطفة والواو زائدة لطلق الجمع اي موضوعة
لطلق الجمع والمراد انها موضوعة لاجتماع امرين او امرين في حكم واحد
من غير تقييد بل اعلم ان يكون بينهما مملكة وترتيب او ولي علي
المذهب الصحيح والفا لترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة
والمراد به هنا كون ما بعد الظم واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو
الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو او في الذكر وهو الترتيب
الذكرى وهو ان يكون المذكور بعد الفا كلا ما من تبا في الذكر على
ما قبلها واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادي
نوح وبه فقال رب ان ابني من اهلي الايتية والترتيب هو
وقوع المصطف عقب المصطوف عليه بلا مملكة لكنه في كل شيء بحسبه
لخواجه زيد فعمرو خطا بالمن عرف بحسبها ولم يعرف التعصيب
فيها ما اذا كان عمرو جاع عقب محبي زيد ولم يكن بينهما مملكة اكثر مما
بعد محبي فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذ لم يكن بينهما
الامسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذ لم يكن بين الزواج

طرفة

والولادة الامدة للحل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقه مضغة لانه
فيه خذف الفاعل ما عطفت والتقدير فخصت مدة فخلقنا المضغة
او ان الغائبة عن ثم كما جاء عكسه في فن قوله جري في الانابيب
ثم اضطرب على ما يأتي والتعقيب عطفت على الترتيب
عطفت خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام
التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغني عن الترتيب بالتعقيب
وذلك لان الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من ان
الاعتراض بالمتاخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض
بالعكس بضم المثلثة احترازاً عن ثم بفتحها فانها ظرفي
بمعني هناك وليست عاطفة للترتيب اي ترتيب وقوع
الفعل على ما مر والترابي بمعنى المهلة وهو كون الفعل الذي بين
الفعلين زائداً على ما لا بد منه بينهما احداً مما مر ولذا لا يجي
ثم للسببية لانه لا تراخي في السبب عن السبب التام بخلاف الفاعل
أمثلة قال واثمة فقام ولا تقول أملية ثم مال ولا اتمه ثم قام
وقد نافي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها بدليل وخلق منها زوجها ومعني الفاعل قوله هكذا
لرد يني تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب فان الاضطراب
يعطف الهزاي كجز الرمي الرديني نسبة الى رديته بالصغير
امرأة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه تميم والانابيب
جمع انبوب القصب وهي العقل واعتراض كون ثم للترتيب
في قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فان الامر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا
وتصويرنا فان الترتيب واجب بان الترتيب في التقدير

فان الله

فان الله تعالى قد خلق بني ادم وتصويرهم في الانزل والامر
بسجود الملائكة لادم متاخر عنهما بعد الطلب اي
اذا عطفت با وفي الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع
بين المتعاطفين خوفاً من هندا او اخنهما اذ لا يجوز الجمع
بين الاخنتين واما للاختلاف باحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين
فواقر على الحسن او ابن سيرين وحال السجود او الزهاد
والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافاً لمن خصها
باللغوية كما نقله الفاكهي عن السمين ومن علامات الاباحة
ضمة وقوع الواو موقع اول الاختلاف معني وقال بعضهم ان
هناك اختلاف معني فاذا عطفت با وجازت مجالستهما
ومجالسة احدهما وان عطفت بالواو نفيت مجالستهما معاً
والمراد بالطلب في كلام الله ما يشمل الامر والنهي بصيغة
الفعل الموحدة كما او غيرها كالمؤمن والعرض ويعلم التخيير
والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو اعندك
زيد او عمرو ولا يظهر فيها شيئاً من ذلك ونال بعضهم
انها في المضي لترك الجمع كما في ولا تطع منهم ائماً وكفوا
هو استعمال طراً على اصل اللغة والاباهم بالبا الموحدة
اي تعية المتكلم الكلام على المخاطب مع علم المتكلم بالخال اي
خفا المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالشك في قوله
والشك هو تردد المتكلم بالشك فيه خفا المراد احتمال النقص
والتكذيب نحو وانا واياكم لعلي هذا الوفي صلال مبين
قال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعني وان
احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كوني علي

فان الله تعالى قد خلق بني ادم وتصويرهم في الانزل والامر بسجود الملائكة لادم متاخر عنهما بعد الطلب اي اذا عطفت با وفي الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين خوفاً من هندا او اخنهما اذ لا يجوز الجمع بين الاخنتين واما للاختلاف باحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين فواقر على الحسن او ابن سيرين وحال السجود او الزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافاً لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهي عن السمين ومن علامات الاباحة ضمة وقوع الواو موقع اول الاختلاف معني وقال بعضهم ان هناك اختلاف معني فاذا عطفت با وجازت مجالستهما ومجالسة احدهما وان عطفت بالواو نفيت مجالستهما معاً والمراد بالطلب في كلام الله ما يشمل الامر والنهي بصيغة الفعل الموحدة كما او غيرها كالمؤمن والعرض ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو اعندك زيد او عمرو ولا يظهر فيها شيئاً من ذلك ونال بعضهم انها في المضي لترك الجمع كما في ولا تطع منهم ائماً وكفوا هو استعمال طراً على اصل اللغة والاباهم بالبا الموحدة اي تعية المتكلم الكلام على المخاطب مع علم المتكلم بالخال اي خفا المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالشك في قوله والشك هو تردد المتكلم بالشك فيه خفا المراد احتمال النقص والتكذيب نحو وانا واياكم لعلي هذا الوفي صلال مبين قال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعني وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كوني علي

هـد اوكونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورته الاحتمال
 مع العلم بان من هـد الله وعبده فهو على هـدا وان من عبد
 غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين ام ومثال الثاني
 الحق قولك قام زيد او عمرو اذ لم تعلم لهما قام كما ذكره الله
 وام لطلب التبيين وهي المعادلة لهن في الاستفهام
 اي التي يطلب بها وهن في الاستفهام قبلها التبيين ونفع
 ح بين مفردين فقط نحو عندك زيد او عمرو الى اخر ما ذكره
 تعيينه اي تعيين ذلك الاحد المجهول وهذا يكون الجواب
 بالتعيين فيقال زيد ويقال عمرو لا يجاب بنعم ولا بلا اذ لا
 فائدة فيه وما ذكره الله احد قسمي المنفصلة والثانية الواقعة
 بعد هـزة السوية ونحوها كما ادرت ولا ابالي وليت شعري
 وهي الداخلة على جملة في تاويل مصدر ولا يستحق ما بعدها
 جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين
 فعليتين كقوله تعالى سوا عليهما اذ نذرهم ام لم ننذرهم
 في تاويل مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك
 المصدر على انه مبتدأ مؤخر واخبر مقدم وهو مصدر
 يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسميت ام في هذين
 القسمين منفصلة لانها لا يستغني ما قبلها عما بعدها وبالعكس
 وتقول فيها عند الاعراب في القسم الاول ام حرف تعيين
 وعطف وفي القسم الثاني ام حرف تسوية وعطف وامام
 المنفصلة وتسمى المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين كل
 منهما مستقلة فتختص بالجل وعطفها المفردة قليل بل قيل
 انها لا تكون عاطفة اصلا لا مفردة ولا جملة ولذلك لم يشر

الى الله

الله اليها وتقدر بل وعلا منها ان لا تسبق بشي من التبيين
 وتشارك في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب
 قال ابن مالك وام بها اعطف بعد هـزة السوية او هـزة عن
 لفظ اي معينة ثم قال وبانقطاع ويعني بل وقت ان لك مما
 قيدت به قلت مثله قوله تعالى ام هل تسوي الظالمان والنور
 اي بل هل تسوي الخ في معناها الاضافة للجنس اي
 معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل له الله اي ان
 الامام مخير في السير الكامل بين ان يطلقه بلا شئ
 او ياخذ منه فذا وتكون للاضافة بعد الطلب ايض نحو تعلم
 اما نحو او اما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو انا وانت
 اما علي هدي واما علي ضلال وتكون للتشكيك نحو قرآن اما
 سورة كذا او اما سورة كذا وفن الباقى اي من معاني
 او وقد تقدمت قريبا وبل وللعطف بها شرطان الاول
 افراد معطوفها فان وقعت في الجمل في حرف ابتدائية عاطفة
 خلا فالابن مالك مع تكون للاضراب الا بطا في نحو وقالوا
 اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد
 والاضراب الان تقالي نحو قد افلم من تزكي وذكر الخ والشرط
 الثاني ان تسبق بايجاب او امر او هي او نفي لا استفهام
 فلا يقال اضرب زيد او عمرو ولا امر نحو اضرب زيدا بل
 عمرو ادلت على حرف الحكم عن الاول وجعلته في حكم المسكون
 عنه بحيث يحتل بكون الحكم له وعدمه وعلى نقله اي الحكم الثاني
 فكان المتكلم قال احكم علي الثاني ولا اترك الاول وان نسقت
 بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا او عمرو



كان الاول باقيا على حكمه وحكم بضد حكمه للثاني ولا
وللعطف بها شروط اربعة افراد معطوفها وان تسبق بالاجاب
او امر اتفاقا لخروجها في زيد لا عمرو واضرب زيد الا عمرو والاول
على الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان
لا تجمع مع عاطف اخر فلا تقول جاني زيد ولا عمرو وان لا يصدق
احد معاطفها على الاخر فلا يجوز جاني زيد ولا عمرو رجل لا زيد
ويجوز جاني رجل لا امرأة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف
عليه معمول ففعل ماض فلا يجوز جاني زيد لا عمرو ورد ذلك
عن العرب وأشار الله الي رده بالمثال ^{للتغني اي نفي الحكم}
عما بعدها وثبانه لما قبلها ولكن يسكون النون احترازا
من لكن بسد يد هام مفتوحة فانها تعد مت في النواسخ والتي
هنا نقر حكم ما قبلها الله وثبتت صند لما بعدها ويعطف
بها بثلاثه شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نفي
وان لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة او سبقت بالاجاب
او اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء او استدراك فالاول
كقوله انا ابن ورقا لا تحشي بوارده لكن وقايعة في الحرب
تنظر والثاني قام زيد لكن عمرو لم يغم والثالث
كقوله تعالى ولكن رسول الله الذي ليس المنصوب معطوفا بالواو
لان متعاطفين الواو المفردين لا يختلفان بالاجاب والسبب
وحشي هي كالواو لا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك
كالزحشرى وشروط العطف بها اربعة ان يكون المعطوف
بها بعضا من المعطوف او كبعضه كما قاله في السهيل فالاول

٨٨
نحو اكلت السمكة حتى راسها والثاني نحو اعجبني الجارية
حتى حد ينها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط
قوله التي الضعيفة كي يخفف رحله والراد حتى نفل القاهها
حتى عطف بحتي نغله مع انه ليس خبرا مما قبله وهو الضعيفة
والراد ولا حشر منهما لانه على تاويل التي ما يشقه ولا شك
ان الفعل جز ما يثقل وان يكون غاية في الشرف او عدمه نحو
ما ان الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا
اجتمعا في قوله فمرناكم حتى الكهانة فانتد بها بولنا حتى بينا
الاصاغر وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها
ان جرت فلا يجوز قام الناس حتى انا وان يكون مفردا لا جملة
وهذا يؤخذ من الاول لانه لا ياتي ان يكون ما بعدها
بعضا مما قبلها او كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة
كانت ابتدائية نحو حتي ما دجلة اشكل كما ياتي
في بعض المواضع اشار به الى ان العطف بها قليل وهذا
مخصيصه حتي بهذا القيد مع ان غيرها من احرف العطف
انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد منها له معان
غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا
خصوص حتي ^{للتدريج} هو انقضا الشيء شيئا فشيئا
فهو ملزوم للغاية التي هي اخرها فعطفها عليه من عطف
البعض المقصود على الكل قل والتدريج فيها ذهني لا خا
فان قلت مات كل النبي اب لي حتي ادم فموت ادم متأخر
في الدهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس حتي الانبياء

فوق الانبياء متأخر في الذهن باعتبار انه غاية في الشرف
وان وقع في الوجود في الناموس الناس تكون ابتداء
بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث
الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك ان
فقد شرط ما مرود دخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها
المبتدأ والخبر نحو قول جبريل فانزلت القليلي يجمع دماها
بدجلة حتى ما دجلة اشكل حتى حرف ابتداء وما مبتدأ ودجلة
بكر الدال وفتحها مضاف اليه واشكل خبر وجلة المبتدأ
وخبر مستأنفة عند الجمهور ودجلة خبر بغير دار والاشكل
الابيض الذي يخالفه حرف وتقع بعدها الجملة الماضوية
نحو حتى عفوا وقالوا الجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول
بالرفع على قراءة نافع تكون جارة اي اذا افتقدت
الشروط وكان ما بعدها مفردا ولو تأولا كما مصدر المبتدأ
وتأله تكون بمعنى الى نحو حتى يرجع النياموكي وتارة
بمعنى كي التعليلية نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى
الاكفولة ليس القطا من الفضول سماحة حتى تجود وما
لديك قليل وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطي
مع زيادة واما تعاقبت اي صلاح ارادة اي واحد
منها قال واما بالتقليل فحتى حرف ابتداء اي والركن
مبتدأ والخبر محذوف اي ما كوله وان نصبته اي
الرأس وفي نسخة نصبته اي هذه اللفظة وهي الركن
وحرف عطف اي بمنزلة الواو حرف جري بمعنى الى والفا

خبر

د اخلة فيكون الركن ما كوله على كل حال بخلاف مجرور الي فانه
خارج على الصحيح مخوفا نحو الصيام الى الليل مع
اختلاف معانيها اي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معني
اما واو في اعرابه توطئة لقوله بعد فان عطفت الا
واما في المعنى فان كان غير بد ولا ولكن شرك في المعنى ايضا
وان كان واحدا من هذه العلامة شرك في اللفظ فقط
وقد تقدم ذلك انت دفع الله به توهم كون التاسا كنة
للتانيث عاية على الحروف المذكورة باحدها على
مرفوع اي من الاسماء والافعال اي لفظ او تقدير او محلا
وكذا ما بعد ها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له
مع صحته اه عبد المعطي اقول اشار المحشي الى الجواب
بقوله قوله في اعرابه اي ان كان له اعراب اه في عطف
الاسم على الاسم الخ قد رآه ذلك مراعاة لا مثله المقن
والمضمر على المضمر نحو ضربت بك واياه وقوله والظاهر على المضمر
نحو ضربته وريد وقوله وعكس نحو ضربت زيدا واياه
نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف
قال ابن مالك في الخلاصة وان على ضمير رفع متصل عطفت
فافضل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجرور
بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك
قال في الخلاصة وعود خافض لذي عطف على ضمير خففت
لازما قد جعلنا وليس عندي لازما الخ يتطابقا
وتخالفا منصوبان على التمييز اي من جهة المطابقة
كان عطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى

كجا الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجا الصالحون والطالحون
ومن جهة المخالفة كان تعطف المفرد على المشي كجا الزايدان
والرجل وعكسه كجا الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء
الزيدون وعمرو وعكسه كجا عمرو والزيدون يقرأ بالواو
الافقية ثلاث لغات افصحها لغة الواو المجي القرآن بها وهو بها
من وكذا بالهمزة من أكد وأما بالالف في الثالثة فيدل من
الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحاً تعقيب المستند
اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مراد أهنا
بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل
ولذا قال الله يعني الموكد بكسر الكاف وهو من في الاصطلاح
قمان لفظي وهو عادة الاول بلفظه نحو جازيد او مرادف
لنحو قوله انت بالخير حقيق فن وهو يكون في الكلام الثلاث في
الاسم كجاء والفعل نحو قام قام زيد وفي الحرف نحو نعم نعم معنوي
وهو تابع يقصد به رفع احتمال اردة غير الظاهر وتخصيص
بالاسماء المعارف على الأرجح ومقابلته انه يكون في التكرار كما يأتي
ونفسه وكلمهم معرفتان بالاضافة الي الغير اي الملقوظ
به فيما ذكره والمقد في اجمع وتوابعه فيما ساق وقيل ان اللفظ
صار كاعلام الاجناس لان كلامها علم على معني الاحاطة
فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الي الضمير لانه انما يعرف المتكلم به عبد
المعطي مع زيادة من المحشي فلا تسبغ التكرار كما عليه البصريون
وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما صام رسول
الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله الارضان وقول الشاعر باليت
عدة حول كله وجب فذهب البصريين المنع مطلقاً سواء كانت

التي

التكرار محمد ودة كيوم وليلة وشهر وحول ام غير محمد ودة كوقت
وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقاً واختار ابن مالك
جواز توكيد التكرار اذا كانت محمد ودة لمحصل الفائدة نحو
صمت شهراً كله ومثله يوماً وسنة لا غيرها كساعة وزمان ام عبد
المعطي ببعض تغيير اي التوكيد المعنوي اما اللفظي
فلا يختص بالفاظ معلومة وهي النفس والعين
اي مع ضمير مطابق موكدها فتقول جازيد نفسه وجاءت هند
بنفسها وجاء عمرو عينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما
فتقول جازيد نفسه عينه وجبرها بباء زائدة ثم هما ان تبعاً مفردا
افترهما لا غير وان تبعاً جمعاً جمعتهما لا غير تقول جازيدون
انفسهم واعينهم وان تبعاً مشي جاز فيها ثلاثة اوجه الافراد
علي ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول جازيدون انفسهم
اعينهم ما علي حد فقد صفت قلوبكم اها محشي بزيادة
من التعبير ببعض علي حذف مضاف اي باسم البعض وهو
العين التي هي حقيقة في المجازة المخصوصة وقوله عن الكل علي
حذف مضاف اي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الا
التي من جعلتها العين لدفع المجاز اي لدفع قوة كما يأتي اي
المجاز بحذف المضاف او المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير
ما وضع له المجاز العقلي بالاسناد الي غير ما هو له احتمالات
ثلاثة كذا في الحاشية اقول وكلام الله لا ياتي بهذه الاحتمالات
فقولك جازيد يحتمل انه علي حذف مضاف اي كتابه مثلاً لعلاقة
فيكون المجاز لغوياً ويحتمل انك اسندت المحي لزيد لكونه سبباً في
مجي كتابه مثلاً والواقع ان الجاي كتابه فيكون عقلياً فان قلت

جزأ

بعده نفسه او عينه رفعت قوة احد هذه الاحتمالات
او ثقله يسكون القاف واحد الانفعال اي الاحمال ارتفع
المجاز اي قوله وثبتت الحقيقة اي قوتها بالتاكيد يضعف
المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا استجازيد
نفسه عينه يحتمل ان يكون نفسه عينه توليد اللصاف المقدر
وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الله ويؤيد الاول الجمع
بين التوئين فاكثرا لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول
لا حاجة الي غير من المحشي بن زيادة واجمع اي في المذكر
وجمع الجمعون اما في المؤنث فجمعها وجمع جمع والشمول
عطف تفسير اي يوكدهما لاثبات العموم ونفي ارادة الخصوص
فلا يوكدهما الا ماله اجزا يصح وقوع بعضها موقعه ويفصل
بعضها عن بعض حقيقة بحسب الروية او يفصل بعضها عن
بعض حكما اي لا يجب الروية بل يجب امر اخر فاما الانفصال
الحقيقي فكالمقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق
بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر
بحسب الروية واما الانفصال الحكمي فهو ما يصح ان يكون
الحكم ثابت لبعض اجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم
كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فان اجز العبد دون
نصفه الاجز واما ما ليس له اجز انفصل عنه لا حقيقة ولا
حكما فلا يجوز توكيده بكل واجمع فاذا قلن جازي امتنع عرفا
ان يجيء بعض زيد دون بعضه الاجز فلا حاجة الي التوكيد
بهما والحاصل انه يوكد بكل ومثلها عامة بشرطين
ان يكون الموكد بهما غير مشني وهو المفرد بشرط النجر حقيقة

او حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عايد على الموكد واما الجمع
فاغايوكدهما غالبا بعد كل فلهذا استغنيت عن الضمير بقول
اشتريت العبد كله اجمع والامة كلها جمعها والعبيد كلهم لجمعين
ولا ما كلهم جمع ويحيون توكيد الجمع بهما وان لم يتقدم بها كل قال
نقالي لا غويزهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعها لا يشيران
لانهم استغنوا بكلا وكلا عن تشنيهما فيؤكد المشي بكلا في
المذكر وكلا في المؤنث نحو جازي ان كلاهما والمر ان كلا
ورايه الزيد بن كليهما والمر ان كلاهما وانما يوكد بهما باربعة
شروط ان يكون الموكد بهما ا على اثنين وان يصح حلول
الواحد محلها فلا نقول الزيد ان كلاهما لان الاختصاص لا
يكون الا بين اثنين وان يكون ما اسند اليهما غير مختلف فلا
يجوز ما زيدا وعاش وعمر وكلاهما وان يتصل بهما ضمير عايد
على الموكد بهما التخصيص اي بحسب الظاهر ولذلك
قال سيبويه لا يرتفع المجاز الا بجمع الالفاظ او عبد المعطى
وقد يحتاج المقام اي مقام الاخبار وقوله اي زيادة التوكيد
اي بحسب الزيادة في التوهم لاجل ان يرتفع ذلك التوهم لا
تتقدم عليه بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من انها تتابع له ولا
يوكدها استقلالاً وشذوقه باليتني كنت صبيا مرصفا فحتملي
الرفاء حولا اكثفا اذا بكيت قبلتني اربعا اذا اظلمت الدهر
ابكي لجمعا وفيه شذوذ ان اخر ان توكيد النكرة والفضل بين
الموكد وهو الدهر والموكد وهو اجمع باجنبي وهو ابكي
اكثع اي في المذكر وجمعه اكثعون وكتفا في المؤنث وجمعه كتع
وكذا ما بعده من كتبع الجله فيه اذ هذا ارباعي ولا

يصاغ منه افضل التفضيل وانه لا يشتق منه الفعل قل ويجوز
 عن الثاني بان علي حذف مصنف اي من مصدر تكلف اللفظ
 من البتبع بسكون التاء وهو طول العنق اي لان الدابة
 اذا طال عنقها جالت في المري وضمت ما حوذا جمعت
 ففيه دلالة ايضا على اجتماع الخبر المؤكد فيشي فتا صل
 مررت بالفوم اجوعين الخ تقديمه اتباع على ابضع مجازات ككلام
 المص والاصح ان ابضع مقدم عليه فاحرها ابتع وما ذكره في جمع
 المذكور ونقول في جمع الموث جاث الهند ان جمع كع بضع بضع
 بلا تنوين في الجمع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل
 عن جمعها وان الخ على الاصح ونقول في المفرد الموث اذا كان
 يؤكد بذلك جاث الجثن لجمع كع ابضع ابتع بلا تنوين للعلمية او
 الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم لا يجوز عطف بعض هذه
 الالفاظ على بعض ولا يجوز ان يتعدي هذا الترتيب ونسوق
 بعضهم اجمع ابضع واشد منه قول اخر جمع بضع و اخذ ابن
 مالك وابن هشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ
 الثلاثة بشرط تقدم النفس على العين الخ لان النفس
 للماهية والذات حقيقة والعين لها مجاز او الحقيقة متقدمة
 على المجاز وقد ما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف
 للنفس ومعني قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل
 على اجمع لان كل جامد وقد يقع مبتد او اجمع مشتق ولا يكون
 الا تأكيد او الجامد المضرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف
 وقدم اجمع على توابعه لانه اقوي في النص على الجمعية من
 توابعه وقدم كع لكونه اظهر فيها من ابضع وهو اظهر فيه

من ابتع

من ابتع هو لغة الغرض من الشيء
 وليس مراداً ههنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول
 واصطلاحاً ما التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه
 فالتابع ما دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل اخراج
 عطف البيان والنفى والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست
 مقصودة وبلا واسطة فصل اخراج عطف النسق تابع
 للمبدل منه في رفعه اي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقاً
 اي سواء كان اسماً او فعلاً وخفضه ان كان اسماً وحزبه ان كان
 فعلاً وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ اي ان كان له اعراب لفظاً
 او محلاً وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال ع بدل مقطوع
 اه عبد المعطي عليه المشهور مقابلة انها خمسة بزيادة
 بدل الكل من البعض كقوله كاذب عفاه البيه يوم تحلوا الذي
 سمران الخ ناقف حنظل ونفاه الجمهور عو بدل الشيء من
 الشيء وضابطه ان يراد بالثاني ما اراد بالاول وان تغاير مفهوما
 نحو جاريد اخوك فان المراد باللاح هو زيد وان كان بين الاخر
 وزيد عموم وخصوص مطلق فهو ما هما متغايران اي
 بدل شيء من شيء انما فسرنا ذلك فحالا لا اعتراض على المتن
 بان قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان
 بدل البعض من الكل يصح عليه انه بدل الشيء من الشيء وكذا
 بدل الاشتمال الذي فسرنا ذلك بان المراد بالشيء فيه الشيء
 المساوي بدل الاشتمال ضابطه ان يكون بين الاول
 والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والخيرية سواء كان الاول
 مشتملاً على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو سابلونك

٩٥

ل

ماها

عن الشهر الحرام قتال فيه والثاني مستحلا على الاول نحو سب
 زيد ثوبه او لا اشتغال اصلا نحو نفعني زيد علمه فخرج بقولنا
 ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط باقسامه
 بغير الكلية والجزئية بدل الكل والبعض وعرفه
 وهو ان يشتمل الى ان يشتمل المبدل منه الى اي معناه وقو
 بطريق الاجمال اي بطريق هي الاجمال اي من حيث كونه دالة
 عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل
 منه مشوقة الى ذكر المبدل منتطرة له فيجئ مبينا ومفصلا لما
 اجل اوله واصل المراد دلالة اول الكلام بالاجمال
 لا كما شتمال الظرف قيد للدخال لا للاخراج يعني لا يشترط
 خصوص ذلك لان ذلك يضر ولا يكفي بدليل ايقانه في
 الآية اعني يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم بدل
 الغلط هو واحد اقسام المبدل الذي على معني بل وهي ثلاثة
 بدل اضراب وهو ما يقصد مشبوعه كما يقصد هو ولا علاقة
 بينهما وضابطه ان يخبر المتكلم بشيء ثم يبدل الله ان يخبر
 باخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى ايضا بدل البدل او بدل
 الغلط وهو ما لا يقصد فاذا ذكر مشبوعه ثم تبين فساد ذلك
 القصد فاذا قلت تصدقت بدينار فان قصدت
 التكلم بهما ولكن بدلك الاضراب عن الاول الى الثاني
 فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فتسبق
 لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم
 ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان
 فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والا حسن في الثلاثة

الخطوف

الخطوف بدل فيكون من باب عطف النسق ولا يبر في بدل
 البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور او مقدر
 كما في قوله تعالى ولله علي الناس حج البيت من استطاع
 من من الناس والضمير مقدر اي منهم بالبدل
 المطابق هو اولي لصلاحيته لبدل اسم الله نحو صراط العزيز
 الحمد لله على قراءة الجرف انه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لانه
 تعالى منزله عن الكلية والجزئية ومنع المحققون دخول
 ال الى اي للملازمة ما للاضافة لفظا او تقدير او لاجمع بين ال
 والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل ال على ما
 اي عوضت تاويل لقول المصنف بدلت فان ظاهره ان
 زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل
 في كلامه بالمعني اللغوي وهو التقويض ان على الله
 لا تقاعد عن مبايعته الملك وعلى جاره ومجرو خبر ان مقدم وان
 تباعا اسمها مؤخر اي مبايعتك على الله والله منصوب
 على نزع الخافض وهو حرف قسم وكرها نصب على انه صفة
 لمصدر محذوف اي اخذ او محببا كرها او منصوب على الحال اي
 كارهها وتجيئ بالنصب عطف على توخذ وطايعا حال اما
 مفرقان نحو زيد اخوك في بدل الكل وضرب زيد اراسه في
 بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال ورايت زيدا
 الاسد في بدل الغلط او نكرتان نحو جاني شخص رجل
 صالح في بدل الكل وضرب رجلا راسه في بدل البعض وسلب
 رجل ثوبه في بدل الاشتمال ورايت رجلا اسدي في بدل
 الغلط او الاول مفرقة والثاني نكرة نحو ضربت بزيد اخ

اما مضمرا نحو ضربته اياه في بدل الكل وراس زيد
اياه في بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربته راجعا الي
زيد وضمير اياه راجعا الي الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون
فاعل اعجبني راجعا الي زيد وضمير هو راجعا الي علم وزيد حمار
مراية الحمار او مظهر تقدمت امثاله او مختلفاها
بان يكون الاول مضمرا والآخر مظهرا نحو اخذك لقيته زيدا
في بدل الكل وزيد قطعه يده في بدل البعض وزيد كرهته
جهالته في بدل الاشتمال ودأبه زيد كرهته الدابة في بدل
الغلط او بالعكس نحو اخوك لقيت زيدا اياه والاخ هو زيد
واليد كسرت زيدا اياها ودأبه زيد ركبت زيدا اياها
مذكور في الطولات

۱۰۸

والمعنى على ما قد مر من
عود الصغار على الموضوعات بمعنى
سلك الانبياء يتبعها هو

الى الالموصولة لفظ والمعني الذي فعل به اي
 عليه الاسم اي الصريح كما مثل او المؤول نحو وتودون
 ان غير ان الشوكة تكون لكم المنصوب بلفظا كما مثل او
 محلا كضربت هذا وتقدير كضربت الفتي وعلاي اي
 عليه فالباقي المتن بمعني على قوله الفعل اي اللغوي الذي هو
 الحدث كما اشار اليه ان بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع
 الفعل عليه تعلقه به سواء كان المتعلق على سبيل الشوق كما مثل
 او على سبيل النفي نحو ما ضربت نريدا ذكر اي من الاقسام
 العشرة في باب الفاعل فالمتصل اي من حيث هو
 اي لا بقيد كوله مفعولا به نحو ضربنا نريدا بفتح الباء علم
 في باب الفاعل في التثنية مطلقا اي مذكرا او مؤنثا

واليم والالف الذفيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل
فالها ضمير المفعول به الموثق الاول ان يقول فيها ضمير الاولان
الضمير مجموع اها والالف كما ياتي هو الصحيح وقال في السهل
وهاللقاية والمراد اي الضمير مجموع الالف اها
انه لا خلاف في ذلك لزوم الالف المتصلات صفة
كاشفة ومثلها يا المتكلم في موضع رفع اصلا فيه نظر
لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيداً فانها في
محل رفع عليها فاعل يعجب اي بالضرب وكذلك الهاء من قوله
زيد يعجبني ضرباً عمراً او حياً بانه لا ينظر لان المراد انهما
لا يقعان في محل رفع رفع فقط وهما في هذين المثالين كل
منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة انه
عبد المصطفى او ما في معناها من افادة للحصر وذلك
انما فانها تفيد الحصر كما والا

المصدر من حيث هو اسم الحدث الجاري على فعله اي المشتغل على
حرف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم الحدث ما عدا اسم المصدر
وخرج بالجاري على فعله اسم المصدر كغسل غسلًا وتوضا وتوضا
فاسم الحدث قمان ما اشتمل على حروف فعله الاصول وهو المصدر
وما لا وهو اسم المصدر واما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا
مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر موكد لعامله او مبين لثبوته
او عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب اليم فان
ضرب اليم وان كان مصدرا مبينا للنوع الا انه خبر بقولنا
من مصدر اخرج نحو ولي مدبرا فان مدبرا وان كان موكد
لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا موكد للعامله نحو ضربت

75
ضربا وقولنا مبينا النوع كضرب ضرب الامير وقولنا او عدده
نحو ضربت ضربتين وهذا ايضا على ان بين المصدر والمفعول
المطلق عموميا وحضوصا مطلق فكل مفعول مطلق مصدر
وهو عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي مجتمعان
في ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد
المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقبيل بالقول
الاول يقول سوطا ثانيا عن المفعول المطلق وليس نفسه
ولما لم يكن مراد المص بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من
حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه ان يقول على المفعولية المطلقة
على المفعول المطلق وكان الاول ان يقول على المفعولية المطلقة
او على انه المفعول المطلق اي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف
بقية المفاعيل ثالثا حال من ضمير يجيء العائد على الاسم
وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق
الذي ليس مصدرا على القول به كما مر الا ان يجاب بان المراد
يجيء لذلك حقيقة او حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعنى
المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل
المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما
قيد به نظر المجازي في الفرق من تقديم الماضي وتأخير المضارع
والثلاث بالمصدر والا فلا بعد ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي
او يتكلم به اولاً ثم ياتي بعده الماضي او يتكلم اولاً بالماضي ثم
المضارع ثم الا مرثم المصدر فتارة يجيء ثانيا وتارة يجيء
اولا وتارة رابعا في تحريك عينه اي في مطلق التحريك
وان اختلف تحضر الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين

الاول مكسورة وعين الثاني مفتوحة بعينها اي بحسب
الوجه اي مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه
في محل حال وجوده بعينه في محل اخر فان ذلك محال فالمراد
بقوله بعينها اي بعني نوعها ^{الجميع} فلا اي فلا يمتني
الجميع الا وكذا قوله القاف اي مسماها فلا اي فلا يمتني
هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا اذ لان
فعله لا يكون الا من لفظه مع المتعدي واللازم خوفا من
فرحها فلهذا لازم مع اللفظي وخواصته مئة اي محبة فهذا
مصدر معنوي مع فعل متعد

الظرف لغة الوعا مطلقا واصلا
ما ذكر المتن والشا وانما جمع المص بينهما في باب واحد لاشتباهما
وتقارب احكامهما واخذ كلا بتعريف يخصه فخلصا للمبتدئ
ورطة الاشتباه هو اسم الزمان من اضافة الذا للردول
المضروب خرج المرفوع والمجرور باللفظ متعلق بالمضروب
وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحوضت يوم الجمعة وغيرهما
يعمل فيه وقوله الواقع فيه اي في اسم الزمان فعولك قدمت يوم
الجمعة وقع فيه العدم في يوم الجمعة وفسر عليه الباقية
والمراد بالوقوع التعلق فهو اعم من ان يكون بطريق الاكبان
او النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة بتقدير معني
في اي بتصنيح معناها بان كان وهو الظرفية خرج ما نصب
لا بتقدير معناها بان كان على تقدير الباقية نحو تمرود الديار اي
بالديار او على تقدير من كالتيمز نحو طبت نفسها او كان بتقدير
لفظ في دون معناها نحو وترغبون ان تنكحوهن او نصب

لما

لا على تقدير حرف اصلا نحو يوما من قوله تعالى تخافون يوما
فتقدير الشرع في لا بد منه لدفع ما اورد على المتن من ان
كلامه يقتضي ان نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير في مع
قوله و قوله الدالة على الظرفية لخرج التي للمقدمة كافي
قوله وترغبون الدالة على السببية والظرفية كون الشيء يستقر فيه
شيء اخر حقيقة او حكما كصمت و صليت يوم الجمعة
سوا فيه المبهمة الى المبهمة ما دل على قدر من الزمان غير معين
نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كالحين واللحظة
والمنقوص ما دل على زمن مقدر معلوما كان الزمن المقدر وهو
المعرف بالخصوص اليوم وانتم العام او بالعلمية كصمت رمضان
واعتكفت يوم الجمعة او بالاضافة كحيث زمت الشتاء يوم قدوم
زيد او غير معلوم وهو المنكر نحو سرث يوما او يومين او
اسبوعا فالمعذور من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثانيا
وعذوة بالتونين واصله غدو مع التنكير اي
مع ارادة كونه نكرة لا يختص بمعني فتطلق على غدوة
اي يوم كان والتا فيها كالثاني في الوصف كقافية وصاربة لا
تمنع الصرف وقوله مع التقريبي اي مع ارادتها من يوم معني
والمانع لها من الصرف العلمية والتايش اللفظي وقوله من
صلاة الصبح اي من وقت دخول صلاة وقوله ازورك غدوة
مثال للنكرة وقوله او غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالا
وكذا غدوة بلا تنوين اذ الريد بها غدوة معينة افاده عبد
المعطي نكرة الى الاول مثال للمعرفة والثاني مثال للمعرفة
بالا صفاة وكذا انكرت بلا تنوين اذ اردت معينة كما تقدم فليس

علي الصحيح هذا الخلاف بين اهل اللغة واهل الشرع
 فاهل اللغة قالوا من طلوع الشمس واهل الشرع قالوا من
 الفجر قبيل بمئة سنة بعد الواحدة مصغرا سم للزمان الملاصق
 للفجر فهو اخص من قبل لان قبل يطلق على الزن المسح
 يوم الجمعة سحر بلا تنوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعقد
 عن السحر قال ابن مالك والعدل والتعريف ما نفاه سحر اذا
 به التعيين قصد اعتبار وهو في مثال التبدل من يوم الجمعة
 بدله بعض من كل قال النبي ثم لا يخفى عليك ان التبدل قد قدم
 ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر ان السحر هنا
 اخر الليل وح كيف يستقيم او يناسب ان يقال اجيبك
 يوم الجمعة سحر اه فتنبه واجاب قل بان على حذف مضاف
 اي اجيبك ليلة يوم الجمعة فسحر بدله من المضاف المحذوف
 او سحر يوم الجمعة بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال
 للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمتكسر بعد يومك
 اي مكانه متصلا به فكان الاولي ان يقال عقبه ولم يذكر التنوين
 وعدمه في غداة وما بعده لانها منونة دائما مع الاضافة
 والاد وهو اول النهار اي من الفجر الى الزوال لانه مقابل
 المساوق يطلق لما بعده نصف الليل اثنان ل الى اخر
 النهار وقد عتد الى نصف الليل وبعبقير الصباح على ما
 تقدم قل وهو الزمان المستقبل فلا يصح ما صحتك
 ابد اقل او ابد الا بد من اي الموجودين في الابد فكان
 قال لا اكلم زيد اما دام احد موجودا في الابد اذ من عبد
 المعطي واما هو يعني ابد ولو قال الله هكذا لكان

احق

احضروا وضع او امد الداهرين اي الموجودين في
 الدهر فكانه قال لا اكلم زيد اما دام احد موجودا في الدهر
 من عبد المعطي نحو صفي وصحوة قال في العاموس الصحوة
 عشية اول النهار والصفي فويقه ويذكر كراه ثابت
 التصرف والانصراف التصرف وهو وقوعه حبرا او مبتدا او فاعلا
 او مفعولا او مضافا اليه او حالا او غير ذلك والانصراف
 الجر بالكسرة مع التنوين او الاضافة نحو غداة وبكر
 علمين اي لانها ممنوعة من الصرف للعلمية والثاني
 اللفظي ويخرجان عن المضب على الظرفية الى غير وشارن
 بقوله نحو الى انهما لهما نظائر وهو كذلك كشعبان ومضا
 خلا فالنوع ان ليس هناك غيرهما من عبد المعطي
 نحو عتمة ومساء اي عشا وعشية وعشا وصباحا وكذا عند
 فانها لا تستعمل الا ظرفا او مجرورا من خاصة ومن مضافا حكموا
 بالجن على ما اشتهر على السنة القوام في كتب مراسلاتهم من
 قولهم الواصل الي عندكم المبهمة بالرفع صفة لاسم وانما
 قيده بالمبهمة والطلق في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون
 الا مبهما من عبد المعطي المنصوب باللفظ اي الشامل
 للفعل وما اشبهه كآمر والحق هذه الظرفية اسمها المقادير نحو
 هرت فرسنا وبريد وما صنع من الفعل كرميت مري زيد
 وجلس مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا الا من جنسه
 فلا يقال جلس مقعد زيد
 اصله حول قلبت الواو الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها وهي
 تذكر وتوث وفي لغة ما عليه الشخص من خيرا وشر واصطلا

حا

ما ذكره المصنف الاسم صريحا وهو ظاهر وتاويلا
 كالجملة الواقعة الاخرى جازي يضحك فان الحال تكون جملة ما
 ضوته ومضارعية ولحمية وظرفا وجارا ومجرورا وهي في جميع
 ذلك نصب على الحال فخرج الفعل والحرف ^{العصاة}
 بالفضل هنا ما ليس جاز من الكلام لا ما لا يستغنى عنه
 الكلام فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه
 حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضل الخبر من نحو زيد
 ضاحك فان ضاحكا وان كان اسما صيغا للرئية فهو عمدة لا
 فضلة المصوب هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك
 لانه فضلة والنصب احزاب الفضلات لكن نصبه لا باي
 باصب بل مفيد بكونه بالفعل او شبهه فخرج النعت لانه ليس
 كذلك اي ليس منصوبا بالفعل او شبهه وانما هو تابع للمصوب
 فكذا قال النبتية وقد يقال عليه النعت ايض منصوب
 بالفعل او شبهه لان العامل في التابع هو العامل المتبوع
 على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يفتح قوله انه صفة
 لازمة اي لا حاجة اليها كذا في الحاشية واقول والاولى
 ان يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب
 اي المنصوب لزوما لان نصبه ليس بالانتم بل هو تابع للمصوب كما
 افاده الاشموني هنا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشترك
 في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى
 الفعل ولا يشارك في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
 اكثر المفسر لما اليهم اي خفي واستراي لما لم يعلم
 وقوله من الهيئات جمع هيئية وهي الصفة محسوسة او غير

غير محسوسة كما قال الشاعر اي الصفاة المحسوسة تجار زيد
 راجبا وغيرها نحو كنكم صادقا والمعنى ان الحال انما هي بها
 قصد التبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل منه وهذا القيد
 يخرج للمميز المشتق نحو لله درهم فارسا فانه يتميز
 على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئية بل لبيان المنجب
 منه فالنجب من الفروسية لا فيها لان التمييز على تقدير من
 لا في ومخرج ايض نعت النكرة المنصوب نحو رايت رجلا ركب
 لان راجبا مذكورا لتحصيل المفعول فبيان الهيئية بالتمييز والنفقة
 وقع ضمنا لا قصد الخرج بقوله المضمر لان المراد المقصود
 منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات نصا اي غير
 محتمل لان يكون من غير ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن
 المضمر نحو زيد في النار قايما لان قايما حال من الغير المستتر في
 الجار والمجرور العايد على زيد وهو فاعل ومن المفعول لا
 فرق فيه بين اللفظي كما مثل والحكي نحو قوله تعالى وهذا بعلي
 شيخا فالعامل ما معنيها التنبية اي ابنه او معنيها اي
 اشير ورج يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول
 ومثاله يشهد بان المراد به المفعول به ويحتمل ان المراد به
 الاعم ولا ينافي فيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو يا ربنا
 منها ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول
 المطلق نحو ضربت الضرب شديدا افاده قل محتمل لا
 يكون الذوا لا يصح ان يكون حالا منها معا والاقال واكيني
 من المبتدأ اي على الصحيح خلافا لسيبويه ويجيء من الخبر
 نحو هذا زيد قايما وفي مجيئها من اسم كان خلاف ومن

المجوز بالضاف وهو المضاف اليه بشرط ان يكون المضاف
جزا منه كما قال الله او كما الخبر في صحة الاستغناء عنه بالضاف
اليه كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال
من ابراهيم وهو مضاف اليه وصح الاستغناء به عن
الذي هو ملة فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا
لصح او يكون المضاف مما يصح حمله في الحال كاسم الفاعل
والمصدر ونحوها نحو هذا اصنار رب هند مجردة واعجبني قيام
مريد سرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجبي الحال من
المضاف اليه فلا يصح جاعلام هند جالسة قاله ابن مالك ولا
يجز حاله من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان
جزءا له اضيفا او مثل جزءه فلا تحيفا والغالب ان الحال اذا
اي الكثير فيها خمسة امورا ان تكون مشتقة بان تكون دالة على
ذات باعتبار معني هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير
فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحب وما كان كذلك
لا بد ان يكون مشتقا او موكلا به نحو مرت بقاع عرج اي غشن
مستغلة اي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها
ما حوذة من وصف غير لازم فلا تقول جازيد طويل اذا
فايدة فيها تكن لان المقصد بيان الهيئة وذلك
حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير عرض وتكثيرها وصف دائم
نظر للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جازيد
وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشيرون اليه الله بقوله بمعنى

منفرد

49 منفرد افعوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا المذهب
النصريين وجاهار يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل
فاجاز وجاهار يد الراكب وفصل الكوفيين فقالوا ان تضمنت
معني الشريط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل
منه المسي فالمحسن والمسي حالان وصح مجيها بلفظ المعرفة
ولهما بالشرط لان التقدير عند الله اذا احسن افضل منه
اذا السا فان لم يتضمن معني الشريط لم يصح تعريفها فلا يصح
جاهار يد الراكب لا يصح جازيد ان ركب بعد تمام الكلام
لكونها فضلة لا معرفة لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة
الا بمسوغ كما قال ابن مالك ولم ينكر غالبه والحال ان لم يحذف
يتخصص او يتأخر او بين من بعد نفي او مضاهية كلابغ امر
علي امر متشعلا فقول المتن لا معرفة اي او نكر معها مسوغ
حال جامدة اي في الظاهر اما في الحقيقة فهي مشتقة
لانها في معني متفرقين كما اشار اليه الله ومن تخلف
التكثير اي في الظاهر كما تقدم على تمام الكلام والمعني
علي اي حال جازيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها
الصدارة لتضمنها الاستغناء فاعله الاولي مرفوعة
اي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول
لتحقها ان يتأخر عنه او شوائ ومن تخلف تعريف
صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوغ كما تقدم في كلا ابن
ابن مالك نحو وصلي الخ اي وهو مقصور على السماع
التمييز هو لغة فضل الشيء عن غيره
قال تعالى وامتاز اليوم ايها المجرومون واصطلاح الام

المفعول الذي في التمييز في كلامه مصدر اراد به اسم الفاعل اي
الكلمة المميزة المخصوصة هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون
جملة وهذا مما قار في التمييز الحال المصنوع خرج المحرور
فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برنل ومنه ما هو
تمييز كثلاثة رجال وقفين بر والمفهوم ان كان فيه تفصيل
لا يفترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه المفسر
مخرج لما عدا الحال من المصنوعات وقوله من الذوات مخرج للحال
فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن حقيقة الذات
او من التنبؤ اشارة الى ان في كلام المتن اكتفا بدليل
التحليل له الا في والي ان التمييز نوعان مفسر لما انبههم
من النسب ويسمي تمييز الجمل وهو ما وقع ابهام نسبة في جملة
وهو نوعان محمول وغير محمول والمحمول ثلاثة اقسام محمول
عن الفاعل كالا مثله الثلاثة الاولى في كلامه ومحمول
عن المفعول نحو وجرنا الارض عيوننا فان الاصل عيون
الارض ومحمول عن المبتدأ نحو انا اكثر منك مالا وغير محمول
عن شئ اصلا نحو امثلا الانا ما من هذا ليس محمولا عن فاعل وحده
امثلا مالا انا ولا عن المفعول واصلا امثلا ما الاناء ولا عن
المبتدأ واصلا ما الانا امثلا لانا الماء مائي لا معنائي والنوع
الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبههم من الذوات ويسمي
تمييز مفرق وهو ما رفع ابهام اسم قبله محمل الحقيقة ويقو
الواقع بعد العدد الصريح نحو ستمين بن عشرين عملا ما الخ
والعدد الكناي نحو كم عبد املك او بعد المقادير من وزن
كرطل زريتا او كيل كقفير بر او مساحي كسبر ارضا وشبهها

ما اجرت العرب مجراها في الافتقار الى تمييز وهو الاوعية
المراد بها المقدار كذنوب ما وجب عملا ونحو سمننا ومنه
اي من تمييز الذوات التي يفهم من قوله هنا ومنه لا كما يفهم
من عطف المقادير على الاعداد في قوله الا في والناصب
للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ ان العدد ما اراد به حقيقة
وبالمقدار ما لم يرد حقيقة بل مقدار حتى انه يصح اضافة
لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار
سرطل زريتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعدد
بالعشرين نفس الرجل والمراد بالسرطل كمية الزيت
ما يدل على عدد الخ وهو الاسم الواقع قبله المفسر فاذا قلت
عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا ارطل وقفين وعشرين
من المقادير وما اشبهها وجاز ان تعمل مع جمودها لانها اشبهت
اسم الفاعل لطلبها اسماء بعد ما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم
ان يتبع من الاضافة فتقولك عشرون رجلا تشبه بضاربين
رجلا وانما هو من قسم تمييز النسبة وانما اخبره وتفصل
بينه وبين مشاركة في الاسم لانه شرط في النصب بخلاف نصب
ما تقدم كما اشار لذلك بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو
قسم مستقل براسه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس
من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما عند اهل
الفن قال الفيثي اعلم ان النكرة الواقعة بعد افعال التفضيل
نوعان احدهما فاعل في المعنى نحو ما مثل به المص وهو
السيبي وعلامته ان يصلح الفاعلية عند جعل الفعل فعلا نحو
انت اعلا منزلا فانه يصلح كذلك ايضا ان تقول اعلا منزلا

فهذا النوع ينصب على التمييز والاخران لا يكونان فاعلا
 في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعرضه وعلامته ان
 لمحض وضع بعض موضع افعل وبضاف الى جمع قائم
 مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك
 فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جزم بالاضافة
 الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غير فينصب نحو انت
 اكرم الناس رجلا قال في الالفية والفاعل المعنى انصبي
 بافعلا مفضلا كانت اعلا منزلا واما مضوب على التمييز
 والناصب له ولو جها بعده افعل التفضيل على الزيادة
 والاصل طبت نفسا الشئ بحمل على المستثنى وهو المستثنى
 يصح حمله على المستثنى وهو
 المناسب لان الكلام في المضوبات من اطلاق المصدر على اسم
 المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا واحد احوالها ويصح
 حمله على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون في كلامه
 استخدام لذكر الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير
 عليه في قوله وهو الاخراج بمعنى المصدر وهو اي
 اصطلاحا اما لغة فعناء مطلق الاخراج
 اي الدلالة على الخروج لان المتكلم ادخل المستثنى منه ثم اخرج
 والالزم الشاقض والاخراج جنس وبالا فضل اخرج الاخر
 بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول
 اخرج اي شئ وفي بعض النسخ لما قوله لولا اي لولا لا
 اخرج موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل رفع بالابتداء
 والخبر محذوف وهذا قول سيبويه وقال أبو الحسن الاحفش

ان لا

ان لولا غير جارة وان الضمير بعد هاء من فروع ولكنهم استقاروا
 ضمير الجرم مكان ضمير الزرع وقوله لدخل اي ذلك الشئ المعبر عنه
 بما اي لتعلم السامع دخول قوله في الكلام السابق اي في منظومة
 بالنسبة للاستثناء المنفصل او معنونه بالنسبة للمنقطع فانه
 اذا قيل جاء القوم فم عرفنا محي ما يتعلق بهم اي فقولك الا لخير
 اخرج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذي حققه السبق وان
 تاخر لفظا ثمانية بناء على ان كلا من لغات سواد امة متطابقة
 في الحقيقة اي نفس الامر كما وبنافا لفظا اربع
 ينصب وجوبا اذا سوا كان الاستثناء متصلا كما مثل او
 منقطعا كقام القوم الاحمار او كان عليه ان يثله وتكرره
 مثال المتصل للتوضيح المبني بان يتقدم عليه نفي او
 شبهه مثل النفي ومثال شبهة وهو النفي والاستفهام لا يعبر
 احد الازيد وهل قام احد الازيد والمراد بالنفي ما يشمل النفي
 لفظا ومعنى كما مثل او معنى فقط كقوله وبالبرية منهم
 منزلة خلق عاف تغير لا النور والورد فان تغير معني لا ينفي
 على حاله جان فيه البدل وهو الدراج وهذا في المتصل اما المع
 المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب
 اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع احد الاما
 اذا لا يقال زاد النقص ونفع الضرر وان امكن تسلطه فاهل
 المجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها احد الاحمار وبنوا
 تميم يميزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى
 على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا اي متصلا كان او
 منقطعا فتقول ما قام الازيد القوم وما فيها الاحمار

ضر

احد ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم عليه المتبوع والحاصل
ان النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام
موجب وكذا من كلام تام منفي او شبهه اذ الم يكن تسلط
العامل اجماعا وكذا ان امكن عند البصريين في المنقطع ويتنحج
البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون علي حسب العوامل
في المفعول ويسمي الاستثناء مفعولا لان ما قبل الامن العامل
تفرغ للعقل فيها بعدها اي لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط علي
ما بعد الاوح يكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها كما
لا تك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقافيعر اعرابه
واما من حيث المعنى فلها تاثير فالمفعول في الحقيقة هو العامل
فحتمية الاستثناء مجازيا وتقدم عليه النفي سوا كان
ملفوظا به كما مثل او معنويا كما في قوله تعالى وبأبي الله
الا ان يتم نوره فان معناه لا يريد الله الاتمام نوره وقوله
او شبهه تقدم انه النظم والاستفهام وانما شرط فيه النفي او شبهه
لانه لا يفيد بدونه غالبا فلو فرضنا انه افاد بدونه مثل
قرأت اليوم الخيس لم يلحق اليه ويشترط ايضا الاتصال فلا
يكون منقطعا تشبيها اي حالة كونه مشبها لها بقيل
وبعد اي في الابهام اذ احذف المضاف اليه ونوي معناه ولا
من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف
هو خبر لا والتقدير لا غير الجرجانرا فتقول في اعرابه لانا فية
بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر غير اسمها مبني علي الضم كذا
المضاف اليه ونية معناه في الامحل رفع وخبرها المحذوف منصوب
والاصل لا غير الجرجانرا وقال بعضهم ان لا لنفي الجنس وغير

مبنى

مبني علي الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المرفوع محذوف
كما هو الغالب اذ اعلم قال ابن هشام في الشذوذ ما معناه ولا
يخذف ما تضاف اليه غير مبني هي علي الضم لا بعد ليس خاصة
واما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير فلم تنكلم به العرب اه
وعد في المعنى لا غير لنا وجوز ابن مالك لكن علي الحال
اي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى علي الحال لا علي
الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حار
بالنصب علي ما تقدم المنفي نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع
راجعا علي البدل وبالنصب علي الحال سر جوحا في الناقص
المنفي نحو ما قام غير زيد وما رايت غير عمرو وما من رث بغير بكر
وقس عليها سوي سائر لغاتها وفاعله مستتر فيه
وجوبا وهو عايد علي البعض المضموم من كله السابق كالقوم
في المثال والتقدير عد بعضهم عمرو وعد عمرو بالجرح
الخجوان الوجهين مختص بحال مجرد خلا عن ما المصدرية
كما يشهد الي ذلك تمثيل المص وهو الذي عليه الجمهور ما اذا
دخلت عليهما ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها
حرف الجر وانما توصل بالجل فتعين عدد خلاص للفعلية ولجاء
الجنرهما بعضهم في حالة الاقتران لكن علي تقدير ما زائد
لا مصدرية وهو ان قاله بقياس فاسد لان ما لا تزد قبل
الحال بل بعده نحو عن ما قليل وان قاله بالسمع فتاذا بحيث
لا يلحق به واما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجريد عن ما لانها
لا تدخل عليها شذوذ كقوله فاما الناس ما حاشا قريشا فان
لحن افضلهم فعلا ونقي علي المص من ادوات الاستثناء ليس ولا

يكون وهما الرأى مان للاسم الناصبان للخبير والمستثنى بهما يجب
لكونه خبراً ولعلم حكمهما مما تقدم في التواضع لم يذكرهما ولم يقع
الاستثنا المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعد واحاشا لخلق الا
وغير وسوي بلفظها فانه يقع بعدها
لا النافية للجنس اي النافية لحكمه لانه فكلهم على حذف مضاف
فانه اقلت لرجل في الدار لانت على نفي الكينونة في الدار عن جنس
الرجال لا على نفس الرجل اذ من المعلوم ان الذوات لا تنفي
وانما ينفي المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التخصيص
ليخرج الحاملة على ليس فانها نافية للوحدة بخلاف رجل قائما
فيصح ان تقول معها بل رجلات او رجال بخلاف الاول فلا
تقول معها ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه النافية
نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتبين ذلك
بالقصد والعراين وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد بدليل الاية الاخرى ما منعك
ان تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة فاصل طرف كان
او غير فنصب النكرة لفظا اي بلا تنوين للاضافة وقوله
مضافة لمثلها وكذا الي معرفة حيث لا تتعرف النكرة بالاضافة
لخولا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لا انما فعل في
النكرة اسما وخبر ولم يذكر ان الحكم النكرة السببه بالمضاف
وانما ذكر حكم المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لفظا مع
التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شيء من ثمانية
امام فوعا به بخولا قبها فعلة محمود او منصوب بخولا طالعاجلا
حاضرا ومعطوف بخولا ثلاثة وثلاثين او مخفوضا خافض

معلقا

معلقا به بخولا خبرا من زيد عندنا مفردة عن الاضافة
وشبهها اشار بذلك الي ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا
ولا شبيها به وذكر انه ينصب محلا بلا اي ويعني لفظا على ما
به لو كان مضافا اذ كان مفردا اي غير المنفي والجمع السالم او كان
جمع لكسره على الفتح نحو لرجل ولا رجال في الدار وان كان مثنى او
جمع مذكر سالم بني علي اليها نحو لرجلين ولا مسلمين عندي وان
كان جمع مؤنث سالم بني علي الكسر نظر الي الله ينصب به لو كان
مضافا او على الفتح للنفقة وروي بهما لاذ ان من قوله ان الشباب
الفتي محمد عواقبه فيه فلذ ولا لاذ ان للشيب منصوبا
لفظا اي ففتحه فتحة اعراب وقوله من غير تنوين للتخفيف
فان لم يسبق لها اي النكرة بان فضلت من النكرة الموحدة
معها ولم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق
بنفي الموضوع ولذا قال الله بان فضل الذي نقوله او دخلت لادخله
احد فمضى عدم المباشرة فهو دخل في كلام المتكلم كذا في الحاشية
اي فيكون مستحلا على محترز قوله سابقا للتكرار وقوله اذ اباشر
جازا عما لها والفاوها مقدم التكرار موجب للعمل على ان والتكرار
محذوفه واللام حال حمزة اوجه الا حاصلا مع توجهها
ان تفتح الاول وترفع الثاني بالمصطف على محل لامع الاول فان
محلها رفع بالابتداء عند سبويه وح تكون لا الثانية زائدة لتوكيد
النفي او فنصبه الي الثاني بالمصطف على محل الاسم الاول وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف او تفتح اي الثاني
كالاول على الاعمال او ترفعها اسم لا الاول بالابتداء واسم الثانية
بالمصطف عليه او ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون

جودة

لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني ح لان نصبه انما يكون بآية
بالعطف على منصوب لفظا او محلا و ح مستف في الاول مع تلا
في الثاني ورفع معه اثنان فيه فتأمل

المادة بفتح الدال احترازا عن المنادي بكسرها وهو طالب الاقبال
ومعلوم ان المنادي من اقسام المفعول به الذي حذف عامله
وجوبه هو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الم
المطلوب الوعد ان عرف المنادي باعتبار معناه واما تعريفه
باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا او احدي اخواتها
ففي التعريف مسامحة لان المعنوي انما يبحث عن الفاظ عبد المعطي
ورفع المحشي ذلك بان كلام الله على حذف مضاف اي اسم المطلوب
اقباله اي توجهه الي الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب
اجابته اي حقيقة كالعقلا او حكما كالغزل منزلة لهم بخواب اسماء
او احدي اخواتها اي نظايرها في العلم ففي كلامه تشبيه
النظاير بالاحوان لما بينهما من التقارب ثم اطلق المشبه به وهو
الاحواء على المشبه وهو النظاير فهو استعارة سبعة الهجزة
لخواريد اقبل مقصورة وممدودة واي كذلك فهذه اربعة والحق
ايا والسادس هيا والسابع ولكن يبيوب والمجهور على اختصاص
صاحبها بالنداء به فالهجرة المنادي القريب واي المتوسط وهما
وكذا البعيد لهما او ما في حكمه كالسهي والنائم والمراد
بالمفرد اذا كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو
العادة من الاحالة على الاول اهو من عبد المعطي المقصودة
اي التي قصدها الطالب بالذات دون غيرها من النكرات والقر
بين المقصودة وغيرها انك اذا اراد جماعة لم تدر ما اسماؤهم وارت

والحر

واحد ابعينه قلت يا رجل فان اجابك غيره لم يحصل القصد
والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم غير المقصودة
بالذات الى اراد المص رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادي مقصود
على كل حال فكيف يتأني عدم القصد فاشار الي ان النكرة لم يقصد
الا فرد لها شملة وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد
وهو ما اتصل به لاي اسم اتصل به شيء اي لفظ من تمام معناه
اي لفظ به تمام معناه وتفسير شيء بلفظ اولي مما قيل ان المراد
بقوله شيء المعنى لان الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو
للا لفظا ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه
احدها كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما ان المضاف اليه من
تمام المضاف الثاني انه عامل في ما بعده كما ان المضاف عامل في
ما بعده الثالث طول الكلام فيها بعد كل واحد منهما فاما
العلم اي الذي لم يكن موصوفا بآية مضاف الى علم فان كان كذلك
لخو ياريد ابن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا
لنون ابن فانه مفتوحة لا غير لكونه مضافا فيسنيات
اي ومحمل ما نصب وقوله على الضم اي لفظا كما مثل او تقدير
كضم يبيوب في قولك يا يبيوب فيجوز في تابعه الرفع مراعاة
لذلك الضم المعتد والضرب مراعاة للمحل فتقول يا يبيوب
العالم والعالم ولا يجوز الجر وكضم الفتي والداعي وهذا او تابط
سرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة او حكما فيشمل نائب وهو
الف المشي كما حسنان وواو الجمع كياريدون فتاوت عبارته
عبارة بعضهم من قوله المنادي المفرد يبيوب على ما يرفع به
لكن هذه العبارة اصرح في المقصود وانما بني المنادي المرف

لمشابهته كاف الخطاب في ادعائه من حيث الافراد والتعريف
 والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب بنسبة لشيء بها بكاف
 ذلك الجمع على حرفيها ومثابه المثابه ^{ثابه} فليكون مبنيا ايض
 وبني على حركة للاعلام بان بناء غير اصلي اذ الاصل في الاسماء
 الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف
 الي بالمتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لا التنب عند حذف
 يائه اكتفا بالفتحة عنها في حالة الاختيار اما في حالة
 الاصطرار فينون وللشاعر وجهان الاول الضم مع التنوين
 تشبيها بالرفع ممنوع من الصرف اصطر الى تنوينه والثاني
 النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين
 مسموع من العرب والضم مختار الخليل ويبويده عليه وقوله
 سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام والنصب
 مختار ابو عمرو وطائفة وعليه قوله ضربت صدرها التي الي
 وقلت يا عدي بالقد وتلك الاو في المعنى في موضع
 النصب على الحال اي حالة كونه لمعني افراد النكرة اذ لو كانت
 لغير معنى صار نكرة غير مقصودة ^{موصوفة} اي بمفرد
 او جاز ومجروح او ظرف او جملة تؤثر بالواو الساكنة اي تقدم
 نصبها على ضمها وهذا على سذهب فانه يجوز الامر بن
 لكن النصب عنده ارجح واما سذهب الجمهور فالنصب متعين
 لا غير يار جلا كذا تقدم ان النكرة المقصودة معرفة ففي
 هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بانها في هذه الحالة
 صارت غير معرفة نظر الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان
 كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية اقوى من المصنوية

يا عظيم

يا عظيم اي جي الى علي ان جملة ين جي الى صفة اما لو جعلناها
 حالا من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لانه ج من التثنية
 بالمضاف منصوبة اي لفظا والاف المنادي المعروف منصوب ايضا
 لكنه محلا وانما نصب هذه الثلاثة لفظا لانها ليست فيها علامة
 يقتضي البناء اما المضاف فلهدم مشابته لكاف الخطاب
 من حيث الافراد لانها كلمة وهو كمان واما التثنية به فلكونه
 مشابها للمنادي المضاف فيما من واما النكرة غير المقصودة
 فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف ان
 لا يكون مضافا لصير المخاطب فلا يقال يا غلامك لا يستلزام
 اجتماع الصدين لان الغلام مخاطب من حيث انه مضاف الي
 المخاطب منادي وعين مخاطب من حيث انه مضاف الي المخاطب
 المخاطب لوجوب تغيرهما فمن سمية الا في موضع نصب على
 الحال اي حالة كونه فمن سمية من الرجال بذلك اي بالعطف
 والمعطوف عليه معا اما نصب الاول واما فلا نه تشبيه بالمضاف
 من حيث ان الثاني من تمام الاول واما نصب الثاني فبالله
 على الاول ولا يجوز ادخال ياء عليه لانه الجز الثاني من العلم
 وخرج بقوله فمن سمية الى ما ان ناديت جماعة عدتكم
 ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبها ايضا وان
 كانت معينة ضمت الاول وعرفت الثاني بال والنصب فنقول
 يا ثلاثة والثلاثين او رفعت يا ثلاثة والثلاثون فان اعدت
 معه يا بعين ضم وتجر ياء من ال
 المفعول من اجله ويسمي الذي يعينه ثلاثة اسما
 ومعناه واحد اي ما فعل لاجله فغله وعرفه بعضهم تعرف

جامع لشرائط الخمسة فقال هو المصدر القليبي المعلق بالحدث
 شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرًا فخرج غير المصدر فلا
 يجوز جيتك الثمر والعسل بالنصب لأن اسم عين لا مصدر
 وخرج غير القليبي فلا يجوز جيتك قراءة للعلم لأن القراءة
 من أفعال اللسان ولا قتلا لا كافران القتل من أفعال
 اليد وخرج بالمعلق لمعلق الحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل
 فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان مالم يشاركه فيه فلا
 يجوز تأهبت اليوم السفر عند الآن التأهب رتبة غير زمن
 السفر وخرج بقوله والفاعل مالم يشاركه فيه فلا يجوز
 جيتك محبتك أي لأن فاعل المحبة المتكلم وفاعل المحبة
 مخاطب وقولنا ولو تقديرًا لا دخاله خوفًا من قوله تعالى بركم
 البرق خوفًا وطمعًا قاله في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط
 تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به وهي شروط
 لجوز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع مع
 الشروط الخمسة وهو الاسم ولو تأويلًا نحو جيتك أن
 ابتغي معرفتك المصداق خرج اسم الذات فإنها
 لا تكون علمًا كما تقدم نحو جيتك الثمر والعسل
 المنصوب أي جوازًا كما تقدم وناصبه الفعل عليه تقدير اللام
 عند البصريين وهو الراجح الذي يذكر علمًا أن هذا شامل
 لخوف قدن عن الحرب جنبًا إذ لا يكون الجنب عرضًا لأحد
 لكونه رذيلة فمت إلا لا ينحصان بالأول كما هو شأن
 المثال المفعول معه
 هو الاسم أي الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسمًا

صريح

صريحًا والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث
 يصححها وللجملتين خوسرت والشمس طالعة برفعهما فان
 الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلية في المثال
 الأول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة
 المنصوب أي بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافًا
 للجر جاني في دعواه أن الناصب له الواو إذ لو كانت
 الأسماء ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست
 وكما يتصل بغيرها من الحروف العاسلة نحو أنك ولك
 ممنوع باتفاق قال في الخلاصة بما من الفعل وشبهه
 سبق ذ النصب لا بالواو في القول الأحق وخرج بهذا
 القيد المرفوع والمجروح كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه
 وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لأن الثاني عمدة
 إذ الاشتراك لا يقع إلا عن اثنين فأكثر بعد
 واو المعية أي التي بمعنى مع الداخلة على المصاحبة بلا شريك
 في الحكم نحو سيري والطريق مسرعة فإن الواو في الطريق دالة
 على مصاحبة السائر لها دون الشريك أي دون اشتراكهما
 في السير إذ من المعلوم أن الطريق لا يسير تأمل وقس انتهى
 من المحشي أقول قوله بلا شريك في الحكم آخره من خصوص
 المثال أعني سيري والطريق لا ويلزم عليه فساد مثال
 المصداق وهو قوله جالاسير والجيش فإن فيه مشاركة في
 الحكم كأمثلة كثيرة مثلونها وبنافيه قول الله وبنه هذين
 المثالين لأن جوارح العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة
 في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو

بهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه خان بقيد ملحوظ صرح به
 العلامة الاشموني وصرح به ايضا محشي هذا الكتاب عبد
 المعطي واخرجا ما ذكر به ولم يذكر هذا الا تبدي في مع قائل
 باضافه وخرج بهذا القيد اعني بعد واو المعية الاسم الواقع
 بعد مع كجيتك مع زيد لبيان من فعل معه الفعل اي
 لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل عصا حبثها بالمفعول
 معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات الفعل اي اللغوي
 وهو الحدث وكان الاول ان يزيد في التعريف المسبوق بجملة
 فعلية كنسوت والنيل او لمية فيها معنى الفعل وحروفه
 كانا سايرا والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضعته
 فلا يجوز فيه النصب خلافا للتحيزي بقولنا او لمية هذا
 لك واباك بالبا الموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي علي
 وقد يجوز عطفه على ما قبله في اعلم ان الاسم الواقع بعد
 الواو من حيث هو له معنى حالات لانه على فحين اما ان
 يصلح لكونه مفعولا معه اولا فاما الاول فله ثلاثة احوال
 رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ورجوب
 النصب بالاول نحو جال الامير وهو ارجح لانه الاصل
 وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة
 والعطف ان يكن بلا ضعف احو والثاني نحو قمت وزيد
 بالنصب على انه مفعول معه وبالرفع عطفا على الثاني وهو
 ضعيف قال في الخلاصة والنصب مختار لذي ضعف النسق
 والثالث نحو استوي الما والخشبة بنصب الخشبة لا عين
 ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضي

حينئذ

حينئذ ان الاستوي الذي معناه الارتفاع وقع من الما والخشبة
 مع انه لم يقع الا من الما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع
 بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسما ما
 تعين فيه العطف نحو استويك زيد وعمرو وكل رجل وضعته
 وجازيد وعمرو قبله او بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا
 النصب على المعية نحو علفتها ببناء وماء بارد او قوله
 اذا اما العاينات بوزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
 فالعطف فيها ممتنع لاننا المشاركة التي تقتضيها العطف
 وكذلك النصب على المعية لاننا المصاحبة في المثال
 الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيقول
 العامل فيهما بما عامل يعجم ايضا به على ما بعده فيقول
 علفتها با بلبنها وزججن بزين كما ذهب اليه الحسري وبعضهم
 او يجر عامل ملأيم لما بعد الواو ناصب له فيقدر في علفتها
 ببناء وماء بارد او سقيتها ما بارد او في البيت وكحلنا العيون
 والي هذا ذهب الغرا والفارسي ومن تابعهما وقد لا يجوز
 بالخشبة لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر
 ارتفاع الما وقت زيادته ولستوي هنا بمعنى ارتفاع كما تقدم لا
 بمعنى استوي والذي يرتفع هو الما لا الخشبة فالمراد ان
 الما صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه
 مخفوضات الاسماء
 من اضافة الصفة للموصوف اي الاسماء المخفوضات او معنى
 من اي المخفوضات من الاسماء لبيان الواقع اي لانه
 لا يخفض الا الاسماء المشهورة اختار بذلك عن غير

المشهور وهي نوعان المحفوض بالمجاورة فكذلك اجزى حيز
روي بحر حيز بالمجاورة وهو في موضع رفع صفة مجرورة على
الرفع اكثر العرب المحفوض بسبب توهم دخول حرف المحفوض
بمخولس زيد قايما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباقي قايما
فجعله المجرورات حصة والتحقيق ان هذين النوعين يرجعان
الي الجر بالمضاف والي الجر بالحرف كما قال ابن هشام في شرح
لمحة ابي حيان وان المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرورا
جر مشبوعه من حرف نحو مرت بزيد الفاضل او مضاف نحو
جا غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل اما فيه فهو على
نية تكرار العامل نحو سرت بزيد اخيك فهي على
ثلاثة اقسام اي مشتملة على ثلاثة من اشكال الكل على
جر ثبانه بالاضافة اي بسببها اي ان الاضافة
سبب لجر المضاف ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة
لان كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا
على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة
ولا بالجر المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحاً
نسبة تقيدية بين اسمين تقتضي الجزا ئانيا ما ابد افا لاسمين
احترازا من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم
وقولنا تقيدية احتراز من قولنا زيد قديم وقولنا تقتضي
الجزا ئانية احتراز من قولنا زيد الخياط قائم وقولنا
ابد احتراز من بزيد الخيط فلانه لا يلزم فيه الجزا ئية
وهو ضعيف تقدم ما فيه من الصحيح ان الجر بما خبر
المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله في المتن وهو مراد المصنف

الذي اي فيكون قوله وتابع للمحفوظ من عطف التفسير على ما قبله
وهي ام حروف المحفوض اي اصلها لانها تنفرد بجر الظرف
التي لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا اقدمها المصنف
الذكر ومن معانيها التبعية كقوله تعالى حتي تنفقوا مما
تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلفها بتفويض بعض ولذا
قرى بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول
مع الصغير ان كان قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان
فان كان نكرة فعلا ه منها ان يصح ان يخلفها الصغير فقط
كقوله تعالى من اساور من ذهب ومنها الا بئد كما اشار اليه
الكامل بالمثل وقد تقدم اول الكتاب والي ومن معانيها
المصاحبة كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الي اموالكم ومنها التبيين
وهي المبينة لمفعولية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا
من فعل العجب او اسم تفصيل كقوله تعالى رب السجدة
احب الي وبخو الظالم البغض الي وبخو ما احب زيد الي والبغض
عمر الي ومنها الاستنها كما اشار اليه بالمثل وقد تقدم اول
الكتاب وعن ومن معانيها التبعية كقوله تعالى
لتركن طبقا عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما ينجل
عن نفسه ومنها المجاورة كما اشار اليه بالمثل وقد تقدم اول
الكتاب وعلى ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على
حين عقلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما
هداكم ومنها الاستعلاء كما اشار اليه بالمثل
وفي ومن معانيها السببية كقوله تعالى لكم فيما اخذتم وفي

الحديث دخله امرأ النار في هرة وتسمى آء المقليلية امضا
وسنها المصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم ومنها الظرفية
كما اشار اليه بالمثال وتقدم اول الكتاب ورب وقد تقدم
او الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع والبا ومن معانيها
البدل نحو ما يسرى بها حم النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى
ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما اشار اليه بالمثال
وقد تقدم اول الكتاب والكاف ومن معانيها التقليل
كقوله تعالى واذكروا كما هداكم ومنها التشبيه كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وهي لا تجر الا الظاهر وقد
جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله وام او عاك كما او اقربا وهو
مختص بالضرورة واقل منها ضمير الرفع نحو ما انا فهو وضمير
النصب نحو ما انا كما ياك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله
واذ الحرب ثم لم تكن كي واللام ومن معانيها الملك
وقد تقدم اول الكتاب مع زيادة وهي قد تكون زائدة للجر
التوكيد كقول الشاعر

وملك بين العراق ويثرب ملكا اجزالم ومعاهد
وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير او كونه فرعا
عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للربيا تعبدون وقوله فعال
لما يريد وما يفيض بحروف القسم الخ تقدم الكلام
عليها اول الكتاب فراجع ورب الصبح ان الجار
رب المقدر لا الواو خلا فاللص تبعا للبرد والكوفيين وكما تحذف
بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذا تحذف بعد
الفاو هي العاملة على الصحيح ايضا وتحذف بعد بل وهي العاملة

ايضا وتحذف بدون الفاو الواو وبل وقد مثل ان للاول
ومثال الثاني فملك حبل قد طرفت ومرصعي ومثال الثالث
بل بلدي صعد واكم ومثال الرابع رسم رأروقت في طله
وهذه فيها بعد الفا كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبعد وفتن
اقل نحو وليل من قول امري القيس وليل كعج البصر
في كثافة ظلمته وارخي سدوله صفة لليل اي ستوره وليبني
اصله ليبني لي فحذف المفعول اي لينظر ما عندي من الجزع
والصبر ومنذ ومنذ هما لا يجران الا الوقت وام
قوله ما رايته منذ ان الله خلقه اي منذ من خلق الله
اياه ولا بد ان يكون منذ يوم الجمعة او منذ يومنا ولا نقول منذ
يوم ولا منذ غد وفسد من حيث عملان اسمين وذلك في
موضعين احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نحو ما رايته منذ
او منذ يومان او منذ او منذ يوم الجمعة او منذ او منذ يومنا وهما
ح مبدآن وما بعدهما خبر عنهما حاضرا او معدودا واول
المدة ان كان ما ضيا والفقد ير امد الزمان حاضرا وانقطعت
الروية يومان او يومنا واول انقطاع الروية يوم الجمعة
ثانيهما ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول
العززدق ما زاد منذ عقدن يداه ازاره فما فادرك خفة
الاشبار او سميت كقول يميون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ
انا بافع قال وهما ح ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل
الى زمان مضاف الى الجملة وقال في المعنى وقيل مبدآن فيجب
تقدير من مضاف الى الجملة يكون هو الخبر فتحذف علام زبد
اختصر في التمثيل على مثال افاد في الاضافة تعرف في المضاف

ومثالها ما ضيا وفتن
لا يستقبل نحو ما رايته منذ

ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه
 نكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفيا وهذا التخصيص
 امر اصطلاحي والا فالاول فيه تخصيص معنوي ومثل
 ما تقدم ما لم تقدم فيه الاضافة لا تعريف ولا تخصيصا وهو
 ما كان المضاف وصفا بمعنى الحال والا استقبال اسم فاعل
 او اسم مفعول او صفة مشبهة او مثال مبالغة فان ذلك
 باق على تنكير وان اضيف الي معرفة بدخول رب عليه كقوله
 يا رب عابظنا لو كان يطلبكم لاتي مباعدة منكم وحرمانا
 وضافة هذا القسم تسمى اضافة لفظية لان فايدتها
 راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف او تحسين وهي في تقدير
 الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيهما تسمى
 صغوية لان فايدتها راجعة الى المعنى كما تقدم
 ما يقدر باللام اي ما يكون الاضافة فيه على معنى اللام
 صحة التصريح بل يكفر افادة الاختصاص الذي هو مدلولها
 فقوله يوم الاحد وعلم الفقه وتجزا لراك على معنى
 اللام ولا يصح اظهارها فيه ما يقدر بمن اي ما يكون
 الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه
 الاضافة هي المميان بالبيان لان المراد من البيانية كما
 تقدم وضابط هذه للام الاضافة ان يكون المضاف بعضا
 من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسم عليه اسمه عليه كقوله
 خذ وخاتم حديد الا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض
 الحديد وانه يقال هذا الثوب منزهة هذا الخاتم حديد فان
 انتفى القيد ان معا نحو ثوب زيد او الاول فقط نحو يوم

الجنس

الجنس او الثاني فقط نحو زيد فالضافة بمعنى لام الملك
 كالمثال الاولى اولام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث
 ولاد ابن مالك الخ اشار الى ذلك ابن مالك في
 خلاصته فقوله والثاني اجر وان من اوفي اذ لم يصلح الا ذاك
 واللام هذا الخ وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف
 زما نيا نحو بل مكر الليل او مكانا حقيقيا نحو يا صاحبي
 السجين او مجازيا نحو والد الخصام وما ذكره ابن مالك مخالف
 لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من ان الاضافة لا تقدر وان
 تكون بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى
 مكر مختص بالليل لكونه فيه وهذا الخ مما يسر الله جمعه
 اسأله ان يتم نفعه وصلي الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه
 وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم وقد تم تبويضها بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع سنة ١٢٢٤ وكان الفراغ من كتابة هذه السجدة
 يوم الخميس المبارك شهر ذي القعدة الذي هو من شهر ربيع سنة الف
 ومائتين تسعة واربعين من هجرة سيد المرسلين عليه افضل
 الصلاة واتم التسليم علي يد كاتبها الفقير
 الغاني محمد المدني يسأل الله الوفا على
 الايمان وسائر المسامحة هو
 والمسلمين اجمعين
 والحمد لله رب العالمين اللهم
 اغفر لهم امين
 يا رب العالمين
 امين

